

دليل إعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية

الوزارات وجهات الإسناد

تم إعداد هذا الدليل من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في إطار أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر ٢٠٢١-٢٠٢٧، ومن خلال الدعم الفني المقدم من مشروع "دعم الحوكمة العامة والاقتصادية في مصر"، الممول من الاتحاد الأوروبي والذي تنفذه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

محتوى هذا الدليل هو مسؤولية وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وحدها، ولا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي

فهرس المحتويات

٦	الفصل الأول.....
	مراجعة وتطوير جودة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية في إطار قانون التخطيط العام للدولة
٦	رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢.....
٦	١-١ السياق العام.....
٧	١-٢ نظام التخطيط الاستراتيجي في مصر: وثائق تخطيط السياسات والتسلسل الهرمي والترابط فيما بينها ...
٨	١-٢-١ المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة كجزء لا يتجزأ من نظام التخطيط في مصر.....
١٠	١,٢,٢ المواءمة الرأسية والأفقية لوثائق التخطيط الاستراتيجي من حيث الأهداف ومؤشرات الأداء.....
١٠	١,٢,٣ ما الذي جاء به قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ من حيث إعداد الخطة العامة للتنمية
١١	الاقتصادية والاجتماعية السنوية.....
١٤	١,٢,٤ أهمية البعد البيئي والمستدام في نظام التخطيط في مصر.....
١٦	الفصل الثاني.....
	دورة تخطيط السياسات - العناصر الرئيسية والمنطق المطبق على إعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية
١٦	والاجتماعية السنوية.....
١٦	٢-١ تخطيط ووضع السياسات.....
١٨	٢-٢ تحليل الوضع / المشكلة.....
٢٢	٢-٣ تحديد الأولويات.....
٢٤	٢-٤ تحديد الأهداف / الأهداف الفرعية.....
٢٧	٢-٥ وضع مؤشرات الأداء.....
٣٠	٢-٦ صياغة خطة العمل.....
٣٦	٢-٧ إعداد الموازنة.....
٣٨	٢-٨ المتابعة وإعداد التقارير.....
٤٠	الفصل الثالث.....
٤٠	تخطيط المشروعات.....
٤٠	١-٣ من التخطيط المعني بالسياسات إلى تنفيذ المشروعات.....
٤٤	٣-٢ اختيار المشروعات - المعايير.....
٤٤	١-٢-٣ منهجية اختيار المشروعات الاستثمارية وتحديد أولوياتها.....
٤٦	٣-٢-٢ معايير تقييم مشاريع الاستثمار.....
٤٨	٣-٢-٣ المتطلبات القياسية لمحتوى دراسات الجدوى وفقاً لمعايير الاتحاد الأوروبي.....
٥١	٤-٢-٣ دراسة جدوى المشروع.....
٧٤	الملاحق.....
٧٤	ملحق ١: دليل الخطة المستجيبة للنوع الاجتماعي ودليل معايير الاستدامة البيئية.....
٧٥	ملحق ٢: جدول الأهداف بين برنامج عمل الحكومة ٢٥/٢٤-٢٧/٢٦ ورؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة.....
	ملحق ٣: نموذجاً لتعريف المشروع - مثال لصندوق الاستثمار العام الذي اعتمده اللجنة الوطنية للاستثمار في
٨٥	مونتينيغرو.....

- ملحق ٤: نموذجًا لمعايير الأهمية الاستراتيجية - مثال النموذج المعتمد من قبل اللجنة الوطنية للاستثمار في
 مونتينيغرو ٨٩
 ملحق ٥: انواع/فئات المشروعات الاستثمارية..... ٩٥
 ملحق ٦: نموذج دراسة الجدوى..... ٩٨
 ملحق ٧: منهجية تقييم ومتابعة البرامج لمنظومة أداء ١٠٢
 ملحق ٨: التكامل بين برنامج العمل الحكومي السنوي والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية ١٠٤

فهرس الجداول

- جدول ١: إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية (AESDPS) طبقا لاحكام قانون التخطيط العام للدولة
 رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ ١١
 جدول ٢: اتساق الأهداف في تسلسل وثائق التخطيط الاستراتيجي (مثال - قطاع السياسات: الطاقة، الموضوع -
 الطاقات المتجددة) ١٢
 جدول ٣: الاتساق والترابط بين الأهداف في التسلسل الهرمي لوثائق التخطيط الاستراتيجي (مثال - قطاع السياسات:
 النقل، الموضوع: الموانئ)..... ١٣
 جدول ٤: مثال على صياغة الأهداف ٢١
 جدول ٥: قائمة التحقق بنعم/لا لترتيب الاولويات ٢٣
 جدول ٦: مثال افتراضي: تم تحديد المشكلة الرئيسية - الشباب المهاجرون إلى الخارج ٢٣
 جدول ٧: مثال افتراضي: عدم قابلية توظيف الشباب - المشكلات والأهداف/الحلول ٢٤
 جدول ٨: قائمة التحقق من ملاءمة الأهداف ٢٦
 جدول ٩: مثال افتراضي (استنادا إلى السياسة أعلاه): تحسين تعريفات الأهداف بجعلها أكثر "ذكاءً" ٢٧
 جدول ١٠: السمات الرئيسية للمؤشرات ٢٨
 جدول ١١: التسلسل الهرمي للنتائج والمؤشرات ذات الصلة، مثال افتراضي ٢٩
 جدول ١٢: رسم خريطة المؤشرات والأهداف ٣٠
 جدول ١٣: خطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية (مثال) ٣١
 جدول ١٤: بطاقة القطاع (مثال: قطاع الزراعة) ٣٤
 جدول ١٥: مقترح لتنظيم قطاعات السياسات حول المحاور الستة لاستراتيجية مصر ٢٠٣٠ ٣٥
 جدول ١٦: مثال: جدول عناصر التقارير بشأن المخرجات السنوية للسياسات القطاعية المدرجة في الخطة العامة
 للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية ٣٩
 جدول ١٧: أسئلة الملاءمة ٤١
 جدول ١٨: أهداف الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠ ٤٢
 جدول ١٩: مقتطف قصير من دمج التدابير البيئية في مراحل التخطيط المختلفة - مرحلة تصميم المشروع ٤٢
 جدول ٢٠: مقتطف قصير من دمج التدابير المستجيبة للنوع الاجتماعي في مراحل التخطيط المختلفة ٤٣
 جدول ٢١: معايير تقييم المشروعات التي تقل تكلفتها عن ٥٠٠ مليون جنيه للمشروعات القطاعية و ٥٠ مليون جنيه
 للمشروعات المحلية ٤٦
 جدول ٢٢: معايير تقييم المشروعات التي تزيد تكلفتها عن ٥٠٠ مليون جنيه للمشروعات القطاعية و ٥٠ مليون جنيه
 للمشروعات المحلية ٤٧
 جدول ٢٣: معايير تقييم المشروعات القائمة ٤٨
 جدول ٢٤: مكونات دراسات الجدوى ٥٤
 جدول ٢٥: عناصر صياغة المقدمة العامة ٥٥
 جدول ٢٦: مخطط للرسومات ٥٦

٥٧	جدول ٢٧: قائمة التحقق من ملاءمة المشروع.....
٦٠	جدول ٢٨: التحليل المالي.....
٦٢	جدول ٢٩: تقييم العوائد الاقتصادية و البيئية والاجتماعية بالنظر إلى مؤشرات محددة (البديل أ).....
٦٩	جدول ٣٠: نهج بديل لحساب العائد على الاستثمار الاجتماعي: مثال لمشروعات الطرق (البديل ب).....
٩٨	جدول ٣١: نموذج دراسة الجدوى.....
١٠٠	جدول ٣٢: قائمة التقييم الذاتي.....

مقدمة

يعكس دليل إعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية (بـ "الدليل") التزام الحكومة المصرية بمواصلة تعزيز ممارسات تخطيط السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، سعياً إلى تقديم سياسات أفضل للمواطنين، فضلاً عن ضمان النمو الاجتماعي والاقتصادي والازدهار.

يهدف الدليل إلى المساهمة في مساعي تحقيق أجندة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) من خلال دعم تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ (وبما يتماشى كذلك مع أجندة أفريقيا ٢٠٦٣)، حيث يُعد هذا الدليل بمثابة إطار استراتيجي طويل الأجل للحكومة بأكملها، ويعتزم القيام بذلك عبر ترجمة الأهداف والغايات الواردة في تلك الرؤى إلى خطط سنوية تشمل كافة قطاعات ومستويات الإدارة العامة .

يشدد الدليل على أهمية التنفيذ الكفء والفعال للبرامج الرئيسية والبرامج الفرعية التي تستجيب لبرنامج عمل الحكومة متوسط الأجل ٢٥/٢٤-٢٧/٢٦. ومن خلال ذلك، يسعى الدليل إلى تعزيز تنفيذ السياسات العامة من خلال التنسيق والمواءمة بين الأهداف والغايات والمؤشرات ذات الصلة على نطاق الحكومة بأسرها. ولا يقتصر ما يسعى إليه هذا الدليل على تعزيز الممارسات الحالية الجيدة في التخطيط السنوي – والتي تقودها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في إطار جهود مشتركة مع جميع المؤسسات الشريكة وأصحاب المصلحة المعنيين بهذه العملية – بل إنه يمثل أيضاً خطوة إلى الأمام نحو وضع أسس تفعيل قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢.

وفي إطار تعاونها مع الوزارات المختصة، عكفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على عملية صياغة خطط التنمية السنوية على مدار العديد من السنوات. وترتكز هذه العملية، التي تبدأ عادة بتعميم منشور يدعو الوزارات المختصة إلى تقديم مقترحاتها للسنة المالية التالية، على روح مشتركة من التعاون والالتزام لا تتوقف عند المتطلبات واللوائح الرسمية . ولدى المضي قدماً بهذه الخطوة، يتمثل الغرض من هذا الدليل في البناء على الممارسات الجيدة القائمة، والتحول التدريجي من التركيز على جودة المشروعات إلى التركيز على جودة السياسات. وفي الوقت ذاته، تتيح عملية التخطيط السنوية فرصة لإشراك أصحاب المصلحة المعنيين في حوار هادف من أجل تصميم وتحقيق أهداف ونتائج سياسات أكثر ترابطاً واتساقاً؛ مما سيكون له تأثير على الحياة اليومية للمواطنين.

ولكي يتسنى توجيه تركيز الجهود المشتركة لينصب على أهداف السياسة العامة وتيسير المشاورات، يتعين اتباع نهج موحد في جمع البيانات؛ بما يتيح تحسين رصد ومتابعة تنفيذ الخطط الموضوعية. ولذلك، يتضمن الدليل أطراً لعملية توحيد جمع الأهداف والمقترحات من الوزارات المختصة، وهي عملية سيقدم الدليل شرحاً مفصلاً لكل عنصر من عناصرها على حده تحت أقسام "الخطوات" التي تخص كل واحد من تلك العناصر.

الفصل الأول

مراجعة وتطوير جودة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية في إطار قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢

١-١ السياق العام

أبدت الحكومة المصرية التزامها بتعزيز الحوكمة الرشيدة والتخطيط الاستراتيجي للسياسات العامة بهدف تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مع الوفاء بالمبادئ رفيعة المستوى التي ينص عليها الدستور المصري؛ وعلى وجه التحديد، جاء في نص المادة ٢٧ من الدستور " يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل، وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة".

كما تم التأكيد على هذا النهج المتمحور حول المواطن في وثيقة سياسة ملكية الدولة اعتباراً من عام ٢٠٢٢، والتي تنص على أن "الحكومة المصرية حريصة دائماً على تعظيم رفاهية مواطنيها وفقاً لعقد اجتماعي شامل يكفل وفاء الدولة بالاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها".

وقد انعكس التركيز على تحسين ممارسات التخطيط الاستراتيجي وجودة السياسات العامة في الجهود الأخيرة لتعزيز ترابط السياسات وتنسيقها وجودة المدخلات في منظومة التخطيط الاستراتيجي، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، وذلك سعياً إلى تلبية احتياجات المواطنين بشكل واضح. وقد تم تضمين مبدأ الاستدامة في هذه الجهود، وتمحورت السياسات العامة حول تنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية متوازنة، مع إدارة الموارد الطبيعية والبشرية والمادية من أجل الأجيال القادمة. وتشمل الدوافع الرئيسية وراء هذه الإصلاحات ما يلي:

- تنسيق الجهود لمواءمة وتكامل رؤية مصر ٢٠٣٠ مع الإطار العام للتنمية الشاملة، وهو الإطار الشامل للتخطيط القومي؛ والاستفادة من رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة، والتي تكملها برامج طويلة ومتوسطة الأجل، لصياغة الخطة القومية للتنمية المستدامة باعتبارها الوثيقة الأعلى مستوى في وثائق التخطيط.
- التحرك نحو التركيز على جودة السياسات العامة لتعكس الرؤية طويلة الأجل لتنمية البلاد، وتلبية احتياجات المواطنين بشكل ملائم، وتحقيق المزيد من الفوائد للمجتمع، مع تحويل التركيز نحو التغييرات الإيجابية الناتجة عن تلك السياسات (نظام تعليمي وصحي أفضل، وتعزيز سلامة الغذاء، والخدمات المقدمة بدأب وإتقان وما إلى ذلك، بحيث ينصب التركيز على النتائج بدلاً من المخرجات)؛
- إنفاق عام أكثر كفاءة، حيث ينبغي أن يكون مردود النقود أمراً محورياً للاستثمار العام لكي يعكس السياسات ومبادرات المشروعات الواردة في الوثائق التخطيطية الوطنية، فتتسم بالجدوى وفعالية التكلفة وتحقق نتائج للمواطنين. ومن شأن التحسينات المزمعة في جودة الوثائق التخطيطية أن تيسر تنفيذ عملية إعداد الموازنة القائم على البرامج، وذلك استناداً إلى الجهود الحالية التي تبذلها وزارتي المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي لربط نتائج السياسات المقررة بالأداء في الأجل المتوسط.
- تضمين مبادئ التوحيد، والمواءمة، والاستدامة عبر أطر التخطيط الاستراتيجي في مصر، ومن ثم وضع أسس راسخة لتعزيز المزيد من الترابط والتآزر بين السياسات. ومن شأن هذه الخطوة أن تسمح للوثائق التخطيطية في النظام بأن تراعي التسلسل الهرمي للوثائق التخطيطية على نحو أفضل لتجنب ازدواجية أو تضارب السياسات. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تأخذ جميع الوثائق التخطيطية الجديدة في الاعتبار أهداف ومستهدفات الوثائق التخطيطية التي تتناول القضايا الأفقية التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على محتوى تلك الوثائق، مثل الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠ (التي تنص على بعض معايير تخضير السياسات)، والوثائق المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان، وما إلى ذلك.

نتاجاً لهذه الجهود، فيما يلي العمليات التي تم إنجازها حتى الآن، بوصفها معالم بارزة في التخطيط الاستراتيجي:

- تحديث وثيقة التخطيط الاستراتيجي الوطني الشاملة الرئيسية، وهي رؤية مصر ٢٠٣٠، وبالتالي وضع رؤية واضحة للتنمية المستدامة للبلاد، وذلك عقب التزام سياسي لا لبس فيه نحو تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي، مع الوفاء الكامل بأعلى الالتزامات الدولية بموجب أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠.

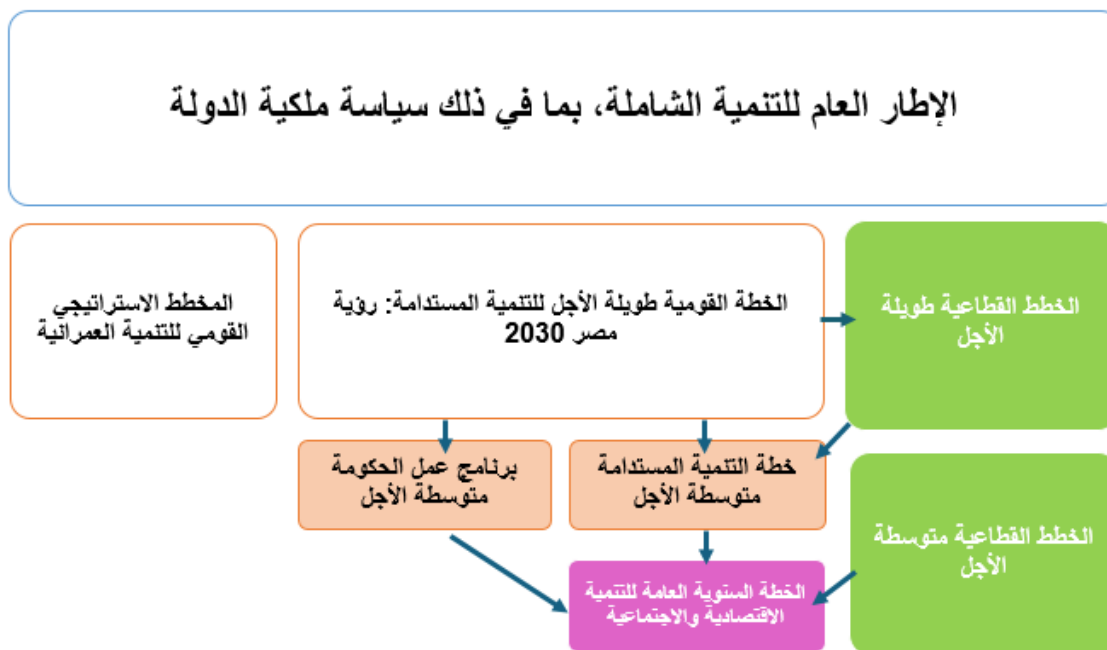
- اقرار قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، مع التركيز بشكل أكبر على إعداد ومتابعة وتقييم خطط التنمية المستدامة طويلة ومتوسطة الأجل والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، فضلا عن التركيز على الترابط والتنسيق بين وثائق وعمليات التخطيط.
 - إعداد واعتماد برنامج عمل الحكومة متوسط الأجل ٢٥/٢٤-٢٧/٢٦، باعتباره إطارًا واضحًا لتحقيق أهداف السياسة على المدى المتوسط من خلال برامج وبرامج الفرعية، مع الأخذ في الاعتبار أن السياسات العامة الفعالة تأتي نتيجة للتفاعل المتوازن بين الأهداف الإنمائية الاستراتيجية طويلة الأجل والأولويات متوسطة الأجل للحكومة.
- ومن هذا المنطلق، ينبغي إعداد خطة سنوية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع مراعاة المبادئ والإجراءات التي أقرها قانون التخطيط الجديد رقم ١٨ لعام ٢٠٢٢.

٢-١ نظام التخطيط الاستراتيجي في مصر: وثائق تخطيط السياسات والتسلسل الهرمي

والترابط فيما بينها

تماشيا مع قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، يستلزم نظام التخطيط الاستراتيجي في مصر التسلسل الهرمي التالي للوثائق التخطيطية^١، التي تضع رؤية وأهدافا وسياسات وتوجهات استراتيجية للتنمية المستدامة في البلاد.

شكل ١: التسلسل الهرمي لوثائق التخطيط على المستوى الوطني، كما هو موضح في قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢



I. الإطار العام للتنمية الشاملة يرسم تفصيلا السياسة العامة للدولة التي يضعها رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء، ويُحال إلى مجلس النواب لإقراره وعلى الرغم من أن القانون لم ينص صراحة على ذلك، إلا أن أحد العناصر الهامة

^١ يحدد قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ نظام وثائق التخطيط في مجملها، بما في ذلك وثائق التخطيط الإقليمية والمحلية: "الوثائق التي تحدد الرؤية التنموية المكانية، والأهداف، والسياسات، والبرامج، والمشروعات، والأنشطة والمؤشرات المتعلقة بالأقاليم الاقتصادية ووحدات الإدارة المحلية، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية لكل إقليم اقتصادي، والمحافظات، والمراكز، وخطط التنمية للمدن والأحياء والوحدات المحلية القروية، وخطة وحدات الإدارة المحلية المشتركة". غير أن هذا الدليل يركز على الوثائق التي تؤثر تأثيرا مباشرا على صياغة الخطة السنوية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي الخطة القومية للتنمية المستدامة والخطط القطاعية.

- في السياسة العامة للدولة هو وثيقة سياسة ملكية الدولة، التي تم اعتمادها لاستكمال الإصلاحات الاقتصادية للدولة^١، مع التركيز على تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتهيئة بيئة اقتصادية مواتية. يضع الإطار منهجية واضحة لتحديد الأصول المملوكة للدولة وتعزيز تمكين القطاع الخاص في كل قطاع من قطاعات السياسات .
- II. الخطة القومية للتنمية المستدامة:** خطة تحدد الأهداف والسياسات والبرامج وآليات التنفيذ (المشروعات والأنشطة والإجراءات) والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وانعكاساتها على الاقتصاد القومي بمختلف قطاعاته وأنشطته على المستوى القومي والإقليمي والمحلي والقطاعي. تعد هذه الخطة على المدى الطويل والمتوسط، ويعد في إطارها، الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية.
- III. تم وضع الخطة القومية للتنمية المستدامة طويلة الأجل،** رؤية مصر ٢٠٣٠، بشكل كامل، وتضم ستة أهداف استراتيجية (الارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين مستوى معيشتة؛ العدالة الاجتماعية والمساواة؛ نظام بيئي متكامل ومستدام؛ اقتصاد متنوع معرفي تنافسي؛ بنية تحتية متطورة؛ والحوكمة والشراقات) ينبثق منها اثنين وثلاثين هدفاً عاماً، تتكامل فيما بينها، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الستة.
- مع ذلك، من أجل إيجاد أفق للتخطيط شامل (خطط مدتها ثلاث سنوات، بحيث يكون عام ٢٠٣٠ نقطة أخيرة لها)، لا تزال هناك حاجة لإعداد الخطة القومية للتنمية المستدامة متوسطة الأجل. وينبغي أن تعمل خطة التنمية الوطنية متوسطة الأجل، إلى جانب الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، كأدوات أساسية لتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠.
- وما هو مبين في الرسم البياني أعلاه، ينبغي أن تكون الخطة القومية للتنمية المستدامة متوسطة الأجل وبرنامج عمل الحكومة متوسطة الأجل على قدم المساواة لتحقيق توازن دقيق بين أولويات التنمية للبلاد على المدى المتوسط وأولويات الحكومة على المدى المتوسط، وتشكيل سياسات عامة محددة في ضوء ذلك.
- IV. المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية:** مخطط يحدد الرؤية المستقبلية على المستوى القومي، ويبين المناطق ذات الأولوية على مستوى الجمهورية ومراحل التنمية. ومراعاة لأهمية هذا المخطط الاستراتيجي بالنسبة للتخطيط المكاني، ينبغي وضع هذه الوثيقة على قدم المساواة مع الخطة القومية للتنمية المستدامة طويلة الأجل.
- V. الخطط القطاعية:** خطط تحدد الرؤى والأهداف والسياسات والبرامج وآليات التنفيذ (المشروعات والأنشطة والإجراءات) والمؤشرات المتعلقة بقطاع معين أو جزء منه. ويعد في إطارها مقترح الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية.
- VI. تشمل الاستراتيجيات القطاعية طويلة الأجل في النظام الحالي** استراتيجيات قطاعية مختلفة (مثل استراتيجية تنمية النقل، واستراتيجية الأمن الغذائي، واستراتيجية السياحة المستدامة^٢، وغيرها) واستراتيجيات مختارة مشتركة بين القطاعات (مثل الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، أو استراتيجية تمكين المرأة، أو الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان).
- ويعد الترابط بين الوثائق التخطيطية هذه أمراً ضرورياً لتعميم الأولويات عبر مختلف القطاعات والمستويات الحكومية، وتجنب الازدواجية، وإدارة الموارد بكفاءة لتقديم القيمة مقابل المال للمواطنين.

١-٢-١ المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة كجزء لا يتجزأ من نظام التخطيط في

مصر

انعكاساً لالتزامها بخطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠، أقرت الحكومة المصرية نظم المتابعة والتقييم كعنصر مهم في تعزيز إطار الحوكمة من أجل التنمية المستدامة. وعلى هذا المنوال، أنشأت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، من بين أمور أخرى، نظاماً إلكترونيًا للمتابعة بهدف ربط أهداف التنمية المستدامة بتخطيط الاستثمار، وهو المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة (ISIPPM). تربط هذه المنظومة المشروعات العامة الجارية والمقترحة بأهداف التنمية المستدامة، بهدف موازمتها مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة.

^١ وكما جاء في الوثيقة، " عملت الدولة المصرية على تبني ثلاث اتجاهات رئيسية لتصحيح المسار الاقتصادي، وهي ضخ استثمارات حكومية داعمة للنشاط الاقتصادي، توجه نصفها إلى قطاعات البنية التحتية والنقل والتعليم والصحة، وتنفيذ المشروعات القومية، وإطلاق برامج الإصلاح الاقتصادي لنفع النمو الاقتصادي"

^٢ كما هو مبين في <https://beta.sis.gov.eg/en/media-center/strategies/>

و تُعد المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة ISIPPM جزءًا أصيلاً من نظام التخطيط في مصر، وقد وضعت المنظومة معايير لاختيار المشروع، مع تتبع مختلف البيانات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية (بما في ذلك البيانات الديموغرافية، والمعلومات الاقتصادية والمالية، والموارد الطبيعية والتكنولوجية، والبنية التحتية، والمشروعات القائمة والمخطط لها). وتتيح هذه البيانات لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي متابعة ورصد التقدم المحرز إزاء التنمية، وتحديد الاحتياجات الاستثمارية في مختلف القطاعات، وتحليل التحديات والفرص المستقبلية لتحقيق الأهداف المحددة في خطط التنمية والاستثمار. ويتحقق ذلك من خلال مساهمة الوزارات المختصة والجهات الحكومية والمحافظات في النظام ببياناتها ومعلوماتها.

إطار 1: أهداف المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة

ترتبط منظومة ISIPPM بين وحدات الحكومة التي تقوم بإعداد ومتابعة الخطط الوطنية والقطاعية والمكانية، في ضوء أهداف التنمية المستدامة وبرنامج الحكومة، من أجل طلب الاستثمارات ومتابعة تنفيذها وتقييم أدائها التنموي.

تتكون منظومة ISIPPM من أربعة مكونات رئيسية:

إعداد الخطة وتقديم المقترحات: يهدف هذا المكون إلى تمكين الجهات العامة من تقديم مقترحات خطط استثمارية، متضمنة الأهداف الاستراتيجية والبرامج الرئيسية (للوزارات)، أو البرامج الفرعية ومشاريع استثمارية (لجهات الإسناد).

المنافلات وإعادة توزيع المخصصات: يهدف هذا المكون إلى تمكين جهات الإسناد الفرعية من طلب إدراج أو إعادة إدراج مشروع طارئ خلال السنة المالية، أو طلب تمويل إضافي لتمويل مشروع استثماري قائم، أو طلب إعادة تخصيص البنود على المشروعات القائمة أو بين المشروعات، أو بين المشروعات الاستثمارية في مختلف جهات الإسناد الفرعية الخاضعة لنفس اختصاص الوزير المختص، بالإضافة إلى إمكانية تجميد واحد أو أكثر من بنود المشروعات القائمة. كما يهدف المكون إلى تمكين جهات الإسناد الفرعية من طلب استخدام أو الموافقة على بند من المشروع، والذي يتطلب موافقة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وفقاً لأحكام الموازنة العامة والتأشيرات العامة الملحقة.

الرصد الإلكتروني: يهدف إلى متابعة وتقييم المشروعات التي تنفذها الجهات العامة، سواء كان الرصد العيني (متابعة التنفيذ الفعلي للمشروع على الأرض)، أو ماليًا (مراقبة الإنفاق المالي من الأموال المخصصة لهذا المشروع).

المتابعة الميدانية: تتيج متابعة الوضع التنفيذي للمشاريع التي يتم مراقبتها ميدانيًا من موقع المشروع.

وعلى هذا النحو، توفر المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة مجموعة قيمة من الأدوات التحليلية التي تسهل اتخاذ القرارات الاستراتيجية، بينما تتابع التقدم المحرز في المشروعات؛ ومن شأن التحول التدريجي نحو التركيز على تخطيط السياسات والربط بين السياسات والمشروعات، وهو نهج يسعى هذا الدليل لتعزيزه، بأن يضع أساساً لإدخال تحديثات على نظم المتابعة الإلكترونية في المستقبل.

ومع ذلك، لا يفرض هذا الدليل، في هذه المرحلة، أي تغييرات جوهرية على النظام الحالي للمنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة لجمع البيانات أو الممارسات الخاصة بالوزارات وجهات الإسناد، حيث أن الغرض الأساسي من المنظومة هو تشجيع الحوار حول اختيار وتحديد أولويات الأهداف والمؤشرات، التي تسبق إجراء رفع مقترحات المشروعات على منصة المنظومة. وبعبارة أكثر تحديداً، فإن جميع الخطوات (الموضحة في الفصل الثاني من هذا الدليل، تهدف إلى تشجيع عمليات تحليل السياسات وأهداف السياسة حتى يشكل ذلك أساساً لاقتراح واختيار المشروعات دون أن تتدخل أي من هذه الخطوات مع شاشات المنظومة، نظراً لحدوث هذه العملية قبل رفع أي معلومات عن المشروعات على المنظومة.

لتمكين عمل المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة (ISIPPM) وتعظيم إمكاناتها في قياس أداء السياسات الحكومية، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (MPEDIC) بربطها مع منظومة أداء والتي تعمل بمنهجية البرامج والأداء (الملحق ٧)، والتي تؤكد على الأهداف الاستراتيجية التالية:

- ضمان تنفيذ الأهداف التنموية المتفق عليها من قبل الحكومة.
- تحقيق أعلى مستوى من التنسيق بين الوزارات المختلفة.
- تسليط الضوء على مدى الإنجازات التي حققتها الدولة.
- مواءمة أهداف الحكومة مع الأداء الفردي للجهات الحكومية.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
- ضمان كفاءة وفعالية الإنفاق العام.
- التأكد من تأثير البرامج التنموية التي تنفذها الحكومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

شكل ٢: المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية - مثال شاشة

The screenshot displays the 'منظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية' (Integrated System for Investment Plan Preparation and Monitoring) interface. At the top, it shows the year '2024/2025' and the 'جهة الإصدار الرئيسية' (Main Issuing Authority). Below this, there are sections for 'الأهداف والغايات والبرامج التنموية المقترحة للجهة' (Proposed Development Programs, Objectives, and Goals for the Authority). The interface includes dropdown menus for 'البرامج الفرعية' (Sub-programs), 'البرامج الرئيسية' (Main programs), 'الاهداف' (Objectives), and 'الغايات' (Goals). A table at the bottom lists various programs and their objectives, with columns for 'الاهداف' (Objectives), 'البرامج الفرعية' (Sub-programs), and 'البرامج الرئيسية' (Main programs). The table content includes details about the 'البرامج الرئيسية' (Main programs) and their 'الاهداف' (Objectives).

تهدف الخطوات من الدليل في المقام الأول إلى دعم العمليات المتعلقة بتجميع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، وسينتج عن ذلك تطوير شكل الخطة وهيكلها، بحيث تعكس بشكل أفضل السياسات القطاعية وأهدافها ومؤشراتها والمشروعات ذات الصلة من منظور تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة.

ومن الناحية العملية، فإن ما ينبغي تغييره هو الطريقة التي يتم بها ربط السياسات والأهداف والمؤشرات والمشروعات ذات الصلة وعرضها في وثيقة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، لن يطرأ أي تغيير جذري على واجهة منظومة إعداد ومتابعة الخطة المرحلة الراهنة، ولكنه من المحتمل أن تكون هناك بعض الإضافات للنظام ستتم بشكل تدريجي.

١,٢,٢ المواءمة الرأسية والأفقية لوثائق التخطيط الاستراتيجي من حيث الأهداف

ومؤشرات الأداء

لضمان الترابط بين مختلف وثائق التخطيط الاستراتيجي، من المهم التقيد الصارم بمبدأ المواءمة. وهذا يعني ضمناً أن وثائق التخطيط الاستراتيجي متوائمة من حيث أهداف السياسة ذات الصلة والمستهدفات ذات العلاقة. على هذا النحو، يجب أن تكون الوثائق التخطيطية متوافقة فيما بينها لكيلا تتعارض الأولويات والأهداف في أحد هذه الوثائق و / أو تتداخل مع الأهداف والمستهدفات الواردة في الأخرى (المواءمة الأفقية). علاوة على ذلك، يجب أيضاً مواءمتها مع وثائق التخطيط الاستراتيجي الأعلى في التسلسل الهرمي الذي حدده قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ (المواءمة الرأسية).

ولتيسير المواءمة الأفقية والرأسية للأهداف والمؤشرات، فيما يتعلق بالأهداف والمؤشرات المحددة في بعض الاستراتيجيات الشاملة لعدة قطاعات، تم إعداد أداتين هامتين :

١. دليل معايير الاستدامة البيئية (ملحق ١)

٢. دليل التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي (ملحق ١).

وستكون هذه الأدلة مفيدة أيضا في إعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، لا سيما فيما يتعلق بمراحل تخطيط السياسات الفردية، فضلا عما لها من فائدة في اختيار المشروعات وتحديد أولوياتها.

١،٢،٣ ما الذي جاء به قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ من حيث

إعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية

جدول ١: إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية (AESDPs) طبقا لاحكام قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢

الآثار المترتبة على إعداد الخطط السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	أحكام قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢
ومن الضروري تبني نهج موحد ومعايير واضحة للجودة في إعداد الوثائق التخطيطية لضمان تنفيذها، فضلا عن المتابعة والتقييم، بما في ذلك الخطط السنوية.	الفصل الأول، المادة (١): "إعداد ومتابعة وتقييم خطط التنمية المستدامة طويلة ومتوسطة الأجل والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية"
تمثل الخطة القومية للتنمية المستدامة، أي رؤية مصر ٢٠٣٠، الاستراتيجية الرئيسية الشاملة التي تؤثر بشكل مباشر على محتوى الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، والتي يمكن من الناحية العملية اعتبارها خطة العمل السنوية للخطة القومية. وعلى هذا النحو، يجب أن تعكس الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ ("سبل تحقيق الأهداف") بشكل كامل وترجمها إلى إجراءات سنوية ملموسة. ومن ثم، يمكن تعديل هيكل الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية ومحتواها لاستيعاب الأهداف الاستراتيجية الستة والأهداف العامة ذات العلاقة البالغ عددها ٣٢ هدفا الواردة برؤية مصر ٢٠٣٠ بشكل أفضل.	الفصل الأول، المادة (١): "تعد الخطة القومية للتنمية المستدامة على المدى الطويل والمتوسط. ويعد في إطارها مقترح الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية"
عند وضع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، لابد من أخذ الخطط القطاعية في الاعتبار بشكل خاص، وذلك نظرا لأنها تضع سياسات مفصلة لكل قطاع على المدى المتوسط والطويل، وبالتالي، يجب أن يكون محتوى الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية متوافقا تماما مع الأهداف والمؤشرات والأهداف التي تحددها الخطط القطاعية .	الفصل الأول، المادة (١) : " تعد الخطط القطاعية على المدى الطويل ومتوسط الأجل، ويعد في إطارها مقترح الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية"
تستتبع المنظومة المتكاملة وجود اتساق وترابط متسلسل للأهداف والمستهدفات بين مختلف مستويات التسلسل الهرمي لوثائق التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك الخطط السنوية. وفي هذا الصدد، ينبغي إقامة روابط مباشرة بين أهداف السياسات ومؤشراتها ومستهدفاتها، فضلا عن الإجراءات الرئيسية ذات الصلة، بما في ذلك البرامج و آليات التنفيذ (المشروعات والأنشطة والإجراءات)، كما ينبغي مراعاة التسلسل الهرمي للأهداف، والنتائج، والمؤشرات.	الفصل الثاني، المادة (٢): "يهدف هذا القانون إلى رسم المنظومة المتكاملة للتخطيط التنموي المتوازن ومتابعة تنفيذ وتقييم نتائجها على المستوى القومي والإقليمي والمحلي والقطاعي".

<p>يتمثل الغرض من هذا الدليل في الوفاء بهذه المتطلبات من خلال تحديد واضح للحد الأدنى من معايير صياغة السياسات العامة بما يتماشى مع دورة تخطيط السياسات. وفي إطار المنطق الكامن وراء هذه العملية ستحدد أدوات تحليل الحالات والمشكلات، وتحديد أولويات القضايا التي يتعين التعامل معها، ووضع الأهداف والمؤشرات، وتقدير التكاليف، فضلا عن آليات المتابعة والتقييم. وسيخصص قسم خاص من هذا الدليل لإجراءات ومعايير اختيار المشروعات كعناصر جوهرية في عملية وضع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية.</p>	<p>الفصل الأول من الباب الثالث، المادة (١٠):</p> <p>"يعد مقترح الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية في إطار الخطة القومية طويلة الأجل. وتبدأ عملية إعداد مقترح لخطة بأن تقوم الوزارة بإعداد دليل يتضمن تحديد الأهداف المرجوة من إعداد الخطة على المستوى القومي والإقليمي والمحلي والقطاعي، ومحددات اختيار السياسات والبرامج والمشروعات والأنشطة التي تتضمنها هذه الخطة، ومؤشرات قياس الأداء الرئيسية، وحجم التمويل المتوقع تخصيصه للوحدات.</p>
<p>احكام القانون الخاصة بخطط البرامج والأداء</p> <ul style="list-style-type: none"> • مادة ٧: تلتزم الوحدات (يقصد بها كافة جهات الإسناد) بتقديم جميع المعلومات والبيانات التي تطلبها الوزارة وجهاتها التابعة بغية استيفاء متطلبات واشتراطات العملية التخطيطية ومنها مؤشرات الأداء التي تسمح بمتابعة وتقييم البرامج و المشروعات والأنشطة وفق منهجية البرامج والأداء. • مادة ١١: تتضمن مقترحات الخطط المقدمة من الوحدات البرامج والمشروعات والأنشطة والتمويل المتوقع لها، والإطار الزمني المحدد لانتهاء من تنفيذها، ومؤشرات قياس الأداء المستخدمة لمتابعتها وتقييم الآثار المترتبة عليها وفق منهجية البرامج والأداء التي تحدد الوزارة المتطلبات اللازمة لتطبيقها وفق دراسات جدوى تفصيلية توضح العائد التنموي المتوقع لتنفيذ المشروعات المقترح تمويلها، موضحاً بها التكلفة المعيارية للوحدة. • مادة ٢٨ : تقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بمتابعة خطط التنمية المستدامة، والتحقق من المعلومات والبيانات الواردة في التقارير الدورية الصادرة عن الوحدات، وذلك وفقاً لمنهجية البرامج والأداء. 	

إطار ٢: التوصيات لدعم تبني قانون التخطيط العام للدولة في التطبيق العملي

<p>الخطوة ١ :</p> <ul style="list-style-type: none"> - التسلسل الهرمي للأهداف واتساقها - نظرا للتركيز القوي الذي أولاه قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ للتسلسل الهرمي والاتساق والترابط بين الوثائق التخطيطية، ستكون المهمة الأولى لكل مؤسسة هي دراسة أهداف/ مستهدفات قطاع السياسات ذي الصلة المنبثقة عن رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة متوسط الأجل، واستراتيجيات القطاع ذات الصلة. ومن شأن ذلك أن يتيح تجميعها ودمجها لاحقاً في عدد محدود من المقترحات لكل قطاع من قطاعات السياسات (بدلاً من ذلك، إذا تم ذلك في إطار مجموعات الفرق الفرعية ال ٦ المنوطة بالعمل على رؤية مصر ٢٠٣٠، فيتعين حينها دمج المقترحات المتعلقة بالأهداف العامة/سبل تحقيق الأهداف). يجب أن تكون مؤشرات الأداء ذات الصلة جزءاً من دراسة الأهداف، إذا تم تحديد هذه المؤشرات . كما ينبغي أن تشمل دراسة الأهداف المواءمة مع: <ul style="list-style-type: none"> - الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠ - الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١-٢٠٢٦ - أهداف التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي - أهداف الاستثمارات الخضراء العامة (تحديداً، المعايير والمؤشرات البيئية لكل قطاع)
--

جدول ٢: اتساق الأهداف في تسلسل وثائق التخطيط الاستراتيجي (مثال - قطاع السياسات: الطاقة، الموضوع - الطاقات المتجددة)

		الهدف المحدد	الهدف العام	
--	--	--------------	-------------	--

رؤية مصر ٢٠٣٠	الهدف ٥: بنية تحتية متطورة	تعزيز موارد ونظم الطاقة المستدامة"	سبل تحقيق الهدف: تحسين قدرة شبكة الكهرباء على استيعاب الكهرباء المولدة من مصادر متجددة، ومعالجة الخلل في إمدادات الطاقة، تشجيع الاستخدام اللامركزي للطاقة المتجددة صغيرة النطاق في المرافق الصناعية والسياحية والسكنية والخدمية. (دعم مبادرات مثل: سخانات المياه بالطاقة الشمسية، وخلايا الطاقة الشمسية فوق الاسطح، واستخدام الغاز الحيوي في المنازل الريفية كبديل لأتانباب الغاز التقليدية)، إلخ	المؤشر: حصة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء (%)
استراتيجية القطاع: الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠	الهدف الرئيسي ١: تحقيق نمو اقتصادي منخفض الانبعاثات في مختلف قطاعات الدولة	الهدف الفرعي (١.١): تحقيق الانتقال في مجال الطاقة عن طريق زيادة مساهمة كافة مصادر الطاقة المتجددة والبديلة في خليط الطاقة		
برنامج عمل حكومي ٢٧/٢٦-٢٥/٢٤ المحور الأول، الهدف الاستراتيجي: حماية الأمن	البرنامج: تعزيز أمن الطاقة، بما في ذلك توفير وتنويع موارد الطاقة التقليدية والمتجددة، وتعزيز مكانة البلاد كمركز إقليمي للطاقة. (٨ برامج فرعية)	البرنامج الفرعي:		
الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية		ما هو الهدف من الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية؟	<ul style="list-style-type: none"> زيادة إنتاج طاقة الرياح والطاقة الشمسية. تحسين قدرات شبكة الكهرباء. زيادة عدد المبادرات لاستخدام الطاقة على نطاق صغير. 	

جدول ٣: الاتساق والترابط بين الأهداف في التسلسل الهرمي لوثائق التخطيط الاستراتيجي (مثال - قطاع السياسات: النقل، الموضوع: الموانئ)

الهدف العام	الهدف المحدد	المحور المتعلق
رؤية مصر ٢٠٣٠	الهدف ٥: بنية تحتية متطورة	المحور المتعلق بالبنية التحتية في مؤشر التنافسية العالمية (الترتيب من بين ١٤١ دولة)
الاستراتيجية القطاعية: استراتيجية تنمية النقل البحري والنهري ٢٠٣٠	الهدف الرئيسي ١: تطوير الموانئ المصرية	سبل تحقيق الهدف: تعزيز تنافسية النقل البحري من خلال تحسين وتوسيع الأرصفت البحرية وإنشاء مناطق لوجستية
	الهدف الفرعي: إنشاء أرصفة جديدة بإجمالي طول ٣٥ كم، وأعماق تتراوح من ١٥ إلى	

		١٨ متراً، بما يعادل ٧٣ كم من إجمالي طول الأرصفة في الموانئ البحرية المصرية		
		البرنامج الفرعي:	تطوير شبكة الطرق والكباري - ٣ برامج فرعية، بما في ذلك إنشاء أرصفة جديدة على امتداد الموانئ البحرية، وزيادة الأطوال الإجمالية لأرصفة في الموانئ البحرية لتصل إلى ١٠٠ كم، وتطوير الأسطول البحري المصري لنقل ٢٠ مليون طن من البضائع سنوياً، إلخ...	برنامج عمل الحكومة ٢٥-٢٧ المحور الثالث: الهدف الاستراتيجي ٤: تحويل مصر إلى مركز إقليمي للنقل اللوجستيات وتجارة الترانزيت
	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز النقل متعدد الوسائط. • تحسين كفاءة عمليات المحطات. • تقليل وقت الانتظار. • تحسين زمن دوران السفن. 	ما هو الهدف من الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية؟		الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية

يرجى ملاحظة أن العمليات الجارية لإعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية وبرنامج عمل الحكومة السنوي (لتفعيل لبرنامج عمل الحكومة متوسط الأجل ٢٠٢٥-٢٠٢٧) تكمل بعضها البعض بشكل كبير ومتراصة للغاية، حيث تركز كلتاها على تقديم آليات تنفيذ محددة قدر الإمكان لتحقيق الأهداف والغايات المحددة.

ومع ذلك، فيما يتعلق بتحديد الأهداف، ينطلق برنامج العمل الحكومي السنوي من قائمة محددة مسبقاً من البرامج (كما هو موضح بوضوح في منهجية البرامج والأداء المذكورة أعلاه، حيث يُعرّف البرنامج على أنه "مجموعة من المشاريع الاستثمارية والأنشطة الجارية التي تشترك في تحقيق هدف محدد") والبرامج الفرعية التي تم وضعها في برنامج العمل الحكومي متوسط الأجل ٢٠٢٥-٢٠٢٧.

أما بالنسبة إلى الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، فهي مُعدة لتسليط الضوء على تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار الاستراتيجيات القطاعية الوطنية وبرنامج عمل الحكومة متوسط الأجل ٢٠٢٥-٢٠٢٧.

للاطلاع على جدول تفصيلي للتكامل بين برنامج العمل الحكومة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، يُرجى الرجوع إلى الملحق رقم ٨

١,٢,٤ أهمية البعد البيئي والمستدام في نظام التخطيط في مصر

يُعد مبدأ التنمية المستدامة - الذي يعني ضمان جودة البيئة والتنمية الاقتصادية المتوازنة للأجيال الحالية والقادمة، مع استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمادية بشكل عقلائي، والحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي وتطويره - جزءاً أساسياً من نظام التخطيط في مصر.

في هذا السياق، تحتل الاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي (NCCS) ٢٠٥٠، التي أُطلقت في عام ٢٠٢٢، مكانة هامة في النظام. وبما أن طبيعتها متعددة القطاعات، تؤثر هذه الاستراتيجية على تطوير السياسات والخطط في مجالات مختلفة مثل الزراعة،

وإدارة المخلفات، والطاقة، والصناعة، وغيرها. وتتمحور أهدافها حول تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية منخفضة الانبعاثات في مختلف القطاعات، إلى جانب تعزيز القدرة التكيفية والمرونة للتغير المناخي والتخفيف من آثاره السلبية، بما في ذلك حماية المواطنين والحفاظ على موارد الدولة.

تُبرز الاستراتيجية أهمية تحسين بنية التمويل المناخي، بالإضافة إلى البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة. كما تتضمن مجموعة من الأهداف والإجراءات لتعزيز حوكمة العمل المناخي، بما في ذلك إصلاح السياسات القطاعية لضمان تنفيذ التدخلات المطلوبة للتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها. وفي هذا الإطار، تمت الإشارة إلى ضرورة تطوير وإصلاح السياسات القطاعية لضمان إشراك القطاع الخاص، مثل تنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية من خلال آليات مختلفة (مثل التعريفات الموجهة، المزادات العامة، ونظام القياس الصافي) لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تنفيذ مشاريع التخفيف.

كأداة هامة لدعم هذه الجهود، تم تطوير دليل معايير الاستدامة البيئية، الذي تمت الإشارة إلى استخدامه العملي في العديد من المناسبات في هذا الدليل. يركز دليل معايير الاستدامة البيئية على الاستثمارات العامة الخضراء، مُبرراً المعايير المطبقة على التخصيصات الواردة في الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية للجهات الحكومية المختلفة والهيئات الاقتصادية والشركات العامة. تشمل هذه المعايير:

- تحسين كفاءة إنتاج الطاقة والمياه.
- توسيع إنتاج الطاقة المتجددة.
- زيادة معدلات إعادة تدوير المياه وإعادة استخدامها.
- التحول نحو الزراعة المستدامة والعضوية.
- تعزيز السياحة البيئية.
- توسيع خدمات النقل متعدد الوسائط المستدامة.
- تقليل توليد المخلفات والانبعاثات والتلوث البيئي.

لا يقتصر الدليل على اقتراح مجموعة من التدابير البيئية في مختلف مراحل إعداد المشاريع (التخطيط، التمويل، وتصميم المشاريع)، بل يُقدم أيضاً معايير ومؤشرات بيئية لكل قطاع من قطاعات السياسات المختلفة (مثل الزراعة، الأمن الغذائي، المياه والري، الصناعة، الطاقة، النقل، الإسكان، الصحة، التعليم، البحث العلمي، السياحة، والبيئة).

الفصل الثاني

دورة تخطيط السياسات - العناصر الرئيسية والمنطق المطبق على إعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية

٢-١ تخطيط ووضع السياسات

السياسة العامة هي مجموعة من الإجراءات التي تقرر الحكومة اتخاذها (أو عدم اتخاذها) عند التعامل مع مشكلة تؤثر على المجتمع بشكل جماعي، أي السياسات التي تتخذها الحكومة نيابة عن المجتمع لحل مشكلة معينة.^٤

إن وضع الأولويات على نحو استراتيجي في بلد ما، وكذلك وضع رؤية الحكومة على المدى المتوسط والطويل، يؤثران على تصميم السياسات العامة. وفي هذا الصدد، من شأن وجود رؤية واضحة للتنمية في بلد ما والالتزام السياسي بالإصلاحات أن يفضي إلى وضع سياسات تتسم بالكفاءة والفعالية. توفر السياسات الوسائل اللازمة للتحرك نحو اتجاه استراتيجي، في حين أن "صنع السياسات هو العملية التي تترجم الحكومات من خلالها رؤيتها السياسية إلى برامج وإجراءات لتحقيق النتائج" - التغييرات المرجوة على أرض الواقع.^٥

وضع السياسات هو مجموعة مقصودة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة والتي تفضي إلى تغييرات في المجتمع والاقتصاد وتنمية البلاد بشكل عام. كما يمكن أن يتمثل وضع السياسات في عدم اتخاذ إجراء قصداً - أي اتخاذ قرار بعدم التدخل في بعض جوانب المجتمع، أو تشجيع المنظمات الخاصة وغير الحكومية. يتحقق وضع السياسات من خلال تنفيذ واحد أو أكثر ("مزيج من السياسات") من أدوات السياسة العامة لحل مشكلة ما في المجتمع.

تخطيط السياسات هو العملية التي تترجم نوايا الحكومة (التي تم تحديدها خلال مرحلة تطوير السياسة) إلى وثائق استراتيجية محددة. يتيح هذا التخطيط تحديد التحديات (المشكلات)، ووضع الأهداف (المستهدفات)، واقتراح آليات التنفيذ (المشروعات والأنشطة والإجراءات) (الحلول) والموارد (المالية والبشرية) اللازمة لتنفيذ سياسة معينة.

يمكن تقسيم عملية تخطيط السياسات إلى أربع مراحل رئيسية:

١. مرحلة التقييم، عندما يخضع الوضع الحالي - أي الإنجازات والمشاكل والتحديات والفرص الحالية - لتحليل شامل؛
٢. مرحلة تصميم السياسات (التخطيط)، عندما تترجم المشاكل والتحديات التي تم تحديدها أثناء مرحلة التقييم إلى رؤية، وأهداف، آليات التنفيذ (المشروعات والأنشطة والإجراءات)، ومؤشرات أداء؛
٣. مرحلة تنفيذ السياسات، يتم تنسيق وإدارة تحقيق الأهداف والأنشطة المقررة وإعداد التقارير بشأنها؛
٤. مرحلة المتابعة والتقييم.

واستناداً إلى هذه المراحل، تم وضع مجموعة تمثل الحد الأدنى من عناصر محتوى الوثائق التخطيطية، وذلك على النحو التالي:

^٤ يمكن الاطلاع على المزيد حول موضوع عملية السياسة العامة من خلال <https://pdf.tips/the-public-policy-process-th> https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/364812/public-policy-process-th-edition.html

^٥ وحدة استراتيجية رئيس وزراء المملكة المتحدة، ٢٠٠٤؛ يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات من خلال <https://webarchive.nationalarchives.gov.uk/ukgwa/tp://interactive.cabinetoffice.gov.uk/strath/20100304100803/https://webarchive.nationalarchives.gov.uk/ukgwa/egy/survivalguide/index.htm>

شكل ٣: الحد الأدنى من عناصر محتوى الوثائق التخطيطية



ستتناول الصفحات التالية شرحًا موجزًا حول أهمية ومضمون كل عنصر من عناصر دورة تخطيط السياسات المشار إليها، تليه توضيحات لما تعنيه هذه العناصر بالنسبة لإعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية (في "الخطوات").

لتوضيح الطبيعة المترابطة بين جميع المراحل المذكورة أعلاه، وللتأكيد على ضرورة التشاور والتواصل المستمر بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في كل مرحلة، يمكن استخدام المخطط التالي أيضًا.



٢-٢ تحليل الوضع / المشكلة

تحليل الوضع هو عملية تحليلية، يتم فيها استخدام عدد من الأساليب لتقييم العوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على نتائج السياسات، وهو تحليل من شأنه أن يساعد في فهم المشكلات والفرص، ويساعد في توفير مزيد من التوجيه لتطوير مجال أو قطاع معين من مجالات السياسات العامة.

فيما يلي بعض من الأدوات الأكثر استخداماً لهيكله وإجراء تحليل الوضع للحصول على صورة واضحة عن الوضع الراهن في أي مجال من مجالات السياسة العامة:

- تحليل أصحاب المصلحة
- تحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والقانونية والبيئية (PESTLE)
- تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT)
- تحليل شجرة المشاكل / تحليل الأهداف

الغرض من تحليل الوضع هو تحديد المشكلات وتحديد أسبابها الجذرية، وتصور التحديات التي قد تنشأ في سياق تنفيذ الوثيقة التخطيطية، وكذلك الحلول المحتملة التي يمكن تطبيقها على المشكلات التي تم تحديدها.

ينبغي أن يستند هذا التحليل إلى البيانات النوعية، والإحصاءات والاتجاهات، والاستنتاجات والتوصيات المستمدة من متابعة وتقييم الوثائق التخطيطية أو عمليات المراجعة السابقة. ومن ثم ستستخدم هذه البيانات لتحديد الأهداف وآليات التنفيذ (المشروعات والأنشطة والإجراءات).

الخطوة ٢: تحليل "الصورة الأكبر"

يعد التحليل الكامل للوضع / للمشكلة، مع كافة الأساليب ذات الصلة، مرحلة حاسمة في تطوير السياسات. يتم إجراء هذا التحليل عند إعداد الاستراتيجيات القطاعية سعياً لإعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، وسيضمن التحليل دراسة الأهداف المحددة بالفعل في الوثائق التخطيطية الأعلى في التسلسل الهرمي: مثل رؤية مصر ٢٠٣٠، والاستراتيجيات القطاعية (إن وجدت) وكذلك برنامج عمل الحكومة متوسطة الأجل، فضلاً عن فحص المواءمة، الموضح في الخطوة ١. كما ينبغي أن تنطوي "الصورة الأكبر" أيضاً على تحليل أهداف التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي والمعايير والمؤشرات البيئية الخاصة بكل قطاع.

لتسهيل عملية دراسة الأهداف المختلفة وتيسيراً لتحديد مرجعيتها، يمكن للوزارات المختصة الرجوع إلى جدول مقارنة الأهداف بين برنامج عمل الحكومة ٢٥/٢٤-٢٧/٢٦ ورؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة، والتي تم تفصيلها بما يتماشى مع النموذج أدناه (الجدول المقارن الكامل في الملحق ٢)

رؤية مصر المحدثه ٢٠٣٠				برنامج عمل الحكومة ٢٤/٢٥-٢٦/٢٧		
المؤشر	سبل تحقيق الهدف	الهدف العام	الهدف الاستراتيجي الأول	المحور/ الهدف الاستراتيجي	البرنامج	البرنامج الفرعي
نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع (١,٩٠ دولار في اليوم)	- التحكم في الزيادة السكانية من خلال ضبط معدلات النمو السكاني المتزايد. - توفير منظومة حماية متكاملة لمن هم تحت خط الفقر. - التوسع في تطبيق برامج حماية اجتماعية استثنائية، في ظل الظروف القهرية، لتشمل من هم تحت خط الفقر والفئات الأكثر احتياجاً. - تطبيق مزيد من برامج الحماية الاجتماعية لمكافحة الفقر وتقديم المساعدات النقدية المشروطة. - نمو استثمارات القطاع الخاص، مما يساعد على توفير مزيد من فرص العمل اللائقة والمنتجة.	١- القضاء على الفقر	١- جودة الحياة ومستوى المعيشة			
نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر القومي في مصر (٨٥٧ جنيهاً مصرياً في الشهر للفرد)						
نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية، من إجمالي عدد السكان	- مراجعة السياسات والتشريعات التي تحظر التعدي على الأراضي الزراعية. - وضع سياسة لصيانة الأراضي الزراعية (بالتحديث الدوري لحصر التربة الزراعية/ الخرائط الرقمية) - مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل منتجي الغذاء. - زيادة مساحة الرقعة الزراعية وتنفيذ الممارسات الزراعية المرنة. - التوسع في إنتاج المحاصيل الرئيسية ذات القيمة الغذائية المرتفعة. - تحفيز البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار. - مراعاة البعد البيئي والتوجه نحو الزراعة المستدامة والزراعة العضوية. - دعم التنمية البشرية الزراعية وبناء قدرات المزارعين. - تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في الزراعة الخضراء المستدامة والعضوية. - تنفيذ برامج التحسين الوراثي.	٢- توفير الغذاء		المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية. الهدف الأول: حماية الأمن القومي	البرنامج الرابع: تحقيق الأمن الغذائي	البرنامج الفرعي الأول: زيادة المخزون من المحاصيل الاستراتيجية. البرنامج الفرعي الثاني: زيادة مساحة الرقعة الزراعية. البرنامج الفرعي الثالث: تحسين مناخ الاستثمار الزراعي. البرنامج الفرعي الرابع: رفع جودة المنتجات الزراعية. البرنامج الفرعي الخامس: الارتقاء بالبحوث والممارسات الزراعية
معدل انتشار التقرم بين الأطفال من إجمالي الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر - ٥ سنوات (%)						
نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية دون سن الخامسة (%)						
إجمالي إنتاج الأسماك السنوي بالمليون طن						

ومن خلال توفير الإحالة المرجعية بين الأهداف المحددة في وثيقتي التخطيط الاستراتيجي هاتين (رؤية مصر المحدثه ٢٠٣٠، برنامج عمل الحكومة ٢٥/٢٤-٢٧/٢٦)، من شأن هذا الجدول أن:

- يسهل الحوار حول الأهداف ذات الصلة في مختلف قطاعات السياسات التي يجب إدراجها في الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية؛

- تحديد ما إذا كانت هناك مجالات في رؤية مصر ٢٠٣٠ أو في برنامج عمل الحكومة ٢٥/٢٤-٢٧/٢٦ لم تتم معالجتها بعد.

وفي حين أنه من المهم فهم الروابط بين الأهداف الاستراتيجية والأهداف العامة لرؤية مصر المحدثه ٢٠٣٠، من جانب، والمحاور والأهداف الاستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة ٢٥/٢٤-٢٧/٢٦، من الجانب الآخر، إلا أن الأهم من ذلك هو تحليل العمود المتعلق بـ «سبل تحقيق الأهداف» التي يُرجى منها تنفيذ الرؤية المحدثه لمصر ٢٠٣٠، فضلاً عن الأعمدة المتعلقة بـ «البرنامج الرئيسي» و «البرنامج الفرعي»، على النحو الوارد في برنامج عمل الحكومة ٢٥/٢٤-٢٧/٢٦.

يرجى ملاحظة أن هيكل رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثه لم يتغير في الجدول، بينما تم تحويل المحاور / الأهداف الاستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة ٢٥/٢٤-٢٧/٢٦، مع البرنامج الرئيسي والبرامج الفرعية ذات الصلة، لتناسب مع الأهداف الاستراتيجية الستة، ولتتم ربطها بالأهداف العامة الـ ٣٢ لرؤية مصر ٢٠٣٠ على وجه التحديد. ولتسهيل عملية المتابعة، تم إدراج الأجزاء الأربعة من برنامج عمل الحكومة ٢٥/٢٤-٢٧/٢٦ في النص الملون وفقاً للمحاور - **المحور ١، المحور ٢، المحور ٣، المحور ٤.**

ينبغي أن يكون الجدول بمثابة أداة لتحليل: (١) ما هي الأهداف المحددة مسبقاً في منظومة التخطيط، على النحو المحدد في وثيقتين تخطيطيتين رئيسيتين - هما رؤية مصر ٢٠٣٠ و برنامج عمل الحكومة ٢٥/٢٤-٢٧/٢٦، و (٢) تحديد ما سيتم اختياره منها كأولويات سيتم العمل عليها في الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية الجديدة وكيفية فعل ذلك.

إطار ٤: فحص الأهداف الحالية في الممارسة العملية

الخطوة ٣: تحليل تحديات قطاع السياسات	
مع الأخذ في الاعتبار أن الأهداف يجب أن تستند إلى الوضع الحالي في قطاعات السياسات، إلا أنه عند إعداد المقترحات ينبغي أن تقوم كل وزارة بتقديم وصف موجز للفرص وتحدد المشكلات في قطاع السياسة ذي الصلة، مثلما فعلوا في الخطط العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية السابقة في إطار قسمي "أهمية القطاع" و "التحديات".	
تنبيه: ينبغي أن تقوم الوزارات المختصة بصياغة الأهداف وتنظيمها، وذلك للتصدي المشكلات في القطاع ومعالجة أسبابها، لذلك ينبغي أن يكون هناك صلة واضحة بينها.	
ينبغي أن يشمل التحليل أيضاً تحليلاً للنوع الاجتماعي، بما في ذلك تحليل الاختلافات في أوضاع واحتياجات النساء والرجال وما ينتج عنها من تفاوتات، في حين ينبغي استخدام البيانات المصنفة بحسب النوع الاجتماعي لوصف الفجوات بين الجنسين.	
كما ينبغي مراعاة التحديات التي تواجه الوفاء بالمعايير والمؤشرات البيئية لكل قطاع.	

مثال على كيفية صياغة الأهداف، بناء على ما تم استخلاصه من الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية ٢٠١٩/٢٠٢٠ في قطاع الزراعة

جدول ٤: مثال على صياغة الأهداف

المشكلة ١: ظلت معدلات نمو القطاع الزراعي منخفضة لفترة طويلة	الهدف العام: تعزيز معدلات نمو القطاع الزراعي
السبب ١: محدودية الموارد المائية	الهدف المحدد رقم ١ استكشاف مصادر بديلة، بما في ذلك مياه النيل
السبب ٢: صغر وتفتت الحيازات	الهدف المحدد رقم ٢ إنشاء التكتلات، ومراجعة السياسات الائتمانية للمشاريع الزراعية، وتبسيط الإجراءات
السبب ٣: التحديات المستمرة على الأراضي	الهدف المحدد رقم ٣ اعتماد إطار تنظيمي يجرم التعدي على الأراضي الزراعية

السبب ٤: الاستخدام غير السليم للري	الهدف المحدد رقم ٤	تحسين استخدام الري عن طريق ...
السبب ٥: ارتفاع معدلات الفاقد في الإنتاج الزراعي، بما يعادل هدر ٢٥٪ أثناء العمليات	الهدف المحدد رقم ٥	الحد من الفاقد في الإنتاج الزراعي من خلال...

بدلا من وضع قائمة شاملة بكافة المشكلات، وهي في حد ذاتها وثيقة الصلة بالموضوع ومن الواضح أنها تُعد في ضوء نتائج التحليلات، ينبغي للخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية الجديدة أن تحاول تنظيم "القضايا" في مجموعات صغيرة من المشكلات وأسبابها. وينبغي معالجة كل مشكلة وما يتعلق بها من أسباب من خلال هدف عام وأهداف محددة ذات صلة. وعلى هذا النحو، سيتم إعادة تنظيم قائمة الأهداف المعروضة حاليا في النقاط الواردة في النهاية بهدف معالجة كل من المشكلات / الأسباب.

وبهذه الطريقة، يمكن لأي مواطن مهتم أن يرى على الفور التحديات التي سيتم معالجتها في العام المقبل ويعرف ما هي أدوات السياسة التي سيتم استخدامها لفعل ذلك (المشروعات، وكذلك الإطار الاستراتيجي والتنظيمي، عند الضرورة) **ملحوظة:** لن يتم إدراج كافة القضايا التي تم تحديدها على أنها قضايا إشكالية في الوثيقة النهائية، بل لن يُدرج سوى القضايا التي "تجتاز" معايير تحديد الأولويات والتي سيتم معالجتها بشكل واقعي في سنة التخطيط القادمة. ولا ينبغي صياغة التعريفات الكاملة للأهداف ذات الصلة إلا بعد مرحلة تحديد الأولويات، وتخفيض عدد "القضايا".

٢-٣ تحديد الأولويات

تشير هذه المرحلة إلى عملية تحديد نطاق القضايا المحددة ومدى وأهميتها، وإلى أي مدى توجد ضرورة ملحة لمعالجتها، ومواءمة هذه القضايا مع أولويات الحكومة، والموارد المتاحة، والأثر المحتمل على المؤسسات ذات العلاقة والمجتمع بشكل أوسع. في كثير من الأحيان، تهدف عملية وضع السياسات إلى حل عدد كبير من القضايا، وهو ما قد يضر بعملية التنفيذ في بعض الأحيان. ومن ثم، عند القيام بتحليل لوضع، من المهم تحديد الأولويات، أي **تحديد القضايا المحددة ذات الأهمية التي تحتاج إلى معالجة قبل غيرها^٦**.

تتجلى أهمية تحديد الأولويات في التخصيص المناسب للموارد (البشرية والمالية) التي تهدف إلى حل القضايا الرئيسية في مجال معين من مجالات السياسة. ومن شأن ذلك أن يوفر الوقت ويسر تنفيذ وثائق التخطيط الاستراتيجي، لأنه لا يمكن وضع أهداف واقعية إلا من خلال تقييم واقعي للوضع، وبالتالي تكون الأهداف قابلة للتحقيق. ويمكن النظر إلى هذه المرحلة على أنها حلقة وصل بين مرحلة تحليل الوضع ومرحلة تحديد الأهداف.

إطار ٥: اختيار القضايا في الممارسة العملية

الخطوة ٤ : اختيار عدد محدود من القضايا التي سيتم معالجتها من خلال الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية

بعد إعداد قائمة كاملة بالتحديات / القضايا في كل قطاع وبحسب كل وزارة، يتعين القيام بعملية تحديد الأولويات في كل وزارة لتحديد القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية والتي تحتاج إلى معالجتها أولا وإدراجها في الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية. وقد تمت المرحلة الأولى من تحديد الأولويات بالفعل أثناء دراسة الأهداف العامة المنبثقة عن الوثائق الأعلى في التسلسل الهرمي والمواءمة النسبية (حيث لا يمكن أن تؤخذ في الاعتبار سوى المبادرات والتدخلات والمشروعات التي تسهم في تحقيق الأولويات الوطنية الواردة في هذه الوثائق). أما المرحلة الثانية من تحديد الأولويات فتتطوي على تقليل

^٦ يمكن العثور على المزيد حول تحديد الأولويات من خلال:

https://www.mindtools.com/pages/article/newHTE_٩٢.htm ; Bodley-Scott & Brache (٢٠٠٩)

Which Initiatives Should You Implement, Harvard Business Review:

<https://hbr.org/٢٠٠٩/٠٢/which-initiatives-should-you-i.html>.

عدد القضايا المحددة إلى عدد صغير معقول، وهو الذي سيتم معالجته بشكل واقعي في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية.

الأداة التي يمكن استخدامها: قائمة التحقق من خلال الإجابة بنعم / لا لتحديد التدرج

شكل ٥: عناصر الدرجات لترتيب الأولويات

خبرة سابقة/ ماضية	الوقت	الموارد	أولويات الحكومة	الالتزامات الدولية
هل واجهنا هذه القضية منذ فترة ولم نتمكن من حلها؟	ما هو الوقت اللازم لمعالجة هذه القضية؟	هل لدينا ما يكفي من الموارد المالية والبشرية لمعالجة هذه القضية؟	هل هذه القضية معترف بها من كأولوية في الوثائق الرئيسية؟	هل تم الاعتراف بهذه القضية كأولوية دولية؟
هل تم تضمين هذه المسألة في وثائق تخطيطية أخرى؟	هل من المحتمل أن يتم حلها خلال فترة سريان الوثيقة التخطيطية؟	هل سيكون لدينا الموارد اللازمة طوال فترة سريان الوثيقة التخطيطية؟	هل نسهم في تحقيق أولويات الحكومة من خلال معالجة هذه القضية؟	هل تفضي معالجة هذه القضية إلى تحقيق المعايير الدولية أو الوفاء بالتزامات دولتنا؟

جدول ٥: قائمة التحقق بنعم/لا لترتيب الأولويات

الرتبة (١- يجب القيام به أولاً، ٥- يجب القيام به أخيراً)	الالتزامات الدولية	أولويات الحكومة	الموارد	الوقت	الخبرة السابقة/ الماضية	القضايا التي تم تحديدها
٣/٢	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	القضية ١
٤	لا	نعم	لا	نعم	لا	القضية ٢
١	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	القضية ٣
٣/٢	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	القضية ٤
٥	نعم	لا	لا	لا	لا	القضية ٥

جدول ٦: مثال افتراضي: تم تحديد المشكلة الرئيسية - الشباب المهاجرون إلى الخارج

القضايا التي تم تحديدها في تحليل الوضع	الخبرة السابقة / الماضية	الوقت	الموارد	أولويات الحكومة	الالتزامات الدولية	الرتبة (١- يجب القيام به أولاً، ٥- يجب القيام به أخيراً)
عدم كفاية الروابط بين نظام التعليم وسوق العمل	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	¼
ضعف سياسة التنسيق الجامعي والإفراط في إنتاج مهارات معينة	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	¼
انعدام الثقة في نظام التوظيف	نعم	لا	لا	نعم	نعم	٥
سياسة الإسكان الغامضة / السيئة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	½
شروط غير مواتية للقروض المتاحة للشباب	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	½

يوضح الجدول أعلاه مثالا افتراضيا يرى أن الهجرة من البلاد إلى الخارج هي القضية الرئيسية التي يجب معالجتها من خلال سياسة عامة، كما يسرد الأسباب المحتملة لهذه المشكلة. يتم تقييم كل قضية مقابل العوامل التي تؤثر على طريقة معالجتها. وفي ضوء ما تقدم عن هذه الحالة الافتراضية، فإن أول شيء يجب القيام به هو معالجة قضايا سياسة الإسكان والشروط غير الملائمة للقروض المتاحة للشباب - لذلك يجب أن تضع الوثيقة التخطيطية تحسين سياسة الإسكان وتسهيلات القروض للشباب كأولوية لها. وبالنظر إلى أن انعدام الثقة في خدمات التوظيف فيعتبر الأولوية الأدنى، وينبغي أيضا التحقق مما إذا كان أمرا قد تمت معالجته بالفعل بصورة غير مباشرة من خلال أي جزء آخر من أجزاء من الوثيقة التخطيطية (مثل تحسين سياسة الإسكان وتسهيلات القروض؛ فمن شأن تحسين الروابط بين التعليم والتوظيف أن يؤثر بشكل غير مباشر على زيادة الثقة في نظام التوظيف).

٢-٤ تحديد الأهداف / الأهداف الفرعية

ترتبط الأهداف / الأهداف الفرعية ارتباطا مباشرا بتحليل الوضع: وهي عناصر رئيسية في الوثيقة التخطيطية، وتستخدم كأساس لوضع السياسات وتقييمها. وتتمثل أسهل طريقة لتحديد الأهداف الرئيسية والأهداف الفرعية في تحويل التعريفات السلبية للمشكلات / القضايا التي تم تحديدها إلى عبارات إيجابية. هذا يمثل جزءا من أداة تحليل أخرى، تحديدا شجرة المشكلة^٧. يتم استبدالها لتصبح "تحليل المشكلة"، كتحقيق منظم في الجوانب السلبية لمن أجل تحديد الأسباب آثارها/نتائجها، سيتم شرحه بتفصيل أكثر في المبادئ التوجيهية الشاملة لإعداد وثائق التخطيط الاستراتيجي على جميع المستويات، بما في ذلك نموذج لرسم شجرة المشكلة. لأغراض هذا الدليل، يرجى ملاحظة كيف تمت إعادة صياغة المشكلات وأسبابها (كعبارات سلبية)، والتي تم تحديدها أثناء تحليل المشكلة، إلى أهداف (كعبارات إيجابية) في المثال الوارد أدناه.

جدول ٧: مثال افتراضي: عدم قابلية توظيف الشباب - المشكلات والأهداف/ الحلول

المشكلات/القضايا (عبارات سلبية)	الأهداف / الحلول (عبارات إيجابية)
المشكلة الأساسية ١: عدد كبير من الشباب العاطلين عن العمل	الهدف العام: خفض عدد الشباب العاطلين عن العمل
السبب ١: عدم وجود وظائف كافية في الشركات	الهدف المحدد ١: خلق فرص عمل مناسبة في الشركات
السبب ٢: محدودية مهارات وقدرات الشباب	الهدف المحدد ٢: تعزيز مهارات وكفاءات الشباب
السبب ٣: الكسل وضعف الدافع	الهدف المحدد ٣: تحسين الدافع والقيم الأساسية لدى الشباب

إطار ٦: مثال افتراضي: عدم قابلية توظيف الشباب - المشكلات والأهداف/ الحلول

^٧ شجرة تحليل المشكلة (التحليل الشجري للمشكلات) هي تمثيل تخطيطي لموقف سلبي، يظهر عليه العلاقات بين الأسباب والنتائج.

الخطوة ٥: إعداد قائمة بعدد محدود من الأهداف

اثناء إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، من المرجح أن تقوم الوزارات المختصة بدراسة وتصنيف وتجميع الأهداف الواردة بالفعل في الوثائق التخطيطية الأعلى في التسلسل الهرمي، بدلا من إيجاد أهداف جديدة. ينبغي أن تعكس صياغة الأهداف أيضا بعدا محددًا لمراعاة النوع الاجتماعي، متى أمكن ذلك، - لتعزيز المساواة بين الجنسين (من أمثلة ذلك، تقليص الفجوة في الأجور بين الجنسين، المساهمة في تعليم المرأة / مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ساعات عمل مرنة، جودة خدمات رعاية الأطفال، إلخ).

بمجرد إعداد قائمة أهداف الوزارات المختصة، وتقليل العدد النهائي للأهداف بما يتماشى مع طريقة تحديد الأولويات المبينة أعلاه، يمكن لهذه الوزارات أن تستفيد من جدول التحقق المرجعي الوارد أدناه لدعم حججها حول أهمية أهدافها وأهليتها للتمويل، حيث ستكون هذه القائمة المرجعية جزءًا من فحص الجودة العامة للمدخلات التي تقوم به وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بمجرد تقديم قائمة الأهداف.

تستند قائمة لتحقيق المرجعية المتعلقة بأهمية الأهداف المقترحة إلى ما يلي:

١. المواءمة الرأسية، من حيث علاقة الهدف المقترح بالاستراتيجية العامة الشاملة - رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة متوسطة الأجل، وكذلك الالتزامات الدولية الخاصة بالدولة (إن وجدت)

٢. المواءمة الأفقية، من حيث علاقة الهدف المقترح بالاستراتيجيات القطاعية الأخرى، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠^٨ والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١-٢٠٢٦^٩

^٨ للاطلاع على القائمة الكاملة للأهداف الرئيسية والفرعية الواردة في الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، انظر الجدول رقم ٢٠. في ص ٣٩ من هذا الدليل.

^٩ للحصول على لمحة عامة عن الأهداف الرئيسية والفرعية بالاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، انظر الرابط [/strategy-rights-human-center/strategies/national-https://beta.sis.gov.eg/en/media](https://beta.sis.gov.eg/en/media/strategy-rights-human-center/strategies/national)

الأداة التي يمكن استخدامها: قائمة التحقق بنعم / لا فيما يتعلق بقاعدة المواءمة

جدول ٨: قائمة التحقق من ملاءمة الأهداف

المشروع (قائمة المشروعات) المساهمة في تحقيق هذا الهدف			الوزارة المسؤولة:	أهداف السياسات رقم ١:
<ul style="list-style-type: none"> - المشروع رقم ١,١ - المشروع رقم ١,٢ - ... تقوم الوزارة المسؤولة بتعبئة هذه المعلومات 			تقوم الوزارة المسؤولة بملء هذه المعلومات	تقوم الوزارة المسؤولة بملء هذه المعلومات
<p>يتم التحقق من الإجابة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي</p>			تقوم الوزارة المسؤولة بتعبئة هذه المعلومات	أستلة لدعم تحديد أولويات الهدف:
التوافق مع الاستراتيجيات العامة الشاملة- رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة				
لا	جزئيا	نعم		١. هل يساهم الهدف في تنفيذ أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠؟ حدد أي هدف من الأهداف الست / السبل / المؤشرات الذي يساهم فيها، وشرح كيف.
X	✓	✓		المواءمة مع برنامج عمل الحكومة
				٢. هل يساهم الهدف في محاور برنامج عمل الحكومة ٢٥/٢٤ - ٢٧/٢٦؟ بين من المحاور الأربعة / البرامج / البرامج فرعية / المؤشرات التي يساهم فيها، وشرح كيف.
المواءمة مع الالتزامات الدولية				
				٣. هل ينبثق هذا الهدف من التزام دولي؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى الإشارة إلى أي واحد من الالتزامات الدولية.
المواءمة مع الاستراتيجيات القطاعية				
				٤. هل ينبثق هذا الهدف من استراتيجية قطاعية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فحدد الاستراتيجية، وحدد الهدف/ المؤشر الوارد في الاستراتيجية القطاعية.
				٥. هل يساهم هذا الهدف في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠؟ وضح الهدف/المؤشر الذي يساهم به، وكيف.
				٦. هل يساهم هذا الهدف في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١-٢٠٢٦؟ وضح الهدف/المؤشر الذي يساهم به هذا الهدف، وكيف.

الخطوة ٦: تنقيح تعريفات أهداف السياسات	
بمجرد تحديد عدد محدود من الأهداف والتحقق منها في ضوء معايير المواءمة، يمكن تنقيح تعريفات الأهداف لتجنب التعميم المفرط للصياغات العامة أو التكرار في أهداف أخرى. أي أن الأهداف التي تحدد الأهداف الفرعية يجب أن تخضع لمزيد من التحقق من حيث فائدتها والغرض منها.	
يجب اعتبار فائدة الأهداف في ضوء نموذج SMART - أي يكون الهدف "ذكيًا" بأن يكون هدف محدد، وقابل للقياس، موجه نحو العمل، وواقعي، وذو إطار زمني محدد.	
١	محدد- يجب أن يكون الهدف ملموسا، ويصف النتيجة المراد تحقيقها، ومركزا، ويساهم في حل المشكلة؛
٢	قابل للقياس - ينبغي التعبير عن الهدف عدديا وكميا فيما يتعلق بمعيار مرجعي معين أو فترة زمنية معينة، وينبغي أن يكون قادرا على تتبع التقدم المحرز في تحقيق الهدف؛
٣	موجه نحو العمل- ينبغي أن يكون الهدف دافعا نحو العمل؛ أي يجب أن يذكر ماهية التحسين المنشود- أي زيادة، تعزيز، وما إلى ذلك؛
٤	واقعي - ينبغي أن يكون الهدف واقعيًا من حيث الوقت والموارد المتاحة؛ و
٥	ذو إطار زمني محدد - ينبغي أن يكون تحقيق الهدف محددًا أي مقيّدًا بمدة محددة.
تنويه: يتمثل أحد الأمثلة الجيدة جدا على تنفيذ نموذج "SMART" في صياغة "سبل تحقيق الهدف" في النسخة المحدثة من رؤية مصر ٢٠٣٠.	

جدول ٩: مثال افتراضي (استنادا إلى السياسة أعلاه): تحسين تعريفات الأهداف بجعلها أكثر "ذكاءً"

الأهداف / الحلول (العبارات الإيجابية)	تطبيق طريقة الأهداف الذكية SMART
الهدف العام: تقليل عدد الشباب العاطلين عن العمل	تقليل عدد الشباب العاطلين عن العمل من خلال توفير الوظائف والمهارات وتوفير بيئة مشجعة
الهدف المحدد ١: خلق فرص عمل مناسبة في الشركات	خلق فرص عمل مناسبة في الشركات من خلال دعم شركات الابتكار
الهدف المحدد ٢: تعزيز مهارات وكفاءات الشباب	تعزيز مهارات وكفاءات الشباب من خلال إدخال المزيد من الممارسة العملية في المناهج الدراسية
الهدف المحدد ٣: تحسين الدافع والقيم الأساسية لدى الشباب	تحسين الدافع والقيم الأساسية لدى الشباب من خلال تعزيز القيم والتفكير النقدي

٢-٥ وضع مؤشرات الأداء

لتعريف منظومة الخطة الاستثمارية يطلب من جهات الإسناد تصنيف المشروعات وفق برامج تنفيذية محددة وتحديد مؤشرات الأداء ذات الصلة بطبيعة المشروعات وبما يفيد في قياس الأثر التنموي للمشروعات في إطار برامجي متكامل". وقد قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بإعداد الدليل الإرشادي لإعداد "خطط البرامج والأداء" الذي يهدف إلى توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بإعداد خطة الجهات وفق منهجية البرامج والأداء، حسب متطلبات المنظومة الإلكترونية لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، حيث قامت وحدة البرامج والأداء بالوزارة بعملية إعداد خطط البرامج والأداء وميكنة عملية متابعتها، وذلك توافقاً مع الالتزامات التشريعية المرتبطة بهذا الشأن خاصة قانون التخطيط العام رقم ١٨ لعام ٢٠٢٢.

منظومة " أداء " : نظام معلومات إلكتروني مبني وفق منهجية " البرامج والأداء" يهدف إلى متابعة وتقييم أداء كافة الوحدات في تنفيذ خطط التنمية من خلال مؤشرات أداء كمية.

يقوم النظام بتوجيه الوزارات نحو تبني منهجية البرامج والأداء في إعداد الخطة وفق برامج ومؤشرات أداء ترتبط بأهداف الدولة طويلة ومتوسطة المدى والاستراتيجيات القطاعية والأدلة التخطيطية النوعية.

كما تلتزم كل وحدة بتقديم جميع المعلومات والبيانات ومؤشرات الأداء بما يتفق مع منهجية البرامج والأداء من خلال المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة في التوقيتات التي تحددها الوزارة .

الإطار التشريعي المنظم لخطط البرامج والأداء:

١. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦٧ لعام ٢٠١٩ بشأن منظومة البرامج والأداء: والذي نص على إنشاء وحدة "خطة البرامج والأداء بوزارة التخطيط ووحدة "موازنة البرامج والأداء" بوزارة المالية، ونص على المتطلبات اللازمة لتفعيل تطبيق خطط وموازنات البرامج والأداء.

٢. قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لعام ٢٠٢٢

- مادة ٧: تلتزم الوحدات (يقصد بها كافة جهات الإسناد) بتقديم جميع المعلومات والبيانات التي تطلبها الوزارة وجهاتها التابعة بغية استيفاء متطلبات واشتراطات العملية التخطيطية ومنها مؤشرات الأداء التي تسمح بمتابعة وتقييم البرامج والمشروعات والأنشطة وفق منهجية البرامج والأداء.
- مادة ١١: تتضمن مقترحات الخطط المقدمة من الوحدات البرامج والمشروعات والأنشطة والتمويل المتوقع لها، والإطار الزمني المحدد للانتهاء من تنفيذها، ومؤشرات قياس الأداء المستخدمة لمتابعتها وتقييم الآثار المترتبة عليها وفق منهجية البرامج والأداء التي تحدد الوزارة المتطلبات اللازمة لتطبيقها وفق دراسات جدوى تفصيلية توضح العائد التنموي المتوقع لتنفيذ المشروعات المقترح تمويلها ، موضحاً بها التكلفة المعيارية للوحدة.
- مادة ٢٨ : تقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بمتابعة خطط التنمية المستدامة، والتحقق من المعلومات والبيانات الواردة في التقارير الدورية الصادرة عن الوحدات، وذلك وفقاً لمنهجية البرامج والأداء.

٣. قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لعام ٢٠٢٢ : نص القانون على تطبيق نظام موازنة الأبواب والبنود مع التطبيق الكامل لموازنة البرامج والأداء في غضون أربع سنوات من تاريخ العمل بأحكام القانون، مع مراعاة تطوير نظام الرقابة بما يناسب تطبيق موازنة البرامج والأداء ويحقق الاستخدام الأمثل لموارد الدولة بكفاءة وفاعلية ويضمن تحقيق أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة.

مؤشرات الأداء هي متغيرات كمية أو نوعية تعمل كأدوات لقياس الإنجازات، أي تقدير ما إذا كانت الأهداف الرئيسية والأهداف الفرعية قد تحققت، أو ما إذا كان قد تم تنفيذ مشروع / نشاط وما تم إنجازه.

جدول ١٠: السمات الرئيسية للمؤشرات

أمثلة على المؤشرات النوعية	أمثلة على المؤشرات الكمية
درجة رضا المستهلك دافع الضرائب مدى وجود نظام شامل للإبلاغ والمتابعة درجة التقدم المحرز في اعتماد استراتيجيات التنمية منخفضة الانبعاثات درجة تصور المواطنين للسلامة في منطقة حضرية درجة قابلية نظم المعلومات للتوافق التشغيلي	عدد تقارير المراجعة الصادرة ضمن الجدول الزمني المقرر قانوناً عدد الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى خدمات العدالة عدد الملوثات في المسطحات المائية النسبة المئوية للأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى خدمات العدالة النسبة المئوية للنساء بين الموظفين العموميين الذين يتلقون التدريب
يصف تعريف المؤشر وحدة القياس، وما يتم رصده، وكيفية حساب قيمة المؤشر، مع اتباع القواعد التالية: محايدة: تشير المؤشرات إلى التغيير، وليس اتجاه التغيير لا يتم إدراج المستهدف	

دون نسب مئوية (%) للأعداد الصغيرة

- ✓ على سبيل المثال "عدد القضايا الجنائية المبلغ عنها" هو تعريف صحيح
- X "انخفاض عدد القضايا الجنائية المبلغ عنها" - تعريف غير صحيح
- X "تم الإبلاغ عن ٤٠ حالة على الأقل من الأعمال الإجرامية" - تعريف غير صحيح
- X ٣% من الزيادة في القضايا الجنائية المبلغ عنها" - تعريف غير صحيح

تستخدم المعلومات المتعلقة بالأداء الفعلي في مجال معين من مجالات السياسة العامة لرصد التقدم المحرز، لكي تبين إلى أي مدى تيسر الجهة المسؤولة نحو تحقيق المستهدف لتحقيق الأهداف المقررة، كما تبين ما هي مشاكل التنفيذ في مجال السياسة العامة ذي الصلة، وتبين المواضيع التي ينبغي تخصيص تمويل الموازنة أو تمويلات إضافية لها، أو المواضيع التي تكون فيها حاجة إلى خبرة ناقصة. ومن ثم، ترتبط المؤشرات ارتباطاً مباشراً بالأهداف الرئيسية والأهداف الفرعية و آليات التنفيذ (المشروعات والأنشطة والإجراءات).

وتنعكس هذه الروابط في ٣ أنواع من مؤشرات الأداء: مؤشرات المخرجات والنتائج والأثر التي تعكس ثلاثة أنواع من النتائج: وهي مخرجات تدخل السياسات (output)، ونواتج تدخل السياسات (outcome)، وأثر تدخل السياسات (impact).

١. تشير مؤشرات المخرجات إلى درجة إنجاز المنتجات أو الخدمات المباشرة التي يقدمها نشاط أو مجموعة من الأنشطة (المخرجات)
٢. تشير مؤشرات النتائج إلى ما إذا كانت التغييرات المرجوة على المدى القصير إلى المتوسط تحدث أو حدثت بالفعل (النتائج)
٣. تشير مؤشرات الأثر إلى مدى تحقيق الأهداف العامة (المتوسطة والطويلة الأجل) للتدخل (الأثر)

جدول ١١: التسلسل الهرمي للنتائج والمؤشرات ذات الصلة، مثال افتراضي

المنظور الزمني	التسلسل الهرمي للنتائج في سياسة قطاع النقل	التسلسل الهرمي للمؤشرات
على المدى الطويل	الأثر: تحسين التصور العام للسلامة المرورية تعزيز عدد مستخدمي وسائل النقل العام	مؤشر الأثر: النسبة المئوية للأشخاص الذين أعربوا عن تصور إيجابي في استطلاع الرأي عدد مستخدمي وسائل النقل العام
على المدى المتوسط	نتائج: انخفاض عدد الحوادث المرورية، قضاء وقت أقل في السفر	مؤشر النتائج: عدد الحوادث المرورية في السنة، عدد الساعات المستغرقة في السفر
على المدى القصير	مخرج: طرق تم بناؤها، كباري تمت إعادة بنائها، خطوط نقل عام حضرية جديدة تم إنشاؤها	مؤشر المخرجات: عدد كيلومترات الطرق التي تم بناؤها عدد الجسور التي أعيد بناؤها عدد الخطوط الحضرية الجديدة

عند إعداد مؤشرات الأداء، يجب تطبيق ما يطلق عليه مبدأ RACER (تستند إلى معايير الملاءمة، والقبول، والوضوح، والسهولة، والقوة). ينبغي أن تكون المؤشرات ذات صلة: أي تعالج المسألة المطروحة وتعكس أثر سياسة محددة؛ مقبولة: من قبل الجهات الفاعلة ذات الصلة؛ وواضحة؛ لغير الخبراء؛ سهلة: يسهل الإبلاغ عنها؛ وقوية: لا تسمح بأي تلاعب).

إطار ٩: فحص المؤشرات

الخطوة ٧: دراسة المؤشرات القائمة، مع التركيز على النتائج (outcomes)

في حين أن وضع تسلسل هرمي للمؤشرات مطلوب في الاستراتيجيات العامة الشاملة والاستراتيجيات القطاعية، لغرض إعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، سيكون من الأهمية أن يتم أولاً دراسة المؤشرات المحددة بالفعل في رؤية مصر ٢٠٣٠، والاستراتيجيات القطاعية القائمة، وبرنامج عمل الحكومة متوسط المدى ٢٤-٢٧ في قطاع السياسات ذات

الصلة، ثم إسناد واحد أو اثنين (بحد أقصى ثلاثة) مؤشرات من مؤشرات النتائج إلى كل هدف يتم تقديمه في إطار مقترح خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية. يرد مصدر قيم لمؤشرات الأداء في دليل معايير الاستدامة البيئية، في الجزء المتعلق بالمعايير والمؤشرات البيئية؛ وكذلك في دليل التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي، في الجزء الخاص بالتدخلات والمؤشرات الملائمة لمنظور النوع الاجتماعي. لا يتم استحداث مؤشر جديد على مستوى النتائج في الخطة السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية إلا إذا لم يكن من الممكن استخدام أي من المؤشرات الموجودة لقياس التقدم المحرز في إطار الهدف المقرر، وفي هذه الحالة يستحدث المؤشر الجديد ويُنسب إلى الهدف المقترح لبيان ما إذا كانت التغييرات المرجوة على المدى القصير إلى المتوسط ستتحقق في المستقبل. وعادة ما تستغرق المؤشرات على مستوى النتائج وقتاً لتنفيذها وتحقيقها للمستهدفات المقررة (من ٢ إلى ٣ سنوات)، وبالتالي لا ينبغي إدراجها في النظام من خلال الوثائق التخطيطية السنوية. وإذا حدث ذلك، ينبغي التأكيد عليه في وصف آلية المتابعة وإعداد التقارير أدناه.

الخطوة ٨: دراسة كل إجراء يندرج تحت هدف معين، مع التركيز على المخرجات تُنسب مؤشرات مستوى المخرجات إلى كل مشروع من المشروعات / الأنشطة والإجراءات في الخطة السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية التي تساهم في تنفيذ الهدف ذي الصلة، وذلك بما يتماشى مع نطاقها وطبيعتها. وعلى هذا النحو، سيتم هنا كذلك إنشاء تسلسل هرمي متبادل للمؤشرات على مستوى المخرجات والنتائج، على النحو الوارد أعلاه. ملحوظة: صحيح أن المشروعات، كجزء أصيل في "معلومات الهوية" الخاصة بها، تحتوي مؤشر نواتج (الغرض المرجو من المشروع بمجرد الانتهاء منه) ومؤشر مخرجات (ما يتم تسليمه على الفور من حيث البناء والإنتاج، وما إلى ذلك). إلا أن موضع التركيز في الخطة السنوية ينبغي أن ينصب على ما سيتم إنجازه بخطة العام المالي القادم، ومن ثم يكون التركيز على المخرجات ذات الصلة.

اسناد المؤشرات إلى الأهداف:

جدول ١٢: رسم خريطة المؤشرات والأهداف

المنظور الزمني	التسلسل الهرمي للأهداف	التسلسل الهرمي للمؤشرات
على المدى الطويل	الهدف العام: تحسين ثقة الجمهور في السلامة المرورية تعزيز عدد مستخدمي وسائل النقل العام	مؤشر التأثير: النسبة المئوية للأشخاص الذين أعربوا عن تصور إيجابي في استطلاع الرأي عدد مستخدمي وسائل النقل العام
على المدى المتوسط	الهدف المحدد: الحد من الحوادث المرورية، تقليل الوقت المستغرق في السفر	مؤشر النتائج: عدد الحوادث المرورية في السنة، عدد الساعات المستغرقة في السفر
على المدى القصير	الإجراءات الرئيسية: المشروعات/البرامج: بناء الطرق، إعادة بناء الجسور، إعداد استراتيجية بشأن الإتاحة (تسهيل وصول الأشخاص أصحاب الهمم إلى الأماكن العامة، وتكثيف الخدمات لاستخدام وسائل النقل في المناطق الحضرية والريفية، وما إلى ذلك) اعتماد إطار تنظيمي للابتكارات في مجال النقل	مؤشر المخرجات: عدد كيلومترات الطرق التي تم بناؤها عدد الجسور التي أعيد بناؤها عدد الخطوط الحضرية الجديدة

٢-٦ صياغة خطة العمل

تتطلب صياغة خطة العمل صياغة أنشطة تهدف إلى تحقيق الأهداف الملموسة التي تم تحديدها في وثيقة تخطيطية معينة. الأنشطة هي أدوات، أي أنها إجراءات يتم تنفيذها، ويتم تحديد الأنشطة الخاصة بكل هدف تشغيلي، وينبغي أن تكون سبلاً مبتكرة وموجهة للإصلاح وفعالة لحل المشاكل التي تم تحديدها.

يمكن تعريف الإجراءات (Actions) على أنها الوسيلة التي تنفذ بها الحكومة سياساتها، وأدوات السياسة المستخدمة لتحقيق التغيير في المجتمع. يتم وضع السياسات من خلال تنفيذ واحد أو أكثر ("مزيج من السياسات") من أدوات السياسة العامة. وفيما يلي أكثر أدوات السياسة العامة استخداماً من جانب الإدارات العامة، والتي تعكس أنواعاً مختلفة من الإجراءات:

- أدوات تنظيمية (قانونية) تحدد الحقوق، والالتزامات، والقيود؛ أو تستحدث بعض معايير الجودة من خلال اقتراح القوانين والتشريعات الثانوية؛
- أدوات مالية تشمل شكلاً من أشكال الوسائل النقدية/القائمة على السوق لتحفيز تنفيذ السياسات وتشجيع سلوكيات معينة - أشكال الدعم، التخفيضات الضريبية، المنح، الضمانات، وظروف مواتية للتجارة، وما إلى ذلك.
- أدوات إعلامية تشمل المعلومات التي تقدمها الحكومات (حملات نشر المعلومات، والمنشورات، وإنشاء مواقع إعلامية جديدة)، إلى جانب أدوات يتسنى للحكومة استخدامها (استطلاعات الرأي والمسوحات الاستقصائية، والبحوث الأكاديمية، وما إلى ذلك).
- الأدوات الإدارية (للمهام المسندة) تشمل تقديم الخدمات بشكل مباشر أو غير مباشر (أي بالاستعانة بمصادر خارجية)، والاستثمار في البنية التحتية، وتنمية القدرات (التدريب)، والتفتيش، وما إلى ذلك.
- الأدوات المؤسسية تشمل إنشاء أو إعادة ترتيب المؤسسات العامة لضمان أداء مهام الدولة الضرورية، أو توفير الخدمات العامة، وتحسين نوعية الخدمات.

تعمل أدوات السياسة العامة المشار إليها كإطار ينبغي من خلاله وضع إجراءات حل المشكلات التي تم تحديدها. تشكل الإجراءات جزءاً من خطة عمل تقدم عادة في شكل جدول يحتوي على كافة العناصر اللازمة للمتابعة الفعالة لتنفيذ السياسات وإعداد التقارير بشأنها. يتمثل الحد الأدنى مما ينبغي أن تتضمنه هذه الخطة فيما يلي:

- الأنشطة التي تم تحديدها لتسهم مباشرة في تحقيق الهدف المحدد الذي تشير إليه؛
- مؤشرات الأداء:
 - مؤشر النتائج - وهو مرتبط بالهدف المحدد، مع تحديد خط الأساس والقيم المستهدفة و
 - مؤشر المخرجات - وهو مرتبط بكل نشاط.
- المؤسسات المسؤولة (والمؤسسات الشريكة) عن كل نشاط؛
- مواعيد التنفيذ النهائية - تواريخ البدء والانتهاؤ المقررة. وينبغي أن يشير الإطار الزمني إلى فصول (أرباع) السنة، وذلك على النحو الموصي به؛
- الموارد المالية المطلوبة؛
- مصادر التمويل (الموازنة، تمويل المانحين، الجهات المانحة الثنائية أو المتعددة الأطراف، القطاع الخاص، القروض البنك الدولي، البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، إلخ)

مثال على خطة عمل لتنفيذ استراتيجية ممارسة حقوق الطفل ٢٠١٩-٢٠٢٣

جدول ١٣: خطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية (مثال)

تحسين إتاحة وجودة الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليم لجميع الأطفال			الهدف الاستراتيجي الثاني:
نظام فعال للرعاية البديلة المقدمة للأطفال المحرومين من رعاية الوالدين			الهدف الفرعي رقم ١:
القيمة المستهدفة عام ٢٠٢٣	القيمة المستهدفة عام ٢٠٢١	قيمة خط الأساس عام ٢٠١٨	مؤشر الأداء أ) عدد الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين المودعين في مؤسسات رعاية الأطفال (من خلال قاعدة بيانات ترانزوموني)
انخفاض عدد الأطفال المودعين في مؤسسات بنسبة ٣٠٪ على الأقل	انخفاض عدد الأطفال المودعين في مؤسسات بنسبة ١٥٪ على الأقل	٩٦	
القيمة المستهدفة عام ٢٠٢٣	القيمة المستهدفة عام ٢٠٢١	قيمة خط الأساس عام ٢٠١٨	مؤشر الأداء ب) عدد مقدمي خدمات الحماية الاجتماعية للأطفال المحرومين من رعاية الوالدين المرخصين
٤٠ على الأقل	٣٠ على الأقل	٢٠	

^{١٠} قواعد بيانات الاستراتيجيات القطاعية في مونتينيغرو من خلال <http://www.javnepolitike.me>

						(بحسب أنواع الخدمات، وبحسب أنواع مقدمي الخدمات)
مصدر التمويل	الأموال المقررة لتنفيذ الأنشطة	تاريخ الانتهاء المقرر	تاريخ البدء	المؤسسات المسؤولة	مؤشر النتيجة	أنشطة تنفيذ الهدف الفرعي رقم ١
الموازنة	٢٠,٠٠٠ يورو	الربع الرابع من عام ٢٠٢٠	الربع الأول من عام ٢٠٢٠	وزارة العمل والرفاه الاجتماعي	تطوير المركز الوظيفي للرعاية البديلة	١-٣ إنشاء مركز للرعاية البديلة في دار الأطفال "ملا دوست" في بيبلا (التقييم الوالدين بالتبني، وتعزيز قدرات الأسر الحاضنة، وتعزيز الرعاية البديلة، وما إلى ذلك)
الموازنة	٢٠,٠٠٠ يورو (في عام ٢٠٢٠ - التنفيذ)	الربع الرابع من عام ٢٠٢٠	الربع الثالث من عام ٢٠٢٩	معهد الحماية الاجتماعية وحماية الطفل	برنامج تدريبي للرعاية البديلة معد ومعتمد، عدد البرامج التدريبية المنفذة؛ عدد المشاركين	٢-٣ إعداد واعتماد وتنفيذ برنامج تدريبي للرعاية البديلة يتم تطويره ليلائم احتياجات مونتينيجرو
الموازنة	٥٠,٠٠٠ يورو	الربع الرابع من ٢٠٢٠	الربع الأول من ٢٠٢٠	وزارة العمل والرفاه الاجتماعي	شقة واحدة على الأقل للسكن المدعوم والمشورة	٣-٣ تقديم دعم أكثر كثافة للأطفال الذين يغادرون نظام الدولة من خلال الإسكان المدعوم وتقديم المشورة (من قبل دار أطفال "ملا دوست")
الموازنة	١,٠٠٠ يورو	الربع الثالث من ٢٠٢٠	الربع الثالث من ٢٠١٩	وزارة العمل والرفاه الاجتماعي	آلية مستحدثة لتقديم الشكاوى بشأن: خدمات الرعاية البديلة، مجتمع / منزل مجموعة صغيرة، سكن	٤-٣ استحداث آليات لتقديم الشكاوى بشأن خدمة الرعاية البديلة (الكفالة) والخدمات الأخرى للأطفال المحرومين من رعاية الوالدين

إطار ١٠ : بطاقات القطاعات في الممارسة العملية

الخطوة ٩: وضع "بطاقات قطاعية" وخطط عمل سنوية لكل سياسة قطاعية في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية

عادة ما يتم اعتماد خطط العمل كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية، نظرًا لما تقدمه من تفصيل شامل للأهداف العامة والخاصة التي حددتها تلك الاستراتيجية. تعمل خطط العمل على تأطير تلك الأهداف في سنة مالية، حيث ينبغي إدراج كل نشاط في الموازنة. وفي هذا السياق الذي يتعلق خصيصًا بوضع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، ينبغي تطبيق كافة القواعد والمعايير التي تطبق عادة على وضع خطط العمل قدر المستطاع على هيكل خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية السنوية الواردة في أقسام هذه الوثيقة التي تتناول السياسات القطاعية. لا ينبغي أن تقتصر خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية على كونها خطة عمل سنوية لتنفيذ مختلف السياسات القطاعية للسنة المالية التالية وحسب، بل يجب أن تكون بمثابة خطة عمل سنوية مناسبة لتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠. بناء على هذه الافتراضات، تم تطوير نموذج للقسم الخاص بالسياسات القطاعية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، على النحو المبين أدناه، بحيث يكون لكل سياسة قطاعية "بطاقة قطاعية" خاصة بها. يمكن تنظيم هذه "البطاقات القطاعية" عند التجميع النهائي للبيانات للتمحور حول المحاور (لمقصود بها الأهداف الاستراتيجية للرؤية) الستة لرؤية مصر ٢٠٣٠ (يعرض الجدول ١٥ ص ٣٥ مقترحًا لتنظيم القطاعات حول المحاور الستة للرؤية)

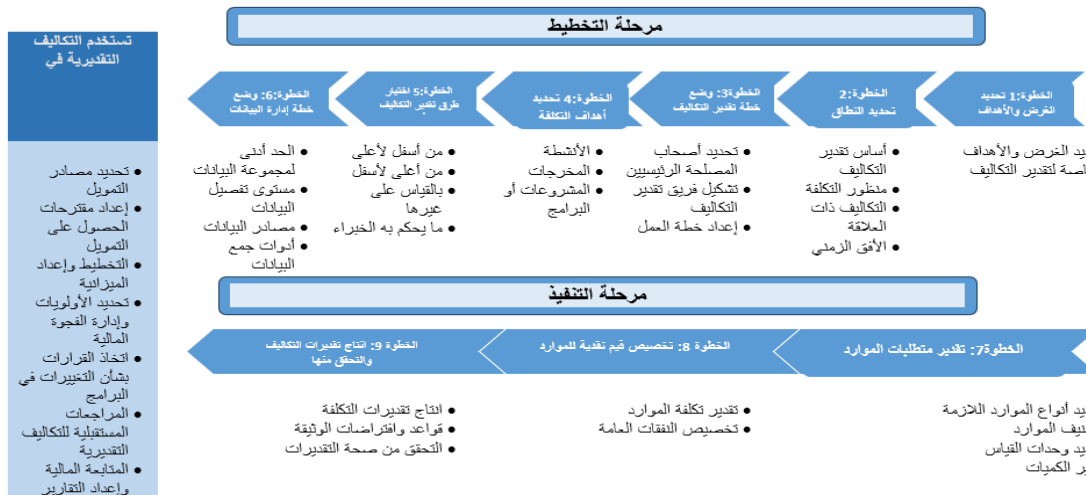
بطاقة القطاع الزراعي							
لمحة سريعة – الحالة الراهنة في قطاع السياسات والتحديات							
تقوم الوزارة المختصة بتعبئة هذه المعلومات، عبر تقديم وصف موجز لقطاع السياسات والتحديات							
الوزارة المسؤولة:							
الإشارة إلى خطة عمل الحكومة متوسطة الأجل ٢٧/٢٤		المرجعية في رؤية مصر ٢٠٣٠		الهدف الاستراتيجي (٦-١)		الهدف العام (٣٢-١)	
المحور (٤-١)		برنامج		البرنامج الفرعي		سبل تحقيق الهدف	
هدف السياسات رقم ٣:							
مؤشر النتائج ١:							
(مرتبط مباشرة بالهدف الوارد أعلاه)							
القيمة المستهدفة		القيمة المستهدفة		قيمة خط الأساس		سنة _____	
عام ٢٠٢٧		عام ٢٠٢٥		مصدر التحقق:			
مؤشر النتائج ٢:							
(مرتبط مباشرة بالهدف الوارد أعلاه)							
القيمة المستهدفة		القيمة المستهدفة		قيمة خط الأساس		سنة _____	
عام ٢٠٢٧		عام ٢٠٢٥		مصدر التحقق:		المكتب الإحصائي الوطني	
الاجراءات الرئيسية (آليات التنفيذ: المشروعات والأنشطة والإجراءات) التي تسهم في تنفيذ الهدف المذكور أعلاه							
مؤشر الأداء							
المؤسسة (المؤسسات) المسؤولة							
تاريخ البدء							
تاريخ الانتهاء المقرر							
التمويل المقرر							
مصدر (مصادر) التمويل							
١-٣ رقم المشروع:							
١-١-٣ الناتج (الغرض من المشروع):							
٢-١-٣ المخرج (في هذه السنة المالية):							
٢-٣-٣ الناتج (الغرض من المشروع):							
٢-٢-٣ المخرج (في هذه السنة المالية):							
٣,٣ استراتيجية تحسين ...							
٤-٣ برنامج تحسين ...							
٣,٥ الإطار التشريعي لـ.							

محاور رؤية مصر ٢٠٣٠		
العمل، والصحة، والزراعة ^{١١} ، والتعليم، والثقافة، والرياضة	القضاء على الفقر، توفير الغذاء، إتاحة خدمة صحية متميزة، الارتقاء بمنظومة التعليم، إتاحة السكن اللائق، إثراء الحياة الثقافية والرياضية	الارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين مستوى معيشته
العمل، الحماية الاجتماعية، حقوق الإنسان، التنمية الإقليمية والمحلية	توفير الحماية الاجتماعية (التأمين الاجتماعي والصحي، شبكات الأمان الاجتماعي، تدخلات سوق العمل)	العدالة الاجتماعية والمساواة
المناخ، الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، إدارة المخلفات	مواجهة تحديات تغير المناخ، استدامة الموارد الطبيعية، المحافظة على التنوع البيولوجي واستدامة النظم الإيكولوجية، إدارة المخلفات	نظام بيئي متكامل ومستدام
الصناعات التحويلية، الصناعات الاستخراجية، (الزراعة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات)، الخدمات اللوجستية، السياحة، التشييد والبناء، العقارات، الاقتصاد، المالية	تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة (٧ قطاعات) تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية زيادة فرص العمل اللائق التحول نحو الشمول المالي تحفيز التصنيع دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة تحقيق الاستدامة المالية	اقتصاد متنوع معرفي تنافسي
النقل، والطاقة، وإدارة المياه/الري، والاتصالات ونظم المعلومات	تقديم خدمات أساسية وملائمة - مثل الطاقة، والكهرباء، والمياه، والصرف الصحي توفير نظم نقل آمنة ومستدامة تعزيز موارد ونظم الطاقة المستدامة تطوير نظم الاتصالات والمعلومات	بنية تحتية متطورة
السلامة والأمن القومي، ولدفاع، والشؤون الخارجية، والعدل، والإدارة العامة	الإصلاح الإداري ترسيخ الشفافية ومكافحة الفساد تعزيز المساءلة والمحاسبة تمكين الإدارة المحلية تعزيز الشركات تعزيز التعاون الإقليمي والدولي الحفاظ على الاستقرار والأمن	الحوكمة والشركات

^{١١} صحيح أن الزراعة قد تم إقرارها كواحد من ٧ قطاعات تنسب إلى الاقتصاد التنافسي في إطار الهدف الاستراتيجي الرابع، ولكن عند تحليل "سبيل تحقيق الهدف" الواردة في إطار الهدف الأول، تبين الهدف العام: "توفير الغذاء" تأتي معظم مدخلاته من هذا القطاع، لذلك ساقبه بشكل أساسي تحت الهدف الاستراتيجي الأول، مع متابعة المستهدفات التي المنطوية تحت الهدف ٤ الاستراتيجي الرابع. تنطبق نفس التوصية على قطاع السياسات الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (الواردة أيضا باللون الأحمر)

تستخدم معلومات الموازنة أيضا لغرض التقييمات الاقتصادية للبرامج أو الاستراتيجيات، من خلال النظر في العلاقة بين التكلفة وتأثير برنامج أو استراتيجية معينة، بهدف مقارنة تكاليف وآثار التدخلات المختلفة حتى يتسنى اختيار أكثرها فعالية من حيث التكلفة.

شكل ٦: عملية تقدير تكلفة الاستراتيجية



المهم في عملية تقدير تكاليف السياسات هو الموازنة مع حدود الإنفاق التي يحددها إطار الموازنة متوسطة الأجل (الاسقف) لوحدة الإنفاق، الذي عادة ما تضعه وزارات المالية عن طريق تحديد الحدود القصوى للإنفاق لفترة متوسطة الأجل.

يتكون إطار الإنفاق متوسط الأجل (MTBF) عادة من عنصرين: وهما (١) خط الأساس متوسط الأجل، و(٢) السياسات والمشروعات الرأسمالية الجديدة وتغييرات السياسات. يُحدد خط الأساس متوسط الأجل من خلال عدد من الافتراضات المتعلقة باستمرار النفقات القائمة في تنفيذ السياسات الحالية، وتقديم الخدمات العامة، وبرنامج الإنفاق الجارية بنفس الحجم. لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع الي دليل إطار الموازنة المتوسطة الأجل ودليل موازنة أداء البرنامج اللذين تم تطويرهما وفقاً لقانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢^{١٤}

عادة ما تقوم وحدات الموازنة / مخططوا تخصيص الموازنة بتطوير برامج موازنة مدتها ثلاث سنوات بالإضافة الي سنه الموازنة (سنة الاساس) استناداً إلى الأهداف العامة والأهداف الفرعية المحددة في الاستراتيجية القطاعية وخطط العمل الاستراتيجية للوزارات، مع مراعاة الأهداف الاستراتيجية والأهداف العامة المحددة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وبما يتماشى مع خطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠.

ويعتبر وجود وثائق تخطيط استراتيجي معدة إعداداً جيداً في منظومة التخطيط شرطاً مسبقاً لوضع برامج إنفاق متوسطة الأجل عالية الجودة. وبعبارة أدق، يجب أن تمثل برامج الموازنة امثالاً تاماً لأولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وأن تكون جزءاً من استراتيجيات التنمية الشاملة، والاستراتيجيات القطاعية، وأن تمثل كذلك بشكل كامل مع اختصاصات جهات الموازنة والجهات المتلقية للموازنة. ومن حيث المحتوى، فإن لبرامج الموازنة أهدافاً رئيسية وأهدافاً فرعية محددة بوضوح وتقاس بمؤشرات الأداء ذات الصلة (مع بيان حالة الأداء الفعلي، والأداء المتوقع في الفترة الحالية، وتوقعات منتصف المدة). كما يتم تقديم تبرير الموارد اللازمة (الخبراء، والمعدات، والسلع، والمواد، والمباني، وما إلى ذلك) لتحقيق الأهداف ذات الصلة.

^{١٤} أدلة اعداد الموازنة متاحة على موقع وزارة المالية <https://mof.gov.eg/> كما تم توفير الرابط الخاص بكل دليل من خلال اكواد رمزية في نهاية هذا الدليل

٢-٨ المتابعة وإعداد التقارير

المتابعة هي عملية مستمرة لجمع البيانات وتحليلها لتحقيق الأهداف والنتائج في إطار تنفيذ الوثائق التخطيطية. تشير المتابعة في المقام الأول إلى رصد أنشطة محددة، ومواعيد نهائية، والوفاء بالمؤشرات التي تحددها خطط العمل، وبالتالي رصد تحقيق الأهداف العامة والخاصة. عادة تكون المؤسسة المسؤولة هي التي تتولى عملية المتابعة وتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنسيق الوثيقة التخطيطية وصياغتها وتنفيذها.

من أجل إنشاء آلية متابعة فعالة، ينبغي أن تحدد الوثيقة التخطيطية ما يلي بوضوح:

- ما هي المؤسسات المسؤولة عن متابعة البيانات وجمعها (عادة تكون المؤسسات التي يتم إدراجها بوصفها مسؤولة عن كل إجراء من إجراءات خطة العمل ذات الصلة، وذلك على النحو الوارد أعلاه)
- ما هي المؤسسة المسؤولة عن تجميع البيانات والتقارير (عادة تكون هي المؤسسة التي تتصلع بالمسؤولية الأساسية عن التنسيق والصياغة والتنفيذ، مثل جهات الاسناد)
- ما هي الهيئة المسؤولة عن مراجعة التقارير.
- كم مرة يتم جمع البيانات وإعداد التقارير (دورية/ تواتر إعداد التقارير).

منظومة أداء (ADAA) هي المنظومة الرسمية لقياس أداء برنامج عمل الحكومة، ويجب الإبلاغ عن جميع البيانات ذات الصلة بمتابعة أداء المشروعات والبرامج عبر هذه المنظومة. يجب إتاحة تقارير المتابعة للجمهور عبر صفحات المواقع والصفحات الإلكترونية الخاصة بالمؤسسة المسؤولة.

ولضمان متابعة أكثر كفاءة، ينبغي أن ينصب اهتمام عملية إعداد التقارير على الوصول إلى جودة أفضل، بدءاً باتباع نهج موحد لإعداد التقارير. وعلى هذا النحو، يمكن تقديم سجل واضح للإنجازات مقارنة بالأهداف المحددة، وكذلك تقديم التوصيات ذات الصلة لتحسين تنفيذ الأهداف في الفترة المقبلة.

تركز التقارير السنوية المتعلقة بتنفيذ الوثائق التخطيطية على نتائج الأنشطة المنفذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما ينبغي أن تقدم معلومات عن التحديات التي تعترض التنفيذ والأسباب الكامنة وراءها. وفي التقارير السنوية، ينصب معظم التركيز في على المخرجات، ولكن كلما أمكن (عادة لا يكون إلا بعد السنة الثانية من تنفيذ الوثيقة التخطيطية)، ينبغي إعداد التقارير بشأن التقدم المحرز في السعي إلى تحقيق أهداف معينة، مقابل مؤشرات الأداء متوسطة الأجل (النتائج) يتم إقراره على منظومة أداء.

وينبغي أن يتضمن كل جزء من أجزاء التقرير معلومات محددة تعطي صورة واضحة عن التقدم المحرز من خلال تنفيذ خطة العمل السنوية، وذلك على النحو التالي:

١. ملخص تنفيذي (من صفحتين كحد أقصى) يحتوي على معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة، مع الإشارة إلى الأهداف ذات الصلة، إلى جانب لمحة موجزة عن أهم النتائج والتحديات والتوصيات ذات الصلة؛
٢. جزء سردي يقدم معلومات عن التقدم المحرز إزاء السعي لتحقيق كل هدف وما يصاحبه من مؤشرات واتجاهات، مع توضيح الطريقة التي ساهمت من خلالها بعض الإجراءات الرئيسية في تحقيق الأهداف وبيان التحديات التي واجهت تحقيق كل هدف. فضلاً عن ذلك، إذا كانت هناك إمكانية للمقارنة مع المؤشرات والمؤشرات الدولية ذات الصلة، فسيكون في ذلك ميزة قيمة.
٣. جدول، يعكس شكل خطة العمل، كما هو معروض أعلاه، مع إضافة عمود بشأن "التبرير/التوصية" وتعليقات على كل إجراء.

ملحوظة: يتم تقديم معلومات عن المخرجات مقابل كل إجراء في هذا العمود الجديد، بينما يتم تقديم معلومات عن النتائج لكل مجموعة أهداف في الجزء السردى من التقرير.

إطار ١٢: الانتقال إلى إعداد التقارير الجيدة

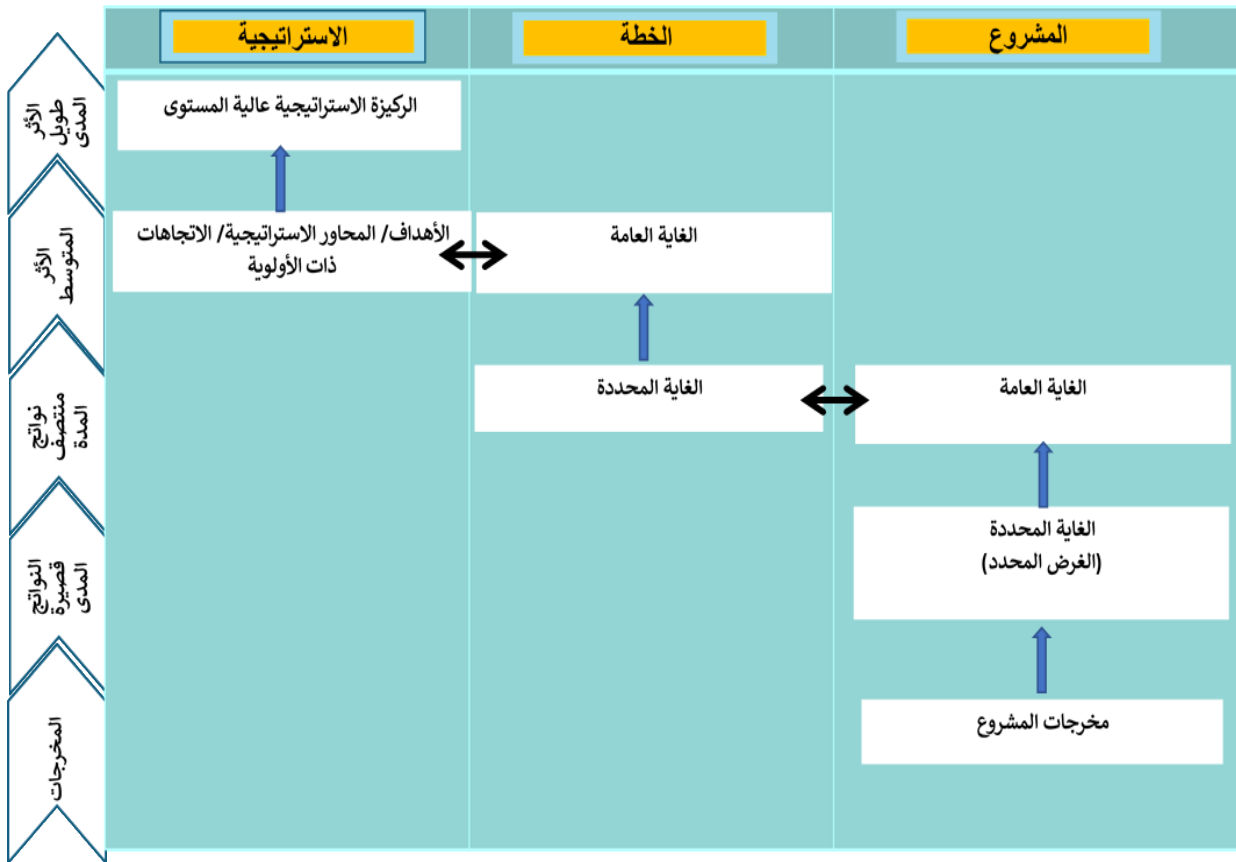
الخطوة ١١: تحويل ممارسات إعداد التقارير الجيدة إلى تقارير بشأن خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية السنوية يمكن أن تستخدم هذه العناصر الثلاثة لصياغة هيكل تقرير تنفيذ الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية؛ مما يرسى الأساس لممارسات المتابعة وإعداد التقارير في المستقبل لجميع وثائق التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك الاستراتيجيات القطاعية وغيرها من الخطط داخل المنظومة. يرد أدناه مثال على جدول عناصر التقارير لكل قطاع من قطاعات السياسات.

الفصل الثالث تخطيط المشروعات

٣-١ من التخطيط المعني بالسياسات إلى تنفيذ المشروعات

يوضح المخطط التالي وضع المشروعات في التسلسل الهرمي لوثائق التخطيط الاستراتيجي، ويوضح كذلك التدفق المنطقي لنظام الغايات العامة والمحددة مقابل النتائج قصيرة، ومتوسطة، وطويلة المدى المعنية بالسياسات.

شكل ٧: العلاقة بين الاستراتيجية وخطة العمل والبرامج/المشروعات



تعني الاستراتيجية رؤية التغيير في المجتمع، والأولويات الاستراتيجية طويلة المدى التي توجه عملية تطوير أحد المجالات المعنية بالسياسات، بينما تعني خطة العمل الاستراتيجية تقسيم الأولويات الاستراتيجية الكبيرة إلى أهداف متوسطة المدى أصغر، وتسهل إدارتها. وبالتالي، يكون الهدف هو تحقيق هذه الغايات من خلال مبادرات ومشروعات محددة قابلة للتنفيذ. المبدأ الأساسي في هذه العلاقة المتبادلة هو ضرورة أن يساعد تنفيذ المشروعات في تحقيق الأهداف والغايات الموضحة في الاستراتيجية. وعلى هذا النحو، يلزم تصميم المشروعات وإدارتها على نحو يخدم غرض دعم الاستراتيجية، وبالتالي توجيه جميع المبادرات القابلة للتنفيذ نحو استكمال "الصورة الكبيرة". ولضمان تحقيق أهداف الاستراتيجية وغايتها، ينبغي تنفيذ مشروع أو أكثر (مزيج من المشروعات) في إطار زمني محدد.

وبالتالي، ينبغي إعطاء الأولوية للمشروعات وفقاً لأهميتها الاستراتيجية، أي وفقاً لمدى ارتباطها بتنفيذ الخطة الاستراتيجية ذات الصلة والاستراتيجية، وأثرها عليها.

ومن هذا المنطلق، ينبغي وضع ما يلي في الاعتبار عند اختيار المشروعات، وتحديد أولوياتها حسب الأهمية:

أ) مدى مساهمة المشروع في تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية ذات الصلة التي نصت عليها الاستراتيجيات الوطنية الشاملة والقطاعية (المعروفة بـ "التوافق الاستراتيجي" أو أهمية^{١٥} المشروع)

يُمكن طرح الأسئلة التالية لتقييم ملاءمة/موائمة المشروع:

جدول ١٧: أسئلة الملاءمة

١. هل تتوافق غايات المشروع مع الأهداف الشاملة المعنية بالسياسات المتمثلة في تعزيز الحوكمة الرشيدة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتخفيف من حدة الفقر؟
٢. هل جرى تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين في المشروع، ووصفهم بوضوح؟
٣. هل يتضمن المشروع قائمة واضحة بالمستفيدين (المجموعات المستهدفة والمستفيدين النهائيين منه)؟
٤. هل يتضمن المشروع وصفاً كافياً ووافياً لمشكلات المجموعات المستهدفة والمستفيدين النهائيين منه؟
٥. هل تحليل المشكلة شاملٌ بما فيه الكفاية؟
٦. هل تشرح الغايات العامة الموضحة سبب أهمية المشروع للتنمية القطاعية والاجتماعية، وكيف يتوافق المشروع مع السياسات القطاعية للحكومة؟
٧. هل يتضح من عرض المشروع فائدة مباشرة تعود على المجموعات المستهدفة؟

ب) مدى مراعاة المشروع لسياسة ملكية الدولة، وتحديد ذلك وفقاً لمنهجية محددة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي ينبغي الإبقاء على استثمارات الدولة فيها أو زيادتها، نظراً لما لها من أبعاد استراتيجية أو اجتماعية، أو لارتباطها بالمصلحة العامة. كما ورد في الملحق الخاص بوثيقة سياسة ملكية الدولة قائمة كاملة بالقطاعات المستهدفة، ومبررات الإبقاء على استثمارات الدولة أو زيادتها في بعض الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، بينما يرد أدناه مقتطف قصير من هذه القائمة.

شكل ٨: مقتطف من مبررات الحفاظ على / زيادة استثمارات الدولة في بعض الأنشطة والقطاعات الاقتصادية

<p>تحقيق الهدف الوطني المتمثل في رفع نسبة الطاقة المتجددة إلى ما يقرب من ٤٢% من إجمالي الكهرباء المولدة بحلول عام ٢٠٣٠.</p> <ul style="list-style-type: none"> تعد مشاركة مصر في قطاع أشباه الموصلات أمراً بالغ الأهمية في ظل التوجه الوطني لتوطين صناعات المستقبل، ومن بينها صناعة الرقائق الكهربائية. إن حضور الدولة، وزيادة استثماراتها في هذه القطاعات من شأنه أن يجذب القطاع الخاص، وفقاً للنماذج التي تشجع الاستثمار الخاص. <p>١٥. الصناعات الغذائية الأنشطة التي تسهم في الحفاظ على استثمارات الدولة أو زيادتها:</p> <ul style="list-style-type: none"> تصنيع النفط. تصنيع السكر. <p>قطاع استراتيجي يرتبط بالأمن الغذائي الوطني، وتوفير السلع الاستراتيجية للمصريين، وتقليل الاعتماد على الواردات.</p> <ul style="list-style-type: none"> المبررات التي تجعل الدولة تعتبر تلك الأنشطة مشروعات استراتيجية: ترتبط هذه الصناعات بالأمن الغذائي الوطني، وتوفير السلع الاستراتيجية للمصريين، كما أنها الأنشطة الصناعية الرئيسية لتقليل الاعتماد على الواردات. تعد هذه الصناعات أصولاً قائمة، تسعى الدولة إلى زيادة الاستفادة منها، وإدارتها على النحو الأمثل، لتحقيق الإيرادات المرجوة، كما تسعى الدولة إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص لتعزيز القدرة التنافسية. <p>١٦. الصناعات المعدنية الأنشطة التي تسهم في الحفاظ على استثمارات الدولة أو زيادتها:</p> <ul style="list-style-type: none"> صب جميع المواد الخام. صناعة الألمنيوم والنحاس. صناعة ألواح من الفولاذ المقاوم للصدأ. 	<p>١٣. استخراج النفط والغاز الطبيعي الأنشطة التي تسهم في الحفاظ على استثمارات الدولة أو زيادتها:</p> <ul style="list-style-type: none"> استخراج النفط والغاز الطبيعي قطاع استراتيجي يرتبط بالثروات الطبيعية، باعتبارها أملاً عامة وفقاً للدستور المصري. المبررات التي تجعل الدولة تعتبر تلك الأنشطة مشروعات استراتيجية: ترتبط هذه الأنشطة بالثروات الطبيعية التي صنفها الدستور المصري بأنها أملاً عامة، كما أن كافة الاتفاقيات الخاصة بقطاعي البترول والتعدين تُبرم مع القطاع الخاص وفقاً لقوانين الامتياز. <p>١٤. الصناعات الهندسية الأنشطة التي تسهم في الحفاظ على استثمارات الدولة أو زيادتها:</p> <ul style="list-style-type: none"> المعدات والآلات. السفن والقوارب. مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. أشباه الموصلات <p>القطاع الاستراتيجي المرتبط بتعزيز رأس المال الداعم للقطاع الصناعي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودفع التوجه الوطني لتوطين صناعات المستقبل، ويحفز حضور الدولة القطاع الخاص على المشاركة.</p> <ul style="list-style-type: none"> المبررات التي تجعل الدولة تعتبر تلك الأنشطة مشروعات استراتيجية: تحتاج صناعة المعدات والآلات إلى استثمارات ضخمة، وتمثل حجر الأساس لتوفير الأصول الرأسمالية للعديد من الصناعات الاستراتيجية التي قد لا يهتم بها القطاع الخاص. إن وجود الدولة في قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتزامات مصر بنصوص اتفاقية باريس للمناخ، إضافة على تمكين مصر من
---	--

^{١٥} ملاءمة أهداف المشروع للمشكلات الحقيقية، واحتياجات وأولويات الفئات المستهدفة والمستفيدين، الذين من المفترض أن يركز عليهم المشروع، وكذا السياق المادي والسياسي المعني بالسياسات التي ينبغي في إطارها المشروع، وفقاً لما هو مبين في دليل إدارة دورة المشروع الصادر عن الاتحاد الأوروبي.

ت) مدى امتثال المشروع للاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، بالنظر إلى أهدافه وغاياته على النحو المبين أدناه:

جدول ١٨: أهداف الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠

الغايات ذات الصلة	أهداف الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠
الغايات (أ-١): التحول في مجال الطاقة، من خلال زيادة حصة جميع مصادر الطاقة المتجددة والبديلة في مزيج الطاقة الغايات (ب-١): الحد من الانبعاثات المرتبطة باستخدام الوقود الأحفوري الغايات (ج-١): زيادة كفاءة استخدام الطاقة إلى أقصى حد الغايات (د-١): تبني اتجاهات الاستهلاك والإنتاج المستدامة للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري من الأنشطة الأخرى غير المرتبطة بالطاقة.	هدف رقم (١): تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومنخفض الانبعاثات في مختلف القطاعات
الغايات (أ-٢): حماية المواطنين من الآثار الصحية السلبية لتغير المناخ. الغايات (ب-٢): تقليل الخسائر والأضرار التي تلحق بأصول الدولة والنظم البيئية من خلال الحفاظ عليها من آثار تغير المناخ. الغايات (ج-٢): الحفاظ على موارد الدولة من آثار تغير المناخ. الغايات (د-٢): البنية التحتية والخدمات القادرة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ. الغايات (هـ-٢): تطبيق مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث. الغايات (و-٢): الحفاظ على المساحات الخضراء وزيادتها.	هدف رقم (٢): بناء المرونة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ وتخفيف الآثار السلبية المرتبطة بتغير المناخ
الغايات (أ-٣): تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. الغايات (ب-٣): تحسين ترتيب مصر في الملف الدولي لإجراءات مواجهة تغير المناخ لجذب المزيد من الاستثمارات وفرص تمويل العمل المناخي. الغايات (ج-٣): الإصلاح المعني بالسياسات القطاعية للوقوف على التدخلات المطلوبة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. الغايات (د-٣): تعزيز الترتيبات المؤسسية والإجرائية والقانونية مثل نظام الرصد والإبلاغ والتحقق.	هدف رقم (٣): تحسين حوكمة وإدارة العمل في مجال تغير المناخ
الغايات (أ-٤): تعزيز الخدمات المصرفية الخضراء المحلية وخطوط الائتمان الخضراء. الغايات (ب-٤): تعزيز آليات التمويل المبتكرة التي تعطي الأولوية لإجراءات التكيف، كالسندات الخضراء. الغايات (ج-٤): إشراك القطاع الخاص في تمويل المناخ وتعزيز الوظائف الخضراء. الغايات (د-٤): الامتثال لإرشادات بنوك التنمية متعددة الأطراف لتمويل المناخ. الغايات (هـ-٤): الاعتماد على نجاح برامج تمويل المناخ الحالية.	هدف رقم (٤): تحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية
الغايات (أ-٥): تعزيز دور البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. الغايات (ب-٥): تسهيل نشر المعلومات ذات الصلة بالمناخ، وإدارة المعرفة بين المؤسسات الحكومية والمواطنين. الغايات (ج-٥): رفع مستوى الوعي بالمسائل ذات الصلة بتغير المناخ بين مختلف أصحاب المصلحة (صُنَاع السياسات/القرارات رفيعي المستوى، والمواطنين، والطلاب).	هدف رقم (٥): تعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة ورفع الوعي لمكافحة تغير المناخ

د) مدى امتثال المشروع لدليل معايير الاستدامة البيئية، وخاصة القسم "آليات دمج التدابير البيئية في مراحل التخطيط المختلفة"، وفيما يلي مقتطف قصير منه.

مرحلة تصميم المشروع

جدول ١٩: مقتطف قصير من دمج التدابير البيئية في مراحل التخطيط المختلفة - مرحلة تصميم المشروع

الجوانب	التدابير	التفاصيل
التوافق مع المناطق المناخية	توافق التصميم مع المناطق المناخية	الالتزام بقانون كفاءة استخدام المباني للطاقة في المناطق المناخية.
استراتيجيات التصميم السليبي	التوجيه والعزل الحراري وتغليف المبنى	استخدام العناصر الطبيعية لتقليل استهلاك الطاقة (لأغراض التبريد والتدفئة).
أغلفة المباني	الحدود الحرارية	منع تسرب الهواء، وضمان العزل الجيد، وإزالة الجسور الحرارية.

التبريد والتدفئة الطبيعيين	استخدام الأنظمة الطبيعية	تقليل الاعتماد على الأنظمة الاصطناعية والاعتماد بدلاً منها على الطرق الطبيعية.
كفاءة استخدام المياه	الاستخدام الفعال للمياه وإعادة تدويرها	تقليل استهلاك المياه، والحفاظ عليها، وإعادة استخدام مياه الأمطار.
جودة البيئة الداخلية	الإضاءة والراحة الصوتية والحرارية	ضمان جودة الإضاءة الطبيعية والاصطناعية، والراحة الصوتية والحرارية.
الامتثال للأكواد	المعايير المحلية والعالمية	الالتزام بالأكواد المحلية والمعايير الدولية للتصميم الأخضر.
استخدام المواد الخام	المواد المحلية والأساليب الصديقة للبيئة	استخدام المواد المحلية وطرق البناء المستدامة.
الإضاءة الموفرة للطاقة	تكنولوجيا إضاءة الليد والضوء الطبيعي	تركيب معدات الإضاءة الموفرة للطاقة، وزيادة استخدام الضوء الطبيعي.
الأجهزة ذات الكفاءة العالية	تصنيفات كفاءة استخدام الطاقة	استخدام الأجهزة ذات تصنيفات كفاءة استخدام الطاقة العالية.
مصادر الطاقة المتجددة	دمج مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء وتسخين المياه.
زراعة أسطح المنازل	الحدائق المنزلية على الأسطح	تحسين استدامة المباني بزراعة أسطح المنازل.
إدارة المباني المستدامة	الاستدامة طويلة المدى	التركيز على الحد من الأثر البيئي أثناء مرحلتي التشغيل والصيانة.

ث) مدى امتثال المشروع لدليل التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي ، وخاصة القسم "آليات دمج التدابير المراعية للنوع الاجتماعي في مراحل التخطيط المختلفة"، وفيما يلي مقتطف قصير منه.

جدول ٢٠: مقتطف قصير من دمج التدابير المستجيبة للنوع الاجتماعي في مراحل التخطيط المختلفة

المرحلة	التدابير	التفاصيل
تقييم الاحتياجات	تقييم السياسات الشاملة اجتماعياً تعتمد هذه الأداة على دراسة الآثار المحتملة للبرامج والاستراتيجيات والسياسات على مبادئ المساواة بين مختلف الفئات الاجتماعية. تتضمن هذه الأداة تقييم الوضع الحالي لمختلف الفئات، وتحديد أوجه عدم المساواة، والقضايا العاجلة التي يلزم تناولها، بحيث يتم تصميم السياسات والبرامج التنموية بطريقة تعكس احتياجات وأولويات الفئات الاجتماعية المختلفة، وتعالج أوجه عدم المساواة.	دراسة احتياجات الفئات المختلفة، وتحديد الفجوات النوعية بينها، وتقييم الأثر المتوقع للمشروعات المقترحة على تلبية هذه الاحتياجات. قياس الفجوات اعتماداً على البيانات المُصنفة حسب مختلف الفئات الاجتماعية، مثل نسبة الفتيات غير الملتحقات بالتعليم، ونسبة الأشخاص ذوي الإعاقات البدنية الذين هم بحاجة إلى أطراف صناعية، ونسبة الأطفال المحتاجين إلى برامج التغذية المدرسية.
تصميم المشروع، وضع الهدف، وتحديد الأنشطة، وتخصيص الموازنة	تقييمات المستفيدين من تقديم الخدمات العامة وأولويات الموازنة تدرس هذه الأداة كيف للاستثمارات العامة وأنماط تقديم الخدمات العامة أن تتناول الاحتياجات والأولويات المختلفة للنساء والأطفال وأصحاب الهمم أصحاب الهمم، بناءً على الاحتياجات التي كشفت عنها الخطوة السابقة. على سبيل المثال: ● الإنفاق المستهدف: تقييم ما إذا كان التمويل موجهًا نحو البرامج أو المشروعات التي تتضمن فصولاً دراسية خاصة للأشخاص أصحاب الهمم أو الفتيات، ولا سيما في المناطق التي تشهد انخفاضاً في معدلات	دمج الفئات الاجتماعية في تصميم المشروع: ● دمج الفئات الاجتماعية في أهداف المشروع وأنشطته: ينبغي أن يراعي تصميم أهداف المشروع وأنشطته الأدوار الاجتماعية، واحتياجات المجموعات المختلفة، لتيسير مشاركتهم في أنشطة البرنامج / المشروع. أمثلة: ○ مرافق رعاية الأطفال: توفير مراكز رعاية الأطفال داخل مواقع المشروع لدعم الآباء العاملين. ○ الإتاحة: تركيب مصاعد أو سلالم للأشخاص أصحاب الهمم في مواقع المشروع. ○ التمويل الكافي والتدابير المستهدفة: تخصيص أموال كافية لتلبية الاحتياجات المحددة للفئات الاجتماعية، وتنفيذ تدابير مستهدفة، لزيادة تمثيل هذه الفئات، مثل المدارس صديقة الفتيات، أو الفصول الدراسية المجهزة للأشخاص أصحاب الهمم. ○ اتخاذ القرارات الشاملة: ضمان تمثيل جميع الفئات الاجتماعية على جميع مستويات اتخاذ القرارات في المشروع، بما في ذلك الوظائف الإدارية.

○ التوعية والتدريب: رفع وعي فريق المشروع بالفئات الاجتماعية، وتدريبه على المسائل ذات الصلة.	الالتحاق بالمدارس لهذه الفئات السكانية.
---	---

٣-٢ اختيار المشروعات – المعايير

بالتوازي مع تحسين اتساق السياسات، والغايات، والمستهدفات عبر نظام التخطيط الاستراتيجي، لا بد من ضمان إطار شامل لاختيار المشروعات، فضلاً عن التقييمات المتسقة والشاملة للمشروعات التي ينبغي تضمينها في وثائق التخطيط الاستراتيجي الوطني. وينبغي أن تكون الأهمية الاستراتيجية للمشروعات، ومدى توافقها مع الأهداف والغايات الإنمائية الوطنية الرئيسية أحد المعايير الرئيسية في إجراءات التقييم.

٣-٢-١ منهجية اختيار المشروعات الاستثمارية وتحديد أولوياتها

بناءً على التوصيات الواردة في تقرير صندوق النقد الدولي بشأن تقييم إدارة الاستثمار العام لإجراء مراجعة مركزية لتقييمات المشروع، وإنشاء وصيانة المشروعات المرتقبة التي خضعت للتقييم، ووضع معايير موحدة لاختيار المشروعات، يهدف هذا الدليل إلى دعم إعداد المشروعات على المستويات المركزية، والإقليمية، والمحلية، مع وضع منهجية موحدة تستخدمها السلطات الحكومية، الإقليمية، والمحلية، لاختيار المشروعات الاستثمارية ذات الأهمية الاستراتيجية.

- الهدف الرئيسي لهذا النهج المنظم هو إنشاء نظام مميز لتطوير المشروعات التي تلي المعايير الدولية والوطنية العامة، وبالتالي تتأهل للوصول إلى مصادر التمويل وأموال مؤسسات تمويل التنمية المختلفة.
- من أهم ركائز هذا النهج المنظم، عملية وضع ما يُسمى بقائمة المشروعات المرتقبة الوطنية، وهي قائمة وطنية مميزة تضم المشروعات ذات الأولوية (المشروعات الاستثمارية)، فضلاً عن الآليات المؤسسية وإجراءات/معايير اختيار المشروعات من أجل إعداد تلك القائمة.

إطار ١٣: على الجانب العملي- وضع الآلية المؤسسية اللازمة على المستويين السياسي والتشغيلي

خطوة رقم ١٢:

المستوى التنفيذي/مستوى الخبراء: ينبغي إنشاء مجموعات عمل قطاعية في كل من الوزارات المتفق عليها، على سبيل المثال: مجموعات عمل معنية بمشروعات النقل، والطاقة، والبيئة، والأنشطة الاجتماعية (التعليم، والصحة، والعدل، والعمل/الرعاية الاجتماعية)، و المشروعات الاستثمارية الأخرى، وتشمل مهامها الرئيسية اختيار المشروعات، وتحديد أولوياتها ضمن اختصاصها. وإذا لزم الأمر، وبالنظر إلى أهمية المشروعات على المستوى الإقليمي والوطني، يُمكن إنشاء مجموعات عمل إضافية (للقطاعات الفرعية) في مرحلة لاحقة، بناءً على ما يقرره المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة.

خطوة رقم ١٣:

تحديد مهام واضحة لمجموعات العمل القطاعية، على النحو التالي:

- تحديد المشروع على مستوى القطاع، والتحقق من اتساق المشروع مع الاستراتيجيات الوطنية الشاملة والاستراتيجيات القطاعية المعمول بها؛
- تحديد معايير تقييم الأهمية الاستراتيجية؛
- استكمال نماذج تحديد المشروع؛
- تسجيل المشروع وتصنيفه وفقاً لمعايير الأهمية الاستراتيجية؛
- وضع قائمة المشروعات المرتقبة الوطنية الموحدة؛
- استشارة المؤسسات المالية لتحديد المصادر المالية المحتملة؛ و
- عرض قائمة المشروعات المرتقبة الوطنية على الأمانة العامة.

تحدد منهجية اختيار المشروعات وتحديد أولوياتها، كما هو موضح أدناه، الإجراءات/المعايير الواضحة للعملية الإدارية والعملية الفنية لإعداد قائمة المشروعات المرتقبة الوطنية ومراجعتها، وكذا قائمة بالأنشطة والإجراءات التي يتعين تنفيذها حتى يُضاف أحد المشروعات إلى هذه القائمة.

يحدد هذا الدليل الخطوات اللازمة لاختيار المشروعات الاستثمارية وتحديد أولوياتها، كما هو موضح أدناه:

خطوة رقم ١٤:

تحديد المشروعات الاستثمارية ذات الصلة

- تتمثل المهمة الأولى لمجموعات العمل القطاعية في تحديد المشروعات الاستثمارية التي قد تكون مهمة في تنفيذ استراتيجيات القطاع، أو برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية/الإقليمية.

- تقوم مجموعات العمل القطاعية - بالتعاون مع المستفيدين من المشروع (الوزارات المعنية، والمؤسسات العامة، والمحافظات، والبلديات) - بفحص وتحليل أهداف الاستراتيجيات الوطنية الشاملة والقطاعية، ووثائق التخطيط الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى قواعد بيانات الوزارات المعنية الحالية، وقائمة المشروعات المرتقبة (إن وجدت) الخاصة بالوزارات المعنية والمستفيدين الآخرين.
- الغرض من هذه الخطوة هو توحيد وتنسيق العمليات الحالية لتحديد المشروعات، وبالتالي توفير أساس لاختيار المشروعات الاستثمارية ذات الأهمية الاستراتيجية.
- نتيجةً لذلك، تُحدد قائمة المشروعات الاستثمارية المرتقبة.

خطوة رقم ١٥:

نموذج/ قالب تعريف المشروع^{١٦}

- تُعد الأمانة العامة (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي) نموذجًا لتحديد المشروع، وترسله إلى مجموعات العمل القطاعية لاستكمالها، وتضطلع بمسؤولية إنشاء قاعدة البيانات، استنادًا إلى نماذج تحديد المشروع المقدمة.
- ينبغي أن يتضمن محتوى نموذج تحديد المشروع العناصر التالية كحد أدنى:
- (أ) البيانات والمعلومات العامة، متضمنة المعلومات المتعلقة بالإعداد المؤسسي للقطاع وملكية السياسات، لمعرفة مدى كفاية القدرات المطلوبة لإعداد المشروع ومراقبة تنفيذه؛
 - (ب) أهلية المشروع/التوافق مع الاستراتيجيات الوطنية واستراتيجيات كل قطاع على حدة؛
 - (ج) وصف موجز للمشروع؛
 - (د) بيانات تحليل تقييم فجوات المشروع، والتي تتضمن:
 - تحديد المشروع (الغايات ونوع الاستثمار)؛
 - الجاهزية الفنية (التخطيط المكاني والتوثيق الفني)؛
 - الجاهزية المؤسسية (الإطار المؤسسي والقدرات المؤسسية)؛
 - النضج المالي/الاقتصادي (تغطية التكاليف)؛
 - النضج الاجتماعي/البيئي (تقييم الآثار البيئية/ الاجتماعية)؛ و
 - (هـ) الجدول الزمني لتنفيذ المشروع؛
 - (و) تحديد الموارد المالية؛
 - (ز) القيمة التقديرية للمشروع؛
 - (ح) تقدير المبلغ المطلوب سنويًا من التمويل لمدة تنفيذ المشروع، والجدول الزمني المقترح للتنفيذ.
- تتولى مجموعات العمل القطاعية، بالتعاون مع المستفيدين النهائيين، مسؤولية ضمان حصول جميع المشروعات الاستثمارية المحتملة على الحد الأدنى من المعلومات الموحدة، كما هو مذكور أعلاه.

خطوة رقم ١٦:

تقييم الأهمية الاستراتيجية

استنادًا إلى الوثائق الاستراتيجية المعمول بها - الاستراتيجيات الشاملة والاستراتيجيات القطاعية - يتعين أن تحدد مجموعات العمل القطاعية معايير الأهمية الاستراتيجية المحددة، وتقييم الأهمية/الأثر الاستراتيجي للمشروعات المقترحة. وينبغي وضع معايير الأهمية الاستراتيجية المحددة لكل قطاع على حدة^{١٧}.

تُجري مجموعات العمل القطاعية من الوزارات المعنية تقييمًا للأهمية الاستراتيجية للمشروع وفقًا لمدى امتثاله واتساقه وترابطه مع الغايات المعنية بالسياسات القطاعية، ولمدى توافقه مع الغايات الاستراتيجية، إن وجدت.

خطوة رقم ١٧:

تعد الأمانة العامة قائمة بالمشروعات المزمع تحليل الفجوات فيها

بعد استكمال نموذج تحديد المشروع (الذي يتضمن أيضًا تقييم الأهمية الاستراتيجية للمشروع، كما هو موضح في الخطوة رقم "١٦")، تقوم مجموعات العمل القطاعية بوضع قائمة بالمشروعات المرتقبة ذات الصلة بالقطاع، وتسلمها إلى أمانة مشروعات التنمية. وبناءً على القائمة المقدمة ونماذج تحديد المشروع، تقوم الأمانة بوضع قائمة بالمشروعات المزمع إخضاعها لتحليل تقييم الفجوة.

خطوة رقم ١٨:

قائمة المشروعات المرتقبة الوطنية

بناءً على الخطوات السابقة، تُعد الأمانة العامة مسودة قائمة المشروعات المرتقبة الوطنية لعرضها على المجلس للنظر فيها واعتمادها، وبدوره يعرض المجلس القائمة المعتمدة على الحكومة للتحقق منها.

^{١٦} أدرجنا في الملحق ٣ نموذجًا لتعريف المشروع - مثال لصندوق الاستثمار العام الذي اعتمدته اللجنة الوطنية للاستثمار في مونتينيغرو للرجوع إليه وتحليله.

^{١٧} أدرجنا في الملحق ٤ نموذجًا لمعايير الأهمية الاستراتيجية - مثال النموذج المعتمد من قبل اللجنة الوطنية للاستثمار في مونتينيغرو للرجوع إليه وتحليله.

٣-٢-٢ معايير تقييم مشاريع الاستثمار

قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بوضع ترتيبات مؤسسية لتقييم المشروعات واختيارها وفقاً لمعايير وأوزان محددة^{١٨}.

أولاً: المشروعات الجديدة، وتشمل:

الفئة (أ): مشاريع جديدة التي تقل تكلفتها عن ٥٠٠ مليون جنيه للمشروعات القطاعية^{١٩} و ٥٠ مليون جنيه للمشروعات المحلية، ويتم تقييمها بناءً على ٨ معايير.

جدول ٢١: معايير تقييم المشروعات التي تقل تكلفتها عن ٥٠٠ مليون جنيه للمشروعات القطاعية و ٥٠ مليون جنيه للمشروعات المحلية

#	معايير التقييم	معايير التقييم	الوزن
١.	وصف شامل للمشروع يوضح نتيجته النهائية.	مدى تقديم جهة الإسناد لوصف دقيق للمشروع، يحدد المخرج النهائية وعدد المستفيدين.	٨%
٢.	تحديد هدف محدد للمشروع.	مدى تقديم جهة الإسناد لهدف/أهداف واضحة ومحددة ناتجة عن المشروع بصورة مباشرة وتتفق مع المخرج النهائي له، والمقصود بهدف هو وجود أثر مباشر قابل للقياس كمياً للمشروع.	٨%
٣.	تحديد إحداثيات موقع المشروع بدقة.	مدى تحديد جهة الإسناد بدقة إحداثيات موقع المشروع.	٤%
٤.	ضمان إطار زمني مقبول فنياً لتنفيذ المشروع.	مدى توافق مواعيد البدء والانتهاء المحددة من جهة الإسناد مع طبيعة المشروع و والمخرج النهائي منه.	١٠%
٥.	الدقة في تقدير الاستثمارات المالية المطلوبة (بما في ذلك مصادر التمويل والاستخدامات) للمشروع.	دقة تقدير التكلفة الإجمالية للمشروع ومدى توافقها مع طبيعة المشروع والإطار الزمني المطلوب للتنفيذ. (ثلاثة مستويات من القياس: دقيق = ١٠، شبه دقيق = ٥، غير دقيق = ٠)	١٠%
٦.	دراسة الجدوى أو التحليل المقارن أثبت جدوى المشروع الجديد، أو تم إرفاق أمر التوريد/عقد الإسناد بالمشروع الحالي.	تحليل ومراجعة دراسة الجدوى أو التحليل المقارن للتحقق من جدوى المشروع، أو مراجعة العقد، أمر الإسناد، وأمر التوريد وفقاً لحجم الاستثمارات المطلوبة خلال العام للتحقق من جدية المشروع، ويجب إضافة أدلة على توفر وملكية الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع مع التراخيص اللازمة والمخططات كخطوات استباقية لبدء التنفيذ. هذا يضمن عدم توقف المشروع بعد إتاحة المخصصات المالية له.	٤٠%
٧.	مدى ارتباط وتكامل المشروع مع مشاريع أخرى.	مدى ارتباط المشروع وتكامله مع مشاريع أخرى، خاصة المشروعات التنموية الكبرى. (ثلاثة مستويات من القياس): • غير مرتبط بأي مشروع = ٠ • مرتبط بمشروع آخر = ٣ • مرتبط بمشروع تنموي كبير = ٥	١٠%
٨.	توفر أو إمكانية تأمين جزء أو كل من تمويل المشروع من مصادر غير الخزانة العامة أو القروض، والتي قد تشمل المنح، التمويل الذاتي، إلخ.	إعطاء أولوية للمشروعات التي يتم توفير تمويل لها من خارج الخزانة العامة للدولة والقروض وبما لا يؤثر على العجز الكلي للموازنة العامة للدولة. يحسب تقييم المشروع طبقاً للنسبة الآتية: (مصادر التمويل بخلاف الخزانة العامة والقروض/إجمالي مصادر التمويل). إجمالي مصادر التمويل: ١٠ نقاط وتشمل هذه المصادر (المنح، التمويل الذاتي، إلخ).	١٠%

^{١٨} يتم تحديد الحد الأدنى والأقصى لتكلفة المشروعات كأحد محددات تصنيفها بناءً على تقدير وزارة التخطيط. ويمكن أن يكون هذا المعيار متغيراً من فترة إلى أخرى حسب رؤية وتقدير وزارة التخطيط، وذلك لتلبية متطلبات وظروف التخطيط الوطني وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة

^{١٩} المشروعات القطاعية تشير إلى تلك التي تخص الجهات التابعة للوزارات والهيئات المركزية، في حين أن المشروعات المحلية تخص المحافظات والوحدات المحلية

الفئة (ب) مشاريع جديدة تزيد تكلفتها عن ٥٠٠ مليون جنيه للمشروعات القطاعية و ٥٠ مليون جنيه للمشروعات المحلية (١١)

معياريًا).

جدول ٢٢: معايير تقييم المشروعات التي تزيد تكلفتها عن ٥٠٠ مليون جنيه للمشروعات القطاعية و ٥٠ مليون جنيه للمشروعات المحلية

#	معايير التقييم	معايير التقييم	الوزن
١.	وصف شامل للمشروع يوضح نتيجته النهائية.	مدى تقديم جهة الإسناد لوصف دقيق للمشروع، يحدد المخرج النهائية وعدد المستفيدين.	٣٪
٢.	تحديد هدف محدد للمشروع.	مدى تقديم جهة الإسناد لهدف/أهداف واضحة ومحددة ناتجة عن المشروع بصورة مباشرة وتتفق مع المخرج النهائي له، والمقصود به هدف هو وجود أثر مباشر قابل للقياس كمياً للمشروع.	٣٪
٣.	تحديد إحداثيات موقع المشروع بدقة.	مدى تحديد جهة الإسناد بدقة إحداثيات موقع المشروع.	٤٪
٤.	ضمان إطار زمني مقبول فنياً لتنفيذ المشروع.	مدى توافق مواعيد البدء والانتهاؤ المحددة من جهة الإسناد مع طبيعة المشروع والمخرج النهائي منه.	٥٪
٥.	الدقة في تقدير الاستثمارات المالية المطلوبة (بما في ذلك مصادر التمويل والاستخدامات) للمشروع.	دقة تقدير التكلفة الإجمالية للمشروع ومدى توافقها مع طبيعة المشروع والإطار الزمني المطلوب للتنفيذ. (ثلاثة مستويات من القياس: دقيق = ١٠، شبه دقيق = ٥، غير دقيق = ٠)	١٠٪
٦.	دراسة الجدوى أو التحليل المقارن أثبت جدوى المشروع الجديد، أو تم إرفاق أمر التوريد/عقد الإسناد بالمشروع الحالي.	تحليل ومراجعة دراسة الجدوى أو التحليل المقارن للتحقق من جدوى المشروع، أو مراجعة العقد، أمر الإسناد، وأمر التوريد وفقاً لحجم الاستثمارات المطلوبة خلال العام للتحقق من جدية المشروع، ويجب إضافة أدلة على توفر وملكية الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع مع التراخيص اللازمة والمخططات كخطوات استباقية لبدء التنفيذ. هذا يضمن عدم توقف المشروع بعد إتاحة المخصصات المالية له.	٢٠٪
٧.	مدى ارتباط وتكامل المشروع مع مشاريع أخرى.	مدى ارتباط المشروع وتكامله مع مشاريع أخرى، خاصة المشروعات التنموية الكبرى. (ثلاثة مستويات من القياس): • غير مرتبط بأي مشروع = ٠ • مرتبط بمشروع آخر = ٣ • مرتبط بمشروع تنموي كبير = ٥	٥٪
٨.	توفر أو إمكانية تأمين جزء أو كل من تمويل المشروع من مصادر غير الخزانة العامة أو القروض، والتي قد تشمل المنح، التمويل الذاتي، إلخ.	إعطاء أولوية للمشروعات التي يتم توفير تمويل لها من خارج الخزانة العامة للدولة والقروض وبما لا يؤثر على العجز الكلي للموازنة العامة للدولة. يحسب تقييم المشروع طبقاً للنسبة الآتية: (مصادر التمويل بخلاف الخزانة العامة والقروض/إجمالي مصادر التمويل). إجمالي مصادر التمويل: ١٠ نقاط وتشمل هذه المصادر (المنح، التمويل الذاتي، إلخ).	١٠٪
٩.	يأخذ المشروع في الاعتبار المعايير البيئية.	ففي حال وجود " موافقة وزارة البيئة مرفقاً بها دراسة تقييم الأثر البيئي للمشروع، يحصل على ٢٠ نقطة. إذا كان المشروع مدرجاً في دليل معايير الاستدامة البيئية، يحصل على ١٠ نقاط (يتم إعداد قائمة اختيارية لمثل هذه المشروعات).	٢٠٪
١٠.	يقدم المشروع عوائد اجتماعية.	يُحدد عدد المستفيدين من المشروع (يتم احتساب متوسط التكلفة لكل مستفيد تلقائياً، وتُقارن هذه النسب ضمن نفس القطاع الاقتصادي).	١٠٪

١١٠	يغطي المشروع فجوة خدمية.	يحصل المشروع على العلامة الكاملة إذا لم يكن متوفرًا في المنطقة أو لا يغطي جميع المواطنين بناءً على معايير التوفر والتغطية.	١٠٪
-----	--------------------------	--	-----

ثانيًا: المشروعات القائمة (القائمة مسبقاً) (٣ معايير)

جدول ٢٣: معايير تقييم المشروعات القائمة

م	التقييم	وصف معايير التقييم	الوزن
١	تحديد إحدائيات موقع المشروع بدقة.	مدى تحديد جهة الإسناد بدقة إحدائيات موقع المشروع.	٢٠٪
٢	دراسة جدوى أو مقارنة أكدت جدوى المشروع الجديد. أو تم إرفاق عقد إسناد أمر التوريد بمشروع قائم.	تحليل ومراجعة دراسة الجدوى أو التحليل المقارن للتحقق من جدوى المشروع، أو مراجعة العقد، أمر الإسناد، وأمر التوريد وفقاً لحجم الاستثمارات المطلوبة للتحقق من جدية المشروع.	٢٥٪
٣	معدل التنفيذ الفعلي المالي والعيني للمشروع.	تُعطى الأولوية للمشاريع التي تجاوزت معدلات إنجازها ٥٠٪، ويتم منح درجة ممتازة فقط للمشاريع التي ت يتم نهوها في نفس السنة المالية.	٥٥٪

٣-٢-٣ المتطلبات القياسية لمحتوى دراسات الجدوى وفقاً لمعايير الاتحاد الأوروبي^{٢٠}

كما هو موضح في مجموعة أدوات التنظيم الأفضل للاتحاد الأوروبي، تتمثل المعايير الرئيسية لفحص جدوى الخيارات المعنية بالسياسات في الآتي:

- الجدوى القانونية
- الجدوى الفنية
- الخيارات السابقة المعنية بالسياسات
- الترابط مع الغايات الأخرى المعنية بالسياسات
- الكفاءة والفعالية
- جدوى السياسات
- الأهمية

استناداً إلى معايير الجودة التي وضعها الاتحاد الأوروبي لمحتوى دراسات الجدوى^{٢١}، والنهج المميز لإعداد المشروعات وتقييمها بهدف ضمان جمع البيانات ورصدها بكفاءة أكبر، يتصور هذا الدليل أن دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات الكبرى ينبغي أن تتضمن الفصول التالية، مع ضرورة استيفاء المتطلبات التفصيلية ذات الصلة في إطار كل قسم معني بها:

إطار ١٤: نموذج دراسات الجدوى للمشاريع الكبرى

<p>١. الملخص</p> <p>ينبغي توضيح هذه النقطة بعد استكمال جميع النقاط الأخرى التالية لدراسة الجدوى. في هذه المرحلة، يتعين على مقدم الطلب تقديم ملخص بالعناصر الرئيسية لدراسة الجدوى ونتائجها، الموضحة في النقاط أدناه. وسواء تم إعداد دراسة جدوى واحدة تتناول جميع أنشطة البنية التحتية في المشروع، أو دراسات جدوى منفصلة لمكونات البنية التحتية الخاصة بالمستفيدين، يتعين أن يُشير الملخص إلى المشروع بأكمله، وأن يتضمن معلومات عن كل مكون من مكونات البنية التحتية المخطط لها ضمن المشروع.</p> <p>٢. المستفيد الرئيسي والمستفيدون من تنفيذ المشروع</p>

^{٢٠} المصادر التي تم الاطلاع عليها: دليل إدارة دورة المشروع الصادر عن الاتحاد الأوروبي، ومجموعة أدوات التنظيم الأفضل بالاتحاد الأوروبي، المبادئ التوجيهية لمشروعات التعاون عبر الحدود

^{٢١} في القسم التالي من الدليل، سيتم تقديم شرح شامل لعمليات إعداد دراسة الجدوى، وأساليب الحساب، ونماذج الدراسة، بما يتماشى مع متطلبات التخطيط في مصر.

- اسم المستفيد الرئيسي، ومعلومات عن شكله القانوني وهيكل ملكيته؛
- أسماء المستفيدين الآخرين من المشروع، ومعلومات عن شكلهم القانوني وهيكل ملكيتهم؛
- عرض تقديمي عن الجهات التي تنفذ مكونات البنية التحتية المحددة، من حيث إمكاناتها الفنية والقانونية والمالية والإدارية (بما في ذلك الموظفين)، لتنفيذ مكونات البنية التحتية المخطط لها ضمن المشروع، وصيانتها. ينبغي أن تتضمن هذه النقطة تقسيمًا واضحًا للمهام بين المؤسسات المشاركة في تنفيذ المشروع.

٣. موضوع دراسة الجدوى

- اسم الاستثمار ووصفه باختصار، وكذا البنية التحتية ومعداتها (إن وجدت)، والموقع (المنطقة، المدينة، وما إلى ذلك)؛
- الوصف العام للمنطقة المستهدفة، فيما يتعلق بنطاق الاستثمار الذي سيتم تنفيذ المشروع فيه (البيانات الأساسية الديموغرافية، والاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، وغيرها من البيانات)؛
- تحليل المشكلات القائمة والاحتياجات والقيود الاجتماعية / البيئية فيما يتعلق بموقع المشروع (المنطقة المستهدفة)؛
- غايات المشروع: ينبغي أن تستند إلى تحليل المشكلات والاحتياجات القائمة، مع الإشارة بوضوح إلى العوائد الاجتماعية والاقتصادية للمشروع، المرتبطة ارتباطًا منطقيًا ببعضها البعض. وينبغي تحديد مؤشرات تحقيق غايات المشروع بقيم أساسية ومستهدفة محددة، وتحديد طريقة قياس الإنجاز ومصادر التحقق منه؛
- سمات الفئات المستهدفة/المستفيدين النهائيين من المشروع؛
- تحليل العوائد المحققة من تنفيذ المشروع (الاستثمار) للفئات المستهدفة/المستفيدين النهائيين والمناطق/البلدان المستهدفة؛ أي مدى ملاءمة المشروع لاحتياجاتهم، والقيود التي تواجههم؛
- **التوافق مع الاستراتيجيات الوطنية الشاملة والقطاعية**

٤. وصف المشروع:

- ينبغي أن يحتوي هذا الجزء على معلومات موجزة وواضحة عن المفهوم العام للمشروع، والأطر المنطقية.
- وصف البنية التحتية المخطط لها، بما في ذلك معاييرها الفنية الرئيسية والخصائص الأخرى مثل المواد التي سيتم استخدامها (وغيرها)، ومعداتها (إن وجدت).
- الحفاظ على معايير الاتاحة للأشخاص أصحاب الهمم (من خلال التصميم الشامل).
- موقع البنية التحتية، وتوافر مناطق الاستثمار، وهيكل الملكية، وتكاليف الشراء والتعويضات، وتوافق المشروع مع خطط التنمية المكانية المحلية، والاستخدام الحالي للأراضي، وخطط استخدام المناطق التي يغطيها الطلب والتي أوضحتها الوثائق الاستراتيجية المعتمدة.
- وصف البنية التحتية القائمة وحالتها الفنية؛ والروابط الوظيفية والمادية بين المشروع والبنية التحتية القائمة.
- وصف العمل المخطط له حسب المهام المنفذة بتسلسل منطقي، ووصف التكنولوجيا المُزمع استخدامها. وينبغي أن تتضمن هذه النقطة وصفًا واضحًا للأنشطة المقرر تنفيذها في إطار المشروع. في المشروعات ذات الطبيعة المعقدة، ينبغي تقسيم الأنشطة الفردية إلى مراحل.

- تكاليف المشروع:

- إجمالي تكاليف المشروع المؤهلة، والتكاليف المقررة للبنية التحتية ومعداتها.
- معلومات حول ما إذا كان المشروع يحقق إيرادات، مع الإيضاح في حالة تحقيق إيرادات.
- معلومات حول نتائج المشروع وتأثيره طويل المدى على الفئات المستهدفة/المستفيدين النهائيين، والمناطق/البلدان المستهدفة.

٥. تحليل جدوى المشروع، وتحليل الطلب، وتحليل الخيارات.

- ينبغي تقديم حلول بديلة بناءً على تحليل فعالية تكلفة الاستثمار، وتحليل الخيار الصفري (تحليل العزوف عن تنفيذ المشروع). على مقدم الطلب إثبات أن خيار المشروع الذي وقع عليه الاختيار هو الأفضل بين البدائل الممكنة. وفي سبيل ذلك، يتوجب على مقدم الطلب إجراء تحليل الجدوى، وتحليل الطلب، وتحليل الخيارات (حلول بديلة).
- تحليل الجدوى أي تحديد الحلول الاستثمارية الممكنة التي يمكن اعتبارها مُجدية من الناحية الفنية، والاقتصادية، والبيئية، والمؤسسية.
- تحليل الطلب أي تحديد الاحتياجات الاجتماعية للاستثمار المخطط له، وقياسها. وينبغي أن يأخذ في الاعتبار الطلب الحالي (بناءً على البيانات الحالية)، والمتوقع (بناءً على التوقعات المبنية على المؤشرات الاقتصادية الكلية، والمؤشرات الاجتماعية). ويتعين إجراء تحليل الطلب المتوقع للسياريو مع الاستثمار وبدونه. وينبغي أن يتناول هذا التحليل احتياجات الاستثمار الحالية والمستقبلية من الموارد، والتطوير المتوقع للبنية التحتية، وتأثير الشبكة (إذا حدث أو قد يحدث نتيجة لتنفيذ الاستثمار).
- تحليل الخيارات أي مقارنة وتقييم حلول الاستثمار الممكنة التي جرى تحديدها في مرحلة تحليل الجدوى. والغرض من هذا التحليل هو الوقوف على الحلول الأكثر جدوى. وينبغي أن تكون الخيارات قابلة للمقارنة على أساس عدد من المعايير، كالمعايير الفنية، والمؤسسية، والاقتصادية، والبيئية. وينبغي إجراء تحليل الخيارات على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى - التحليل الاستراتيجي** - تركز هذه المرحلة على الحلول الاستراتيجية الأساسية (يجب هذا التحليل عن سؤال ما إذا كان من الأفضل تحديث البنية التحتية الموجودة بالفعل أو بناء بنية تحتية جديدة). وهذه المرحلة، من حيث المبدأ، هي تحليل متعدد المعايير، يستند إلى معايير نوعية.
 - **المرحلة الثانية - تحليل الحلول التكنولوجية** - في هذه المرحلة، من الضروري تحليل الحلول التكنولوجية كل على حدة، باستخدام المعايير الكمية عادةً.
- بعد إجراء تحليل الجدوى، وتحليل الطلب، وتحليل الخيارات، يختار مقدم الطلب الحل ويقدم مبرراته.

٦- التحليل المؤسسي والقانوني للمشروع

- **سمات المستفيدين من تنفيذ المشروع:** الوضع القانوني، وخصائص النشاط الأساسي، والخبرة في تنفيذ مشروعات مماثلة على مدى السنوات الماضية، والقدرة التنظيمية والمالية على تنفيذ المهام المكلفين بها في المشروع، والروابط المحتملة مع الجهات الخارجية.
- **خصائص الخيارات المدروسة لاستدامة الاستثمار** (ما يتمتع به المستفيدون من قدرات تنظيمية ومالية تضمن استدامة المشروع لمدة خمس سنوات بعد تنفيذه، والحلول الممكنة لتمكين الأطراف الثالثة من الوصول إلى البنية التحتية).
- الإشارة إلى الحل المؤسسي الأكثر فعالية مع تقديم المبررات.
- الجاهزية لتنفيذ الاستثمار المخطط له في إطار المشروع، أي الوثائق الرسمية والتصاريح التي تم أو سيتم الحصول عليها (تواريخ الاستلام المتوقعة)، اللازمة لتنفيذ السليم للمشروع، والتي يقتضيها القانون ذي الصلة.

٧. تقييم الأثر البيئي للمشروع

- توافق المشروع مع السياسات البيئية.
- سبل تنفيذ سياسة التنمية المستدامة الوطنية من خلال المشروع.
- مساهمة المشروع في احترام مبدأ حماية البيئة.
- سبل تنفيذ مبدئي "إصلاح الضرر البيئي عند مصدره"، و"الملوث يدفع".
- خصائص أثر الاستثمار على البيئة أثناء وبعد تنفيذ المشروع (الأثر قصير وطويل المدى)، والتغيرات التي يتعذر الرجوع فيها بسبب طبيعتها، ومقترحات الحلول البديلة لتجنب المخاطر على البيئة.
- وثيقة تقييم الأثر البيئي (إن وجدت).

٨. خطة تنفيذ المشروع وتشغيله

- هيكل تنفيذ المشروع، وتجميع وجدولة جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع، ومن بينها الإجراءات المؤسسية والإدارية.
- هيكل ومخطط تنظيم فريق تنفيذ المشروع.
- نطاق العقود المقترح، وجدول الإجراءات المخطط لها لاختيار المقاولين وإبرام العقود.
- جدول التنفيذ وخطة الدفع.
- إدارة البنية التحتية بعد الانتهاء من المشروع.
- وصف الهيكل التنظيمي وهيكل الملكية بعد الانتهاء من المشروع.
- قدرة المشروع على الاستمرار.

٩. تمويل المشروع

- مصادر تمويل المشروع، ومعلومات عن المساهمة التي يخطط البرنامج لتقديمها في السنوات اللاحقة.
- قدرة المستفيد والجهات الأخرى (إن وجدت) على تقديم مساهمتها، ومعلومات عن التقدم المحرز في الحصول على تمويل خارجي، ومعلومات عن مصادر التمويل، وشروطه.

١٠. التحليل المالي شاملاً تحليل الاستدامة المالية

- ينبغي أن يتضمن التحليل المالي العناصر التالية على الأقل:
- تحديد الافتراضات اللازمة لإنجاز المشروع.
- معلومات حول ما إذا كان المشروع يحقق إيرادات، وما إذا كان من الممكن تقديرها مسبقاً (المصادر، والغرض من الاستخدام، وتحليل الإيرادات والتكاليف، وما إلى ذلك).
- عرض طريقة حساب تعريف السلع والخدمات التي يقدمها المشروع.
- عرض قيم مؤشرات الأداء المالي.
- تحليل الاستدامة المالية.

١١. تحليل التكاليف و العوائد الاجتماعية - الاقتصادية

يعتمد تحليل التكاليف والعوائد على الحاجة إلى تقدير تكلفة المشروع و عوائده من منظور المجتمع. ويُجرى التحليل المالي من منظور المستفيدين من المشروع فقط.

- منهجية تحليل التكاليف والعوائد (التحليل الاقتصادي)؛
- تحليل تكاليف تنفيذ المشروع من منظور المجتمع (نوعيًا وكميًا)، وكذا آثار المشروع على توفير فرص العمل.
- التحليل الاقتصادي (إن وجد).
- ضبط التدفق النقدي للمشروع.
- التأثيرات المالية.
- التأثيرات الخارجية الناتجة عن التكاليف والعوائد الخارجية التي تحددت بناءً على وجهة نظر المجتمع.
- تحويل أسعار السوق إلى أسعار تسوية.
- طرق أخرى.
- حساب صافي القيمة الاقتصادية الحالية، ومعدل العائد الاقتصادي الداخلي.

١٢. دراسة المخاطر وتحليل الحساسية تحليل الحساسية (إن وجد):

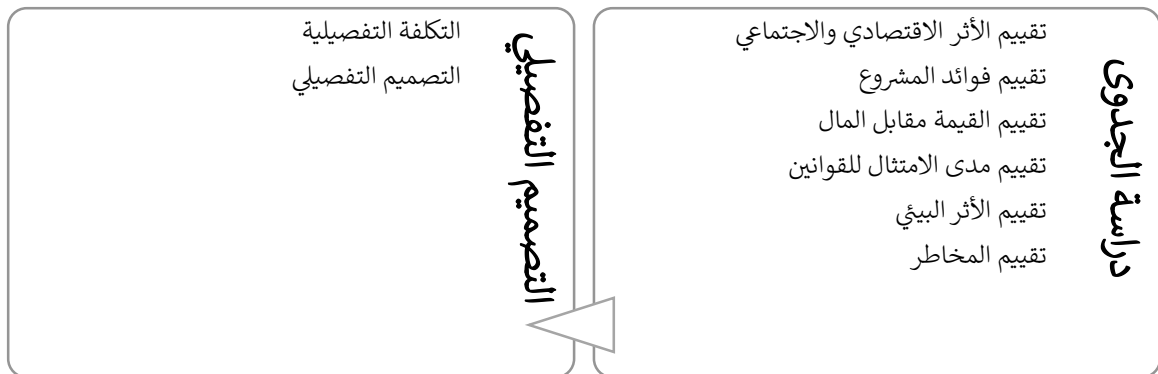
- المتغيرات التي تم استقصاؤها، والتحقق من أثرها على المؤشرات المالية، والفعالية الاقتصادية للمشروع، واستدامته المالية.
 - ملخص المتغيرات التي تم تصنيفها بأنها حرجة.
 - القيم الحدية للمتغيرات الحرجة.
- ### تحليل المخاطر النوعية:
- قائمة عوامل المخاطر المحددة؛
 - منظومة المخاطر (أسباب المخاطر إن وجدت، وعلاقة المخاطر بتحليل الحساسية، وآثار المخاطر واحتمالية حدوثها، ومستوى المخاطر، والتخفيف من حدتها، والمخاطر المتبقية)؛
 - تفسير منظومة المخاطر.

٣-٢-٤ دراسة جدوى المشروع

يوفر هذا القسم وصفاً تفصيلياً للعملية اللازمة لإعداد وتقديم دراسة الجدوى للمشروعات.

مقدمة

شكل ٩: من دراسة الجدوى إلى التصميم



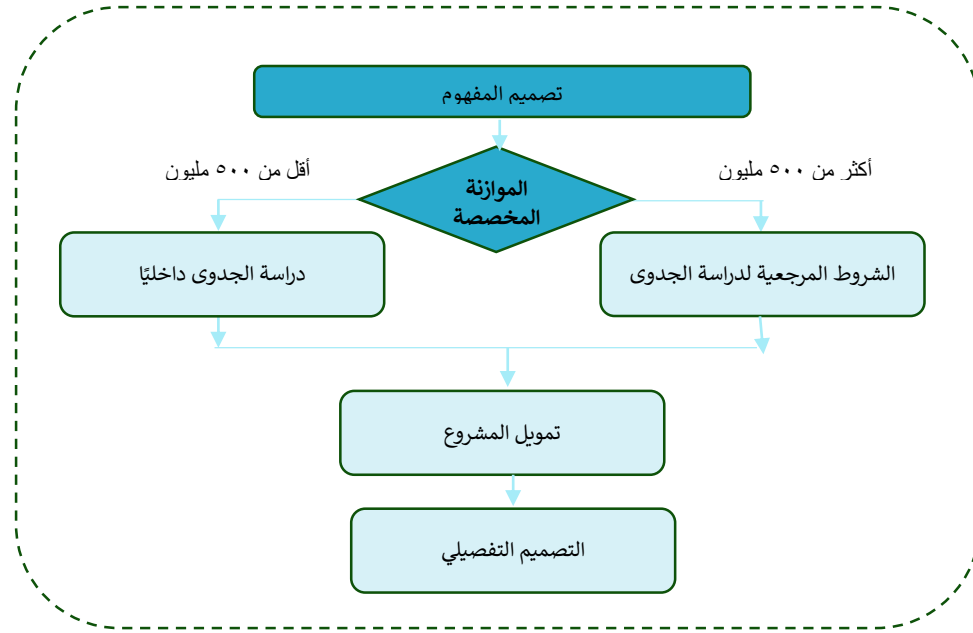
على الجانب العملي:

عند تقديم المشروع، يلزم اتباع الخطوات الثلاث التالية بكل دقة:

- (أ) : خلال هذه المرحلة، تقترح الوزارة المعنية، على مستوى إدارتها، تصميم المفهوم من أجل تقييم الموازنة، وتحديد مدى الحاجة إلى القيام بدراسة الجدوى داخلياً أو خارجياً.
- (ب) : خلال هذه المرحلة، يتم تقديم دراسة الجدوى لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي للتحقق منها، واتخاذ القرار بشأن تضمينها في النظام أم لا.
- (ت) : في حالة قبول دراسة الجدوى، تُقدم الوزارة المعنية تصميماً تفصيلياً يتضمن كلاً من الموازنة التفصيلية والتصميم التفصيلي.

نوصي باستخدام مخطط سير العمل التالي لتصميم المشروعات القطاعية^{٢٢} وتنفيذها بطريقة فعالة وتتسم بالكفاءة:

شكل ١٠: مخطط سير العمل لتقديم المشروع



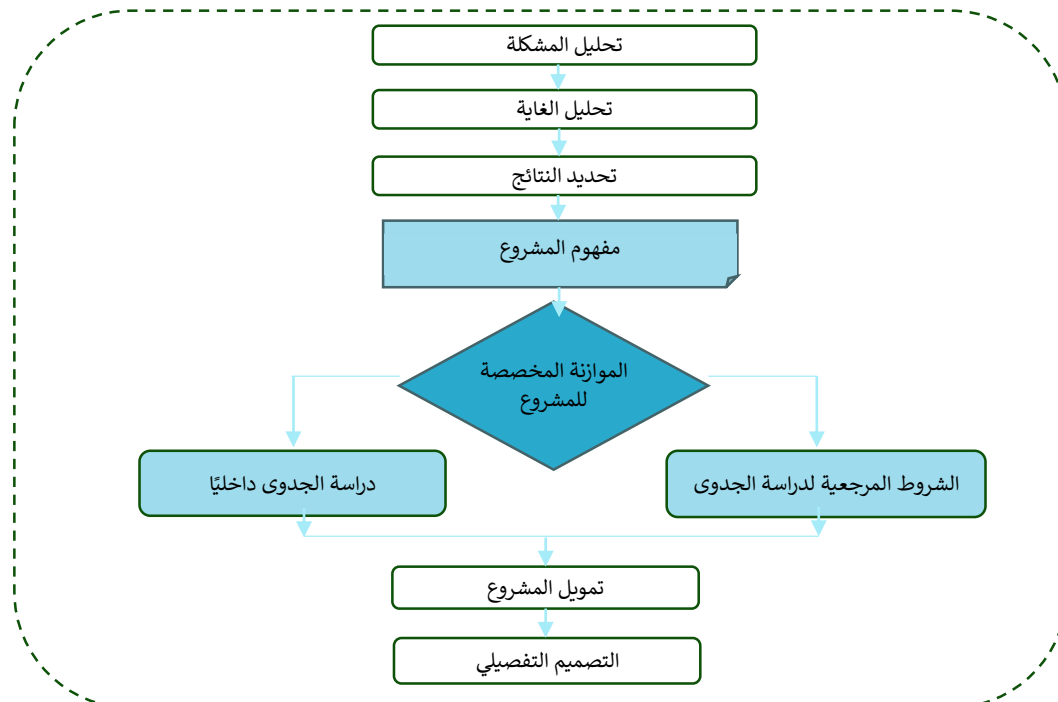
غايات دراسة جدوى المشروع هي:

١. ضمان ملاءمة المشروع للخطة الوطنية وخطة التنمية المستدامة.
٢. تقديم سيناريوهات التنفيذ الأكثر فعالية، والتي توفر قيمة ممتازة مقابل المال. تقييم جميع المخاطر المحتملة التي يجب معالجتها أثناء تنفيذ المشروع، مما يؤدي إلى توفير الموارد والتكاليف.
٣. تُمكن دراسة الجدوى صناع القرار من تخصيص الأموال للمشروعات التي لها أكبر قيمة وتأثير استراتيجي على التنمية الاقتصادية.
٤. من مفهوم المشروع إلى دراسة الجدوى

^{٢٢} يتم تطبيق نفس سير العمل على مشاريع الحكومة المحلية، مع حد ادنى قدره ٥٠ مليون لدراسات الجدوى من جهات خارجية.

من مفهوم المشروع إلى دراسة الجدوى

شكل ١١: من المفهوم إلى دراسة الجدوى



المفهوم ليس مجرد فكرة، بل يتضمن المفهوم العناصر الأساسية التالية: ماذا، وأين، ولماذا، ومتى، ومن، وكم. وتعمل التكلفة التقديرية في المفهوم كأساس للتحقق من تقرير الجدوى المالية.

دراسة جدوى المشروع

تهدف دراسة الجدوى إلى التحقق من إمكانية تنفيذ المشروع، وتحديد المخاطر المحتملة التي يمكن أن تعيق تقدم المشروع. وهناك طريقتان لوضع دراسة الجدوى وفقًا للموازنة المخصصة للمشروع، حيث تُجرى هذه الدراسة على المستوى الداخلي، أو يجريها استشاري تابع لجهة خارجية.

على المستوى الداخلي

دراسات الجدوى للمشروعات القطاعية التي تقل تكلفتها عن ٥٠٠ مليون جنيه مصري، والمشروعات المحلية التي تقل تكلفتها عن ٥٠ مليون جنيه، كما هو منصوص عليه في مفهوم المشروع، يجب أن تُنفذ داخل المؤسسة أو المنظمة (داخلية). بالإضافة إلى ذلك، يجب اعتماد المعايير الخاصة بالقطاع لإجراء دراسة الجدوى.

من خلال استشاري مستقل / تابع لجهة خارجية

تعتبر دراسة الجدوى التي يُجريها متخصص جزءًا لا يتجزأ من مقترح الاستثمار، وينبغي أن يتولى استشاري متخصص إعداد دراسة جدوى المشروعات القطاعية التي تبلغ تكلفتها ٥٠٠ مليون جنيه أو أكثر والمشروعات المحلية التي تبلغ تكلفتها ٥٠ مليون جنيه أو أكثر. وفقًا لأفضل الممارسات، ينبغي صياغة الشروط المرجعية لمثل هذه الاستثمارات صياغةً جيدة، من خلال دمج النتائج والافتراضات والنموذج المستخدم لإجراء التحليل الفني، والاقتصادي، والمالي.

الشروط المرجعية

قد تختلف الشروط المرجعية من مشروع إلى آخر، ولكن يجب أن تتضمن الشروط المرجعية لدراسة الجدوى الجوانب التالية على الأقل:

١. السند والملكية، مع بيان الحاجات والمبررات
٢. خيارات التمويل المتاحة
٣. الغايات
٤. تحليل أصحاب المصلحة
٥. النتائج/ المنجزات المتوخاة

٦. النطاق والإطار الزمني
٧. التكنولوجيا المطلوبة
٨. الخيارات البديلة الممكنة
٩. تحليل المدخلات والمخرجات
١٠. الأثر البيئي والاجتماعي
١١. تحليل القدرات المؤسسية
١٢. تحليل العرض والطلب
١٣. الجوانب القانونية

إطار ١٥: إسناد دراسة الجدوى إلى جهة خارجية

خطوة رقم ١٩:

١٩,١ وضع الشروط المرجعية

تحديد الخبرات والمؤهلات والقدرات الواجب توافرها في المتقدمين بالتفصيل (على سبيل المثال، سجل الإنجازات، والخبرة في تنفيذ مشروعات مماثلة واسعة النطاق). تحديد كيفية تقييم العطاءات (على سبيل المثال، السلامة الفنية، والعرض المالي، والخبرة، والأساليب المبتكرة). طلب إجراء تقييم للآثار البيئية المحتملة للمشروع، ومن بينها تقييم أولي للأثر البيئي والاجتماعي. التشديد على ضرورة إجراء تقييم الأثر الاجتماعي للمشروع، وكذا تقييم التأثيرات الواقعة على المجتمعات المحلية، وخلق فرص العمل، ومخاطر النزوح، وغيرها من الاعتبارات الاجتماعية.

١٩,٢: توزيع الشروط المرجعية

نشر الشروط المرجعية على المنصات العامة مثل المواقع الحكومية، أو الصحف، أو منصات المناقصات الدولية، لضمان حصول جميع الشركات أو الاستشاريين المؤهلين على فرص متكافئة. التأكد من وصول نفس المعلومات لجميع مقدمي العطاءات المحتملين. ينبغي مشاركة أي توضيحات أو تعديلات على الشروط المرجعية مع جميع الأطراف، ويفضل مشاركتها عبر بوابة إلكترونية، أو إرسال التحديثات عبر البريد الإلكتروني. ربما تستدعي الحاجة استهداف استشاريين في قطاعات محددة (البنية التحتية، أو الطاقة، أو الزراعة، وغيرها من القطاعات) ممن يتمتعون بالخبرة في مشروعات مماثلة.

١٩,٣: تقييم المقترحات

تقييم دراسات الجدوى بناءً على المعايير التي تم وضعها.

مكونات دراسة الجدوى

ينبغي تحديد ما يلي في دراسة الجدوى لكل مشروع^{٢٣}:

جدول ٢٤: مكونات دراسات الجدوى

المحتوى	الوصف
١. مقدمة عامة	
١-١ معلومات عامة	<ul style="list-style-type: none"> ▪ نوع المشروع ▪ الموقع ▪ المسؤولية الرئيسية
١-١ الغرض والهدف	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الهدف العام للمشروع وغاياته ▪ مؤشرات الأداء على المستويات المختلفة (الأنشطة، المخرجات، النتائج، الأثر)
٢-١ معلومات أساسية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ما سبب أهمية المشروع. ▪ من هم المستفيدون (المباشرون وغير المباشرين) من المشروع؟ الوصف: العدد، والتوزيع الجغرافي، والنوع الاجتماعي ... ▪ مشروعية المشروع
٣-١ أصحاب المصلحة	<ul style="list-style-type: none"> ▪ من هو صاحب المشروع؟ ▪ ما هي الهيئات/المنظمات ذات الصلة؟ وما هي وظائفها؟ ▪ من هم الموظفون المشاركون (المهارات المطلوبة)؟

^{٢٣} يتضمن الملحق ٦ نموذجًا لدراسة الجدوى.

٢. التحليل البيئي	
١-٢ الظروف الطبيعية	<ul style="list-style-type: none"> الموقع الطبوغرافي (الخريطة والرسومات ذات الصلة) حالة الأرض الأحوال الجوية
٢-٢ ظروف الموقع	<ul style="list-style-type: none"> حالة الأرض المحيطة بالموقع
٣-٢ مشروعات مشابهة	<ul style="list-style-type: none"> وصف المشروعات المشابهة السابقة
٣. الخطة العامة	
١-٣ الإطار الزمني	<ul style="list-style-type: none"> الجدول الزمني للأنشطة المشروع، شاملاً: خطة البناء، وأعمال البناء، والأعمال ذات الصلة
٢-٣ تقدير التكلفة	<ul style="list-style-type: none"> التكلفة التقديرية للمشروع
٣-٣ تحليل المخاطر	<ul style="list-style-type: none"> خطة المخاطر وإجراءات التخفيف
٤. تحليل الجدوى	
١-٤ أهمية المشروع	<ul style="list-style-type: none"> الارتباط بالاستراتيجيات الوطنية الارتباط بالاستراتيجيات القطاعية الارتباط بخطة التنمية المستدامة
٢-٤ الإمكانية العملية للمشروع والتكنولوجيا المحددة	<ul style="list-style-type: none"> الجدوى الفنية جدوى الموارد المتاحة جدوى الجدول الزمني
٣-٤ الجدوى المالية	<ul style="list-style-type: none"> حسابات التكاليف والعوائد، ومعدل العائد الداخلي صافي القيمة الحالية
٤-٤ التقييم البيئي والتقييم الاجتماعي - الاقتصادي	<ul style="list-style-type: none"> الأثر الاجتماعي للمشروع التحليل البيئي
٥. النتائج والتوصيات	
١-٥ النتائج والتوصيات	<ul style="list-style-type: none"> ملخص نتائج الدراسة

إطار ١٦: مكونات دراسات الجدوى-المقدمة عامة

خطوة رقم ٢٠: تقديم مقدمة عامة

قدم معلومات عامة (نوع المشروع، وموقعه، والمسؤولية الرئيسية، والغرض منه وهدفه) (الهدف العام للمشروع وغاياته، ومدى ارتباطه بالإستراتيجية القطاعية، والإستراتيجية الوطنية)، ومعلومات أساسية (ما سبب أهمية المشروع، ومن هم المستفيدون مع وصفهم (العدد، والتوزيع الجغرافي، والنوع...))، ومشروعية المشروع، وتحليل أصحاب المصلحة (من هو مالك المشروع، والوكالات/المنظمات ذات الصلة، ووظائفها، والأفراد المشاركين في التنفيذ)

يجب أن يتضمن الجزء الأول من دراسة الجدوى مقدمة عامة حول المشروع. ستحدد نوع المشروع (طرق، جسور، تعليم، إلخ...)، كما ستحدد موقع المشروع والمسؤوليات الرئيسية. المسؤولية الرئيسية هنا ستكون على الجهة الرئيسية المسؤول (قد يكون مشروعاً على مستوى القطاع أو مشروعاً إقليمياً/محلياً). يجب أن تتضمن دراسة الجدوى أيضاً أهداف المشروع، والمؤشرات، والأهداف المرتبطة بتلك المؤشرات. ستساعد الأهداف في توضيح فوائد المشروع خاصة عند قياس القيمة الاقتصادية للمشروع، على سبيل المثال بدعم عدد معين من الطلاب يعني أن القيمة الاقتصادية ستتضاعف بهذا العدد؛ وبالتالي، فإن زيادة عدد المستفيدين والأهداف تعتبر زيادة في القيمة الاقتصادية للمشروع. مكون آخر هام في المقدمة هو تحديد أهمية المشروع. يجب توضيح سبب أهمية المشروع، سواء بالنسبة للمجتمع المحلي، أو للاقتصاد، أو بالنسبة للمستفيدين المحددين. يجب أيضاً تحديد المستفيدين بما في ذلك المباشرين وغير المباشرين مع تقديم وصف تفصيلي للعدد، والتوزيع الجغرافي، والنوع الاجتماعي.

جدول ٢٥: عناصر صياغة المقدمة العامة

الوصف	العوائد
	العوائد المباشرة
وصف/تصنيف تفصيلي حسب النوع الاجتماعي والتوزيع الجغرافي	المستفيدون من العوائد المباشرة
	العوائد غير المباشرة
وصف/تصنيف تفصيلي حسب النوع الاجتماعي والتوزيع الجغرافي	المستفيدون غير المباشرين
	الإجمالي

خطوة رقم ٢١: التحليل البيئي (الرسومات والخرائط)

في هذه الخطوة، ينبغي توفير الخرائط والرسومات المختلفة، وتشمل: خريطة الموقع، والخطة العامة، ومخطط التصميم، وخطة المرفق. وقد تتضمن بعض المشروعات القائمة الكاملة للرسومات، بينما قد تحتاج مشروعات أخرى إلى بعض منها فقط.

الجزء الثاني من دراسة الجدوى هو التحليل البيئي. يتضمن هذا الجزء وصفاً تفصيلياً للموقع مع جميع الخرائط والرسومات اللازمة. تتعلق معايير التقييم الخاصة بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في الموافقة على المشروع بشمولية هذا التحليل واحتوائه على جميع الرسومات المطلوبة. فيما يلي مخطط للرسومات التي يلزم إرفاقها بدراسة الجدوى:

جدول ٢٦: مخطط للرسومات

الوصف	الرسم
رسم يوضح العلاقة المادية بين منطقة المشروع والمرافق المخطط لها في الخريطة الطبوغرافية	خريطة الموقع
مخطط الفكرة الشاملة	الخطة العامة
رسم يوضح ترتيب المرافق في منطقة المشروع	خطة التصميم
خطة تركيب المرافق الموصى بها، والبدائل (الخطة المقارنة)، في الخريطة الطبوغرافية	خطة المرفق

الجزء الثالث من دراسة الجدوى يحدد الجدول الزمني للمشروع ويقدم تقديراً مبدئياً للتكلفة. يجب أن يتضمن هذا القسم جدولاً زمنياً للأنشطة المتعلقة بالمشروع، بما في ذلك خطة البناء، والمهام المتعلقة بالبناء، والأعمال الأخرى المرتبطة. يجب أن يغطي الجدول الزمني جميع الأنشطة بدءاً من مرحلة الانطلاق وصولاً إلى مرحلة الإغلاق. بالإضافة إلى ذلك، سيتضمن تقدير التكلفة نظرة عامة وصفية.

كما سيضم هذا القسم خطة لإدارة المخاطر، التي تحدد المخاطر المحتملة، وتقيم احتمالية حدوثها، وتقيم مدى شدتها إذا تحققت، وتقتراح تدابير التخفيف لكل خطر تم تحديده.

إطار ١٨: الخطة العامة وتحليل الجدوى

خطوة رقم ٢٢: الخطة العامة

تتضمن الخطة العامة الإطار الزمني (الجدول الزمني لتنفيذ أنشطة المشروع، كخطة البناء، وأعمال البناء، والأعمال ذات الصلة) وتقدير التكلفة التقريبية

خطوة رقم ٢٣: تحليل الجدوى

يشمل هذا التحليل تحليل مدى ارتباط المشروع بالخطط والاستراتيجيات ذات الصلة، والذي يتم تعديله وفقاً للاستثمارات العامة الخضراء، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، واستراتيجية تغير المناخ. ومن المزمع أيضاً إجراء تحليل إمكانية العملية للمشروع، والتكنولوجيا المحددة (الجدوى الفنية، وجدوى الموارد المتاحة، وجدوى الجدول الزمني)، فضلاً عن تحديد الجدوى المالية (صافي القيمة الحالية، وحسابات التكلفة والعوائد، ومعدل العائد الداخلي)، والتقييم البيئي والاجتماعي والاقتصادي (الذي سيتم قياسه من خلال مدونة وطنية للآثار الملموسة والتقييم من خلال تقييم مدى الاستعداد للدفع)

الجزء الرابع من دراسة الجدوى سيتضمن تحليلاً لملاءمة وارتباط المشروع، ومدى عمليته والتكنولوجيا المستخدمة، الجدوى المالية، بالإضافة إلى التقييم البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشروع.

٢٣,١ مدى ارتباط المشروع

ينبغي أن تشير الجدوى إلى مدى ارتباط المشروع بالاستراتيجيات الوطنية، والتي تُقيم بالرجوع إلى مؤشر المشروع الذي يتوافق مع الاستراتيجية. فيما يلي السياسات/الاستراتيجيات التي يجب أن تُعتبر مرجعية لأي مشروع: التوافق مع الاستثمارات العامة الخضراء، التوافق مع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، التوافق مع الاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي. يوضح

الجدول التالي أهداف هذه الاستراتيجيات. في هذه الحالة، يجب أن تحدد دراسة الجدوى المؤشر الخاص بالمشروع الذي يتماشى مع الهدف المحدد في الاستراتيجية، وتحديد النسبة/الدرجة الذي يساهم به المشروع نحو تحقيق هذا الهدف. يمكن قياس بعض المؤشرات بنسبة مساهمة محددة، بينما يمكن قياس البعض الآخر فقط من خلال الدرجة. يجب توضيح جميع مصادر المعلومات. ستم تحويل نسبة المساهمة إلى درجات، ويتم جمع الدرجات الكلية لقياس مساهمة المشروع في تحقيق السياسات/الاستراتيجيات المحددة.

جدول ٢٧: قائمة التحقق من ملاءمة المشروع

الغاية	مؤشر / نشاط المشروع	درجة المساهمة (٥-١)	نسبة المساهمة
التوافق مع الاستثمارات العامة الخضراء			
زيادة كفاءة إنتاج الطاقة والمياه، وترشيد استهلاكهما		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
التوسع في إنتاج الطاقة المتجددة		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
زيادة الاستفادة من الموارد المائية غير التقليدية		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
ترشيد استخدام الموارد الطبيعية ومدخلات الإنتاج		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
زيادة معدلات تدوير المياه واستخدامها		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
تشجيع الانتقال إلى الجيل الرابع من الصناعة، وتوطينه، والذي يعتمد على الصناعات والتقنيات الحديثة النظيفة والصديقة للبيئة		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
تشجيع الانتقال إلى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، والاتصالات، والرقمنة، وتوطينها، وتوظيفها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
التوجه نحو الزراعة المستدامة والزراعة العضوية، التي تعمل على ترشيد استخدام المياه والطاقة، كما تقلل من استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات غير العضوية، وتسهم في إعادة تدوير المخلفات الزراعية.		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
تشجيع السياحة البيئية، وتنويع مجالات السياحة، مع مراعاة الاعتبارات البيئية في قطاع السياحة، المتمثلة في أساليب البناء، واستخدامات الطاقة والمياه والموارد الطبيعية بشكل عام، ودعم مجالات السياحة المختلفة، مثل سياحة الآثار، والسياحة العلاجية، وسياحة المؤتمرات، والسياحة الثقافية.		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
اتباع نهج متكامل للمدن والمجتمعات المستدامة الجديدة، والذي يركز على ترشيد استهلاك المياه والطاقة، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة ومصادر المياه، وتقليل النفايات وإعادة تدويرها.		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
توسيع خدمات النقل المستدام متعدد الوسائط		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
زيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
خفض معدلات توليد النفايات، والانبعاثات، والتلوث البيئي		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
زيادة معدلات إعادة تدوير النفايات، وإنتاج الأسمدة العضوية		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
توسيع أنماط الإنتاج المستدامة والإدارة المتكاملة لجميع أنواع النفايات		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
تعزير دور البحث العلمي في مجالات الاستدامة		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
رفع القدرة التنافسية للمنتجات والصادرات الوطنية		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
نشر ثقافة الاستدامة وعدم هدر الموارد الطبيعية عبر كافة الأنظمة التعليمية والمناهج الدراسية		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
دعم المحميات الطبيعية وبرامج الحفاظ على التراث الوطني		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
دعم وتطوير الحرف اليدوية والصناعات التراثية		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
التأكد من عدم تنفيذ المشروعات التي لا تتمثل للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
دعم استخدامات التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي في كافة المجالات والأنشطة الإنتاجية والخدمية.		٥ ٤ ٣ ٢ ١	
التوافق مع الاستثمارات العامة الخضراء			
التوافق مع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان			
الحقوق المدنية السياسية		٥ ٤ ٣ ٢ ١	

٥٤٣٢١		الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الحق في الصحة
٥٤٣٢١		الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الحق في التعليم
٥٤٣٢١		الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الحق في العمل
٥٤٣٢١		الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الحق في الضمان الاجتماعي
٥٤٣٢١		الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الحق في الغذاء
٥٤٣٢١		الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الحق في مياه الشرب
٥٤٣٢١		الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الحق في المسكن
٥٤٣٢١		حقوق الإنسان المرأة
٥٤٣٢١		حقوق الإنسان الأطفال
٥٤٣٢١		حقوق الإنسان الأشخاص أصحاب الهمم
٥٤٣٢١		حقوق الإنسان الشباب
٥٤٣٢١		حقوق الإنسان كبار السن
		التوافق مع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان
		التوافق مع الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠
٥٤٣٢١		تحويل وضع الطاقة من خلال زيادة حصة جميع مصادر الطاقة المتجددة والبديلة في مزيج الطاقة
٥٤٣٢١		الحد من الانبعاثات الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري
٥٤٣٢١		زيادة كفاءة استخدام الطاقة إلى أقصى حد
٥٤٣٢١		اعتماد اتجاهات الاستهلاك والإنتاج المستدامة للحد من انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري من الأنشطة غير المرتبطة بالطاقة
٥٤٣٢١		حماية المواطنين من الآثار الصحية السلبية لتغير المناخ
٥٤٣٢١		وجود بنية تحتية وخدمات قادرة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ
٥٤٣٢١		الحفاظ على المساحات الخضراء وزيادتها
		التوافق مع الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠

سيتم قياس الإمكانية العملية للمشروع من خلال تحديد الجدوى الفنية، وجدوى الموارد، وجدوى الجدول الزمني.

٢٣,٢ الإمكانية العملية للمشروع

قياس الجدوى الفنية:

تشير الجدوى الفنية إلى تقييم ما إذا كان يمكن تنفيذ المشروع بنجاح من منظور فني. يشمل ذلك تقييم النقاط التالية:

- المتطلبات الفنية: تحديد ما إذا كانت التكنولوجيا والأدوات والخبرات اللازمة متوفرة لتنفيذ المشروع.
- التحديات الفنية: تحديد العوائق الفنية المحتملة وتحديد ما إذا كان يمكن حلها ضمن نطاق المشروع.
- التوافق: التأكد من أن الحل المقترح متوافق مع الأنظمة أو البنية التحتية الحالية.
- الابتكار والقيود: النظر في ما إذا كانت التكنولوجيا حديثة أو إذا كانت هناك قيود قد تؤثر على المشروع.

مثال: في مشروع بناء، قد تشمل الجدوى الفنية تقييم ملاءمة التربة، توفر الآلات، والامتثال للمعايير الهندسية. قياس جدوى الموارد المتاحة:

١. تحديد جميع الموارد المطلوبة. أولاً: جميع الموارد المطلوبة لإنجاز المشروع:
 - أ. الموارد المالية: التكلفة الإجمالية للمشروع (أعمال البناء، والصيانة، وتكاليف التشغيل، وتكاليف الطوارئ).
 - ب. الموارد البشرية: العمالة المطلوبة، شاملة العمالة الماهرة، ومدراء المشروعات، والمهندسين والمقاولين، وغيرهم.
 - ت. المواد: جميع مواد البناء والمعدات والأدوات والآلات اللازمة.
 - ث. التكنولوجيا: أي موارد تكنولوجية، مثل تقنيات البناء المتخصصة، وبرمجيات إدارة المشروعات، وغيرها.
٢. تقييم مدى توفر الموارد: بمجرد تحديد جميع الموارد المطلوبة، يتم تقييم ما إذا كانت متوفرة أم لا:
 - أ. توافر الموازنة: هل هناك تمويل كافٍ مخصص للمشروع؟ وتنطوي هذه الخطوة على مراجعة الدعم المالي المُقدم من الجهات الحكومية، أو القروض، أو المنح، أو الاستثمارات الخاصة.
 - ب. العمالة الماهرة: هل هناك ما يكفي من المهنيين المؤهلين المتاحين للعمل في المشروع؟ كالمهندسين، أو المقاولين المتخصصين.
 - ت. شراء المواد: هل المواد المطلوبة للمشروع متوفرة محلياً، أو يمكن الحصول عليها بسهولة؟ وعند ضرورة استيراد مواد معينة، ينبغي مراعاة مواعيد التسليم، والتكاليف الإضافية.
 - ث. التكنولوجيا والمعدات: هل التكنولوجيا والآلات المطلوبة متاحة بسهولة، أم ينبغي شراؤها من مورد متخصص؟
٣. تقييم كفاءة التكلفة: تحديد ما إذا كانت الموارد المتاحة فعالة من حيث التكلفة:
 - أ. تقدير التكلفة: إجراء تحليل تفصيلي لتكاليف الموارد المطلوبة. يُمكن استخدام بيانات المشروعات المماثلة السابقة، أو استشارة الموردين، أو استخدام أدوات تقدير التكلفة.
 - ب. تحسين الموارد: التحقق مما إذا كانت هناك فرص لخفض التكاليف دون الإخلال بالجودة، عن طريق استخدام مواد بديلة، أو توظيف العمالة المحلية، أو تأجير المعدات بدلاً من شراؤها.
٤. القيود المفروضة على الموارد: تحديد أي قيود أو عراقيل تحول دون توافر الموارد:
 - أ. المشكلات المتعلقة بسلسلة التوريد: احتمالات تأخر توريد مواد البناء، أو نقصها.
 - ب. نقص العمالة: محدودية العمال المهرة المتاحين في الإطار الزمني المطلوب.
 - ت. فجوات التمويل: مخاطر تجاوز الموازنة المخصصة، أو الانتكاسات المالية غير المتوقعة.
٥. تقييم المخاطر: تقييم المخاطر المرتبطة بالحصول على الموارد واستخدامها:
 - أ. خطط الطوارئ: وضع استراتيجيات لمعالجة المخاطر مثل تجاوز التكاليف، أو نقص المواد، أو الخلافات العمالية. وقد تشمل هذه الخطوة تخصيص الأموال للطوارئ، أو تحديد الموردين البديل.

قياس جدوى الجدول الزمني:

١. وضع جدول زمني مفصل للمشروع: وضع جدول زمني شامل يقسم المشروع إلى المراحل الرئيسية التالية:
 - أ. أنشطة ما قبل الإنشاء: التخطيط، والتصميم، والحصول على الموافقات البيئية.
 - ب. مراحل الإنشاء: الاستحواذ على الأراضي، وإعداد الموقع، ووضع الأساسات، وبناء الطرق، وتركيب المرافق، وما إلى ذلك.
 - ت. أنشطة ما بعد الإنشاء: الاختبار، والفحص، والحصول على الموافقات النهائية.
٢. تحديد المراحل الرئيسية: تحديد المراحل الرئيسية في المشروع. ومن الأمثلة على ذلك:
 - أ. الحصول على كافة موافقات التصميم.
 - ب. الحصول على التصاريح والموافقات التنظيمية.
 - ت. إتمام مراحل مختلفة من الإنشاء (كتسوية الطرق، وأعمال الصرف، وتركيب الالفتات).
 - ث. الفحص النهائي والتسليم.

٣. تقييم مدة المهمة: تقدير مدة كل مهمة وكل مرحلة، بما في ذلك:
- البيانات السابقة: استخدام البيانات السابقة لمشروعات مماثلة لتقدير المدة التي قد يستغرقها كل نشاط.
 - رأي الخبراء: استشارة مدراء المشروعات أو المهندسين ذوي الخبرة الذين عملوا في مشروعات مماثلة للاستفادة من وجات نظرهم.
٤. تقييم تأثير توافر الموارد على الوقت: تقييم كيفية تأثير توافر الموارد على الجدول الزمني لتنفيذ المشروع:
- توافر العمالة والمعدات: هل العمال والآلات والمواد اللازمة للمشروع تكون متاحة عند الحاجة إليها؟ يُمكن أن يؤثر تأخير المشتريات على الجدول الزمني للتنفيذ.
 - مواعيد تسليم المواد: إذا كانت بعض المواد لها مواعيد تسليم طويلة، فقد يؤدي هذا إلى تمديد الجدول الزمني للمشروع.
٥. التخطيط للمخاطر والطوارئ: تقييم المخاطر التي قد تهدد الجدول الزمني للتنفيذ، ووضع خطط الطوارئ، بما في ذلك:
- الأحوال الجوية: خاصة في مشروعات الطرق، إذ يُمكن أن يؤدي الطقس العاصف إلى تأخير أعمال البناء.
 - تأخير استخراج التراخيص: يمكن أن تؤثر التأخيرات في الحصول على الموافقات التنظيمية على تواريخ بدء المشروع.
 - الأحداث غير المتوقعة: قد تؤثر بعض المشكلات، مثل الإضرابات العمالية، أو انقطاع سلسلة التوريد، أو التغييرات السياسية، على الجدول الزمني للتنفيذ.
 - يجب أن يسمح التخطيط للطوارئ بوقت إضافي في حالة التأخير.
 - الوقت الاحتياطي: إضافة وقت احتياطي لكل مهمة أو مرحلة حرجية، بناءً على المخاطر المحتملة.
 - أساليب ضغط الجدول الزمني: يجوز اتباع إضافة المزيد من الموارد إلى المهمة، أو اتباع نهج "التتبع السريع" (أي أداء المهام بالتوازي) لتسريع تنفيذ المشروع، إذا لزم الأمر.
٦. تقييم مخاطر الجدول الزمني
- تقييم احتمالية تأخر الجدول الزمني والتأثير على جدوى المشروع.
 - مصفوفة المخاطر: تصميم مصفوفة لتحديد أولويات المخاطر التي تهدد الجدول الزمني للتنفيذ، بناءً على احتمالات حدوثها، وأثرها المحتمل.
 - استراتيجيات التخفيف: على سبيل المثال، تحديد الموردين الاحتياطيين، أو التأكد من طلب المعدات المهمة مسبقًا.

٢٣,٣ التحليل المالي

يتضمن الجدول التالي خطوات التحليل المالي. لا تحتاج كافة المشروعات إلى تحليل مالي، لكن، يتعين إجراء تحليل اقتصادي لكافة المشروعات. وبالتالي، فإن الخطوة الأولى هي تحديد ما إذا كان من المتوقع أن يكون المشروع مكثفًا ذاتيًا من الناحية المالية من خلال إيراداته (تحصيل الأجرة وما إلى ذلك)؛ وفي هذه الحالة، يتعين إجراء تحليل مالي.

جدول ٢٨: التحليل المالي

الخطوة	الوصف
خطوة رقم (١): تقدير التكلفة المالية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تحديد العناصر ذات الصلة بالتكلفة المالية (والتي قد تشمل: التكلفة الأولية، وتكلفة البناء، وتكلفة التصميم والإشراف، وتكلفة الإدارة، وتكلفة الاستحواذ على الأرض، والنفقات العامة، وبنفقات الصيانة). ▪ وضع خطة الإنفاق لتغطية تكلفة الاستثمار الأولية. ▪ تقدير النفقات العامة السنوية وتكلفة الصيانة.
خطوة رقم (٢): تقدير العوائد المالية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تحديد العناصر ذات العائد المالية (تعريف المياه، وتعريف الكهرباء، وغيرها...)

<ul style="list-style-type: none"> حساب الإيرادات طوال فترة المشروع (مع مراعاة سيناريو انخفاض الإيرادات، وسيناريو ارتفاعها) [على سبيل المثال: تعريف المياه لكل متر مكعب x كمية المياه المستهلكة (بالمتر المكعب) سنويًا] 	
<ul style="list-style-type: none"> إنشاء جدول التدفق النقدي وحساب صافي القيمة الحالية 	خطوة رقم (٣): حساب قيمة صافي القيمة الحالية

إطار ١٩ : صافي القيمة الحالية (NPV) و تحليل التكلفة والفائدة (CBA)

<p>١. صافي القيمة الحالية (NPV)</p> <p>يقيم صافي القيمة الحالية NPV استدامة المشروع المالية من خلال مقارنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة على مر الوقت، مع تعديلها لقيمة المال الزمنية. يساعد في تحديد ما إذا كانت المؤسسة قادرة على استرداد التكاليف وتحقيق الاستقرار المالي.</p> <ul style="list-style-type: none"> قدم ملخصًا للتدفقات النقدية (كلاً من التدفقات الداخلة والخارجة) المتوقعة للمشروع. استخدم معدل خصم واقعي لحساب صافي القيمة الحالية NPV. يجب أن يعكس هذا المعدل تكلفة رأس المال أو معدل العائد المطلوب. <p>تضمنين المعادلة:</p> $NPV = \sum_{t=0}^n \frac{C_t}{(1+r)^t}$ <p>حيث:</p> <ul style="list-style-type: none"> C_t = التدفق النقدي في الوقت t ، r = معدل الخصم، و n = مدة المشروع. <p>تفسير النتيجة:</p> <ul style="list-style-type: none"> صافي القيمة الحالية NPV إيجابي: يشير إلى أن المشروع من المتوقع أن يحقق قيمة وأنه مجدي من الناحية المالية. صافي القيمة الحالية NPV سلبي: يشير إلى أن المشروع سيحقق خسارة صافية. <p>٢. تحليل التكلفة والفائدة (CBA)</p> <p>تعطي المؤسسات العامة الأولوية للمنافع الاجتماعية على الأرباح. يقيم تحليل التكلفة والفائدة CBA ما إذا كانت المنافع الإجمالية للمشروع للمجتمع تفوق تكاليفه الإجمالية. يساعد في تقييم الجدوى الاقتصادية، خاصة للمشاريع الممولة من قبل دافعي الضرائب أو المنح.</p> <p>في هذه الحالة، يجب القيام بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> تحديد بنود وقيمة التكاليف (رأس المال، التشغيل، الصيانة) يشمل ذلك جميع أنواع وبنود التكاليف مثل التكاليف الرأسمالية (مثل الاستثمار الأولي، البناء)، التكاليف التشغيلية (مثل التوظيف، استهلاك الطاقة)، وتكاليف الصيانة (مثل الإصلاحات، النفقات التشغيلية المستمرة). تحديد بنود وقيمة الفوائد/المنافع: يتضمن ذلك تحديد الفوائد/المنافع الإجمالية التي تنتج عن المشروع، والتي يمكن أن تشمل التنمية الاقتصادية (مثل خلق فرص العمل، زيادة الإنتاجية)، التحسينات البيئية (مثل تقليل الانبعاثات، تحسين إدارة الموارد)، ورفاهية المجتمع (مثل تحسين نوعية الحياة، الوصول إلى الخدمات). <p>حساب نسبة الفائدة إلى التكلفة: (B/C)</p> $B/C = \frac{\text{القيمة الحالية للمنافع/الفوائد}}{\text{القيمة الحالية للتكاليف}}$ <p>التفسير:</p> <ul style="list-style-type: none"> $B/C > 1$: المنافع تفوق التكاليف، مما يجعل المشروع مرغوبًا. $B/C = 1$: المنافع تساوي التكاليف، مما يشير إلى حالة التعادل. $B/C < 1$: التكاليف تفوق المنافع، مما يجعل المشروع غير مجدي اقتصاديًا.

يُجرى تحليل العوائد الاقتصادية و البيئية والاجتماعية وفقاً لنوع المشروع^{٢٤}، وتُقاس العوائد ذلك من خلال التحليل التفاضلي (قياس المنظور مع تنفيذ المشروع وبدونه)؛ ويُمكن إجراء هذا القياس من خلال الحساب المباشر أو تقييم المشروع (منظور المواطنين لقيمة المشروع). وتُقاس كذلك من خلال تحليل التأثير المتتالي الناشئ عن إجراء التحليل التفاضلي. لمزيد من التوضيح، في مشروعات الطرق، يشمل التحليل التفاضلي: تكلفة صيانة الطريق، وتوفير وقت الركاب، والحد من الحوادث (الإضرار بالممتلكات، وحالات الوفاة)، أما تحليل التأثير المتتالي فيشمل: الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وينبغي تصنيف جميع المؤشرات حسب النوع، والموقع الجغرافي، ومستوى الدخل، كلما أمكن ذلك.

النهج البديل أ: تقييم العوائد الاقتصادية و البيئية والاجتماعية بالنظر إلى مؤشرات محددة (البديل أ)

جدول ٢٩: تقييم العوائد الاقتصادية و البيئية والاجتماعية بالنظر إلى مؤشرات محددة (البديل أ)

نوع المشروع	البند / المؤشر المتعلق بالعائد	الوصف	الأثر (من خلال تقدير القيمة المالية أو التقييم الاقتصادي)
طرق	الأثر الاقتصادي	تحليل التكاليف والعوائد	تقييم شامل للتكاليف الإجمالية مقابل عوائد المشروع على مدى عمره المتوقع. ويشمل ذلك التكاليف المباشرة (الإنشاء والصيانة) والعوائد المباشرة (تقليل وقت الانتقال وتكاليف تشغيل المركبات)
		قيم العقارات والتطوير العقاري	التغيرات في قيم الأراضي والعقارات في المناطق المحيطة بمشروع الطريق، مما يشير إلى زيادة النشاط الاقتصادي أو جاذبية المنطقة.
		توفير فرص العمل	عدد الوظائف التي وفرها المشروع أثناء مرحلة البناء، وتلك التي وفرها بشكل غير مباشر من خلال تحسين الوصول والفرص الاقتصادية بعد الانتهاء من التنفيذ.
	الأثر الاجتماعي	نشاط الأعمال والنشاط التجاري	التغيرات في عدد الشركات، ونشاط البيع بالتجزئة، والخدمات على طول ممر الطريق، مما يعكس زيادة النشاط الاقتصادي نظراً لتحسن البنية التحتية للطرق.
		كفاءة الخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد	التأثير على تكاليف النقل، والفترة الزمنية المستغرقة لتسليم السلع والخدمات، مما قد يؤثر بشكل كبير على الشركات والصناعات.
		النزوح وإعادة التوطين	عدد الأشخاص أو المجتمعات المحلية التي نزحت بسبب مشروع الطريق، ومدى ملائمة جهود التعويض أو إعادة التوطين.
كباري	الأثر الاقتصادي	آراء المجتمع ومعدل رضا أفراد	تصور ومدى رضا المجتمعات المحلية عن مشروع الطريق وتأثيراته على حياتهم اليومية.
		إمكانية الوصول إلى الأسواق والخدمات	تحسين الوصول إلى الأسواق والمدارس وخدمات الرعاية الصحية، مما قد يعزز جودة حياة السكان.
		اضطراب النظام البيئي	تقييم التغيرات في النظم البيئية المحلية، وموائل الحياة البرية، والتنوع البيولوجي الناتجة عن أعمال البناء وزيادة حركة المرور.
	الأثر البيئي	مستويات التلوث	التغيرات في جودة الهواء والماء والتربة المحلية بسبب زيادة انبعاثات المركبات، وجريان المياه من أسطح الطرق، والملوثات الأخرى المرتبطة باستخدام الطرق.
		البصمة الكربونية	التأثير على انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري نتيجة زيادة حركة المرور، والتغيرات في أنماط استخدام الأراضي
		الأثر الاقتصادي	مثل مشروعات الطرق
إمدادات الطاقة	الأثر الاقتصادي	مثل مشروعات الطرق	
		مثل مشروعات الطرق	
		مثل مشروعات الطرق	
إمدادات الطاقة	تحليل التكاليف والعوائد	تقييم تفصيلي للتكاليف الإجمالية مقابل العوائد الاقتصادية لمشروع إمداد الطاقة، والتي تشمل تكاليف رأس المال، وتكاليف التشغيل، والقيمة الاقتصادية للكهرباء الموثوقة.	

^{٢٤} يتضمن الملحق ٥ أنواع/فئات المشروعات

نوع المشروع	البند / المؤشر المتعلق بالعائد	الوصف	الأثر (من خلال تقدير القيمة المالية أو التقييم الاقتصادي)
	الأثر على الشركات والمشروعات المحلية	التغيرات في إنتاجية وربحية الشركات بسبب تحسين إمداد الطاقة، مما يساعد على زيادة فترة التشغيل، وتحسين التصنيع، وزيادة كفاءة العمليات.	
	توفير فرص العمل	عدد فرص العمل التي تم توفيرها أثناء مرحلة البناء، والعمليات المستمرة، وكذلك تلك التي توفرت بشكل غير مباشر نتيجة تحسين إمدادات الطاقة.	
	زيادة المخرجات الصناعية	ارتفاع معدل الإنتاج الصناعي نتيجة لتوفير طاقة أكثر موثوقية وكفاية، مما أسهم في النمو الاقتصادي.	
	الاستثمار الأجنبي	زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، أو الاستثمار المحلي في المناطق التي شهدت تحسناً في إمدادات الطاقة، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى تحسين البنية التحتية.	
	زيادة دخل الأسرة	التأثير على دخول الأسر، وخاصة في المناطق الريفية، أو المناطق التي تعاني من نقص الخدمات، حيث تعمل الطاقة الموثوقة على تمكين الأنشطة الاقتصادية الجديدة، أو تحسين الأنشطة القائمة.	
الأثر الاجتماعي	تحسين جودة الحياة	تغير ظروف المعيشة، مثل تحسين الإضاءة، ومرافق الطهي، والوصول إلى الأجهزة الحديثة، والتي يمكن أن تؤدي إلى تحسين الصحة والسلامة.	
	التعليم والتمكين	التأثير على التعليم، بما في ذلك ساعات الدراسة الأطول بسبب تحسن الإضاءة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس.	
	الصحة والسلامة	تحسين النتائج الصحية نتيجة لخفض تلوث الهواء داخل المنازل (من خلال تقليل الاعتماد على مصابيح الكيروسين)، وتحسين الخدمات الطبية بفضل توفير الطاقة الموثوقة.	
	تعقيبات المجتمع ورضاه	إجراء المسوحات، أو تنفيذ آليات التغذية الراجعة الأخرى لتقييم مدى رضا المجتمع عن تحسينات إمدادات الطاقة والعوائد الملموسة المحققة.	
الأثر البيئي	خفض الانبعاثات	قياس معدل الانخفاض في انبعاثات الغازات المسببة للانبعاثات الحراري، والملوثات الأخرى، بسبب التحول إلى مصادر طاقة أنظف، أو توليد الطاقة بطرق أكثر كفاءة.	
	استخدام الأراضي وتأثيرها على النظام البيئي	تغيير استخدام الأراضي وتأثيرها على النظم البيئية المحلية، وخاصة بالنسبة لمشروعات الطاقة واسعة النطاق، مثل السدود الكهرومائية أو مزارع الرياح.	
	كفاءة استخدام الموارد	تحسين كفاءة استخدام الموارد، مثل استخدام المياه في مشروعات الطاقة الكهرومائية، أو الغاز الطبيعي، في محطات الدورة المركبة، مما يُسهم في تحقيق الاستدامة.	
إمدادات المياه	إدارة النفايات	معالجة النفايات الناتجة عن توليد الطاقة، مثل الرماد الناتج عن محطات توليد الطاقة العاملة بالفحم، أو الحرارة المهذرة من محطات توليد الطاقة الحرارية، وأثرها على البيئة.	
	الأثر الاقتصادي	تغيير تكلفة المياه بالنسبة للمستهلكين، والتي قد تعكس تحسن الكفاءة، أو زيادة الوصول إلى خدمات المياه المدعومة.	
	تحليل التكاليف والعوائد	تقييم يقارن بين إجمالي تكاليف المشروع (البناء، والتشغيل، والصيانة) والعوائد الاقتصادية المحققة منه (تحسين الصحة، وتوفير الوقت، وزيادة الإنتاجية).	
	الأثر على الزراعة	زيادة الإنتاجية الزراعية نتيجة لتحسن أساليب الري، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية المحاصيل، وتعزيز الأمن الغذائي، وزيادة دخل المزارعين.	
	تنمية الأعمال	نمو الشركات والصناعات المحلية نتيجة لإمدادات المياه الموثوقة، والتي يمكن أن تمكن الشركات الجديدة وتعزز الشركات القائمة.	
	توفير فرص العمل	عدد فرص العمل التي تم توفيرها أثناء مرحلة البناء، والعمليات المستمرة، وكذلك تلك التي توفرت بشكل غير مباشر نتيجة تحسين توافر المياه.	

نوع المشروع	البند / المؤشر المتعلق بالعائد	الوصف	الأثر (من خلال تقدير القيمة المالية أو التقييم الاقتصادي)
	زيادة دخل الأسرة	زيادة دخل الأسرة نتيجة لانخفاض تكاليف الرعاية الصحية وتوفير الوقت والفرص الاقتصادية الجديدة التي تتيحها إمكانية الوصول الموثوق إلى المياه.	
	زيادة قيم العقارات	زيادة قيم العقارات في المناطق التي تتمتع بإمدادات مياه موثوقة، مما يعكس تحسن ظروف المعيشة وجاذبية المنطقة.	
الأثر الاجتماعي	تحسين جودة الحياة	تحسينات عامة في ظروف المعيشة، مثل تعزيز النظافة، وتخفيف التوتر، وتعزيز الرفاهية بسبب الوصول الموثوق إلى المياه.	
	تمكين المجتمع وتنمية المهارات، وتمكين الأفراد.	إشراك المجتمعات المحلية في إدارة المياه، مما يؤدي إلى زيادة الملكية، وتمكين المهارات، وتمكين الأفراد.	
	إعادة التوطين والنزوح	عدد الأشخاص النازحين بسبب المشروع (إن وجد)، وفعالية جهود إعادة التوطين، بما في ذلك دفع التعويضات، واستعادة سبل كسب العيش.	
	الرضا والقبول	إجراء المسوحات، وتنفيذ آليات التغذية الراجعة لتقييم مدى رضا السكان المحليين عن مشروع إمدادات المياه ونتائجه.	
الأثر البيئي	استدامة مصادر المياه	تقييم استدامة مصادر المياه المستغلة، وتقييم أثر المشروع على طبقات المياه الجوفية، والأنهار، والبحيرات، والنظم البيئية.	
	صحة النظام البيئي	أثر استخراج المياه، والبنية التحتية لإمدادات المياه، على النظم البيئية المحلية، وكذا التغيرات في جودة الموائل، والتنوع البيولوجي، والأنواع المختلفة.	
	كفاءة استخدام المياه	تحسين كفاءة استخدام المياه، بالحد من فقدان المياه بسبب تسربها، وممارسات الري الأكثر كفاءة، وتبني تكنولوجيات توفير المياه.	
	التلوث وإدارة النفايات	أثر المشروع على مستويات التلوث المحلية، وخاصة فيما يتعلق بإدارة مياه الصرف الصحي، ومنع تلوث مصادر المياه.	
	البصمة الكربونية	البصمة الكربونية الإجمالية لمشروع إمداد المياه، مع الأخذ في الاعتبار استخدام الطاقة في أعمال الضخ، والمعالجة، والتوزيع، فضلاً عن أي تخفيضات في الانبعاثات نتيجة لتحسين الكفاءة.	
صرف صحي	تحليل التكاليف والعوائد	تقييم يقارن بين إجمالي تكاليف المشروع (البناء، والتشغيل، والصيانة) والعوائد الاقتصادية المحققة منه (تحسين الصحة العامة، وخفض تكاليف تنظيف البيئة، وزيادة قيمة العقارات).	الأثر الاقتصادي
	التأثير على تكاليف الصحة العامة	خفض تكاليف الرعاية الصحية المرتبطة بالأمراض المنقولة بالمياه، والأمراض الأخرى الناجمة عن تردي أنظمة الصرف الصحي، مما يعكس تحسن نواتج الصحة العامة.	
	ارتفاع قيمة العقارات	ارتفاع قيمة العقارات في المناطق التي تحظى بخدمات شبكة الصرف الصحي، مما يدل على تحسن الظروف المعيشية، وانخفاض المخاطر البيئية.	
	الإنتاجية الاقتصادية	تحقيق مكاسب في الإنتاجية نتيجة لتحسن صحة السكان، نظراً لانخفاض عدد أيام الغياب بسبب المرض، وتحسن الظروف الصحية العامة، مما يساهم في عدم التغيب عن العمل.	
	توفير فرص العمل	عدد فرص العمل التي تم توفيرها أثناء مرحلة البناء، والعمليات المستمرة، وكذلك تلك التي توفرت بشكل غير مباشر نتيجة خلق بيئة أنظف، وقوة عاملة أكثر صحة.	
	التنمية السياحية والتجارية	زيادة الأنشطة السياحية والتجارية في المناطق التي تتمتع بتحسين شبكات وأنظمة الصرف الصحي، حيث تجذب البيئات الأكثر نظافة المزيد من الزوار، والشركات، والمشروعات.	
	الإنتاجية الزراعية	التأثير على الإنتاجية الزراعية، وخاصة حيث يتم استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للري، وتعزيز إعادة استخدام المياه، والحد من ندرتها.	
الأثر الاجتماعي	تحسين جودة الحياة	تحسينات عامة في ظروف المعيشة، كالعيش في بيئة أكثر نظافة، والحد من التعرض لمسببات الأمراض، وتحسين ممارسات النظافة.	

نوع المشروع	البند / المؤشر المتعلق بالعائد	الوصف	الأثر (من خلال تقدير القيمة المالية أو التقييم الاقتصادي)
	المشاركة المجتمعية والرضا	إجراء المسوحات، وتنفيذ آليات التغذية الراجعة لتقييم مدى رضا السكان المحليين عن مشروع الصرف الصحي، بما في ذلك تصورات السلامة، والنظافة، والراحة.	
	المساواة بين الجنسين	التأثيرات الإيجابية على المساواة بين الجنسين، وخاصة من خلال الحد من المخاطر الصحية، وتحسين وصول النساء والفتيات إلى شبكات الصرف الصحي، مما قد يعزز مشاركتهن في التعليم، وانضمامهن للقوى العاملة.	
	إعادة التوطين والنزوح	عدد الأشخاص النازحين بسبب المشروع (إن وجد)، وفعالية جهود إعادة التوطين، بما في ذلك دفع التعويضات، واستعادة سبل العيش.	
	الاستقرار والتماسك المجتمعي	الاستقرار الاجتماعي المعزز بسبب تحسين البنية التحتية للصرف الصحي، والحد من النزاعات على الموارد، وتحسين صحة المجتمع وسلامته.	
الأثر البيئي	الحد من تلوث المياه	انخفاض مستويات الملوثات (مثل النترات، والفوسفات، والمواد المسببة للأمراض) في المسطحات المائية، مما يؤدي إلى تحسين نوعية المياه وتحسين النظم البيئية المائية.	
	تحسين صحة التربة	الحد من تلوث التربة بمياه الصرف الصحي غير المعالجة، وبالتالي ضمان تعزيز صحة التربة، وزيادة الإنتاجية الزراعية.	
	استعادة النظام البيئي	الآثار الإيجابية على النظم البيئية المحلية، مثل تعافي تجمعات الأسماك والأراضي الرطبة وغيرها من الموائل الطبيعية التي تدهورت في السابق بسبب تلوث مياه الصرف الصحي.	
	إعادة استخدام المياه العادمة	مدى إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة بأمان في أعمال الري، أو العمليات الصناعية، أو غيرها من الأغراض، مما يسهم في الحفاظ على المياه، وكفاءة استخدام الموارد.	
	البصمة الكربونية	البصمة الكربونية الإجمالية لعملية معالجة مياه الصرف الصحي، مع مراعاة استخدام الطاقة في محطات المعالجة والجهود المبذولة للحد من الانبعاثات من خلال التقنيات الخضراء.	
	تغيير تكلفة الخدمات الإنترنت، أو المكالمات الهاتفية، أو خطط البيانات.	تغيير تكلفة خدمات الاتصالات للمستهلكين، من خلال تخفيض أسعار الإنترنت، أو المكالمات الهاتفية، أو خطط البيانات.	
اتصالات	تأثير اقتصادي	تقييم يقارن بين إجمالي تكاليف المشروع (البناء، والتشغيل، والصيانة) والعوائد الاقتصادية المحققة منه (تحسين الصحة العامة، وتوفير فرص العمل، وتحسين كفاءة الأعمال، وزيادة الوصول إلى الأسواق).	
	الأثر على الأعمال والتجارة	نمو الأعمال التجارية، وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة لتحسين البنية التحتية للاتصالات، وبالتالي زيادة المبيعات، وتحسين الوصول إلى السوق، والكفاءة التشغيلية.	
الأثر الاجتماعي	توفير فرص العمل	عدد فرص العمل التي تم توفيرها أثناء مرحلة البناء، والعمليات المستمرة، وكذلك تلك التي توفرت بشكل غير مباشر نتيجة تحسن خدمات الاتصالات (الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا، والتجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية).	
	الاستثمار الأجنبي	زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، أو الاستثمار المحلي في المناطق التي شهدت تحسناً في البنية التحتية للاتصالات، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى تحسين الربط، وفرص إقامة أعمال تجارية.	
	تحسين جودة الحياة	تحسينات عامة في ظروف المعيشة، نظراً لتحسين الوصول إلى المعلومات، والخدمات، والفرص التي تتيحها تكنولوجيا الاتصالات.	
	المشاركة المدنية والحوكمة	زيادة المشاركة المدنية والشفافية في الحوكمة، من خلال تيسير الوصول إلى المعلومات، ومنصات التواصل الاجتماعي، وقنوات الاتصال، لجمع تعقيبات المواطنين.	
	تمكين المجتمع	تمكين المجتمعات بتوفير أدوات اتصال أفضل، وتمكين المجتمعات من تنظيم حقوقها والدفاع عنها، والمشاركة في عمليات صنع القرار.	

نوع المشروع	البند / المؤشر المتعلق بالعائد	الوصف	الأثر (من خلال تقدير القيمة المالية أو التقييم الاقتصادي)
	استهلاك الطاقة	تحليل استهلاك الطاقة في البنية التحتية للاتصالات، وخاصةً فيما يتعلق بأثر مراكز البيانات، وعمليات الشبكة، واستخدام الأجهزة على البيئة.	
	إدارة النفايات الإلكترونية	أثر المشروع على النفايات الإلكترونية، والجهود المبذولة للحد من معدات الاتصالات القديمة، أو العتيقة، وإعادة تدويرها، وإدارة كيفية التخلص منها.	
	البصمة الكربونية	البصمة الكربونية الشاملة للبنية التحتية للاتصالات، مع وضع العوامل في الاعتبار مثل استخدام الطاقة في مراكز البيانات، وعمليات الشبكة، والجهود المبذولة للحد من الانبعاثات من خلال التكنولوجيا الخضراء.	
	الرصد البيئي	استخدام تقنيات الاتصالات للرصد البيئي وإدارة البيئة، كالتصوير عبر الأقمار الصناعية، وشبكات الاستشعار، وتحليلات البيانات لتتبع التغيرات البيئية	
المباني الحكومية والمنشآت العامة	تحليل التكاليف والعوائد	تقييم يقارن بين إجمالي تكاليف المشروع (البناء، والتشغيل، والصيانة) والعوائد الاقتصادية المحققة منه (توفير فرص العمل، وزيادة كفاءة الخدمات، والمدخرات طويلة المدى).	
	توفير فرص العمل	عدد فرص العمل التي تم توفيرها أثناء مرحلة البناء، والعمليات المستمرة، وكذلك تلك التي توفرت بشكل غير مباشر نتيجة تحسن الخدمات العامة والبنية التحتية.	
	محاكاة النشاط الاقتصادي	أثر المشروع على النشاط الاقتصادي المحلي، بما في ذلك زيادة فرص العمل، ونمو قيمة العقارات في المناطق المحيطة بموقع المشروع، وجذب الاستثمار إلى المنطقة.	
	زيادة قيمة العقارات	ارتفاع قيمة العقارات في المناطق المحيطة بالمرافق العامة الجديدة أو المحسنة، مما يعكس تحسن المرافق العامة والبنية التحتية.	
	تحسين جودة الحياة	تحسينات عامة في نوعية حياة السكان، بسبب تحسن الوصول إلى الخدمات الحكومية والمرافق العامة والبنية التحتية.	
	العدالة الاجتماعية والشمول الاجتماعي	مساهمة المشروع في الحد من التفاوت في الوصول إلى الخدمات والمرافق العامة، وخاصة بالنسبة للسكان المهمشين أو الذين يعانون من نقص الخدمات.	
	إشراك ومشاركة العامة	زيادة المشاركة العامة في الحياة المدنية، بفضل توافر الأماكن العامة التي يسهل الوصول إليها والأماكن المريحة.	
	تحسين القدرات	(معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، والقدرة على التعلم، وما إلى ذلك)	
	اكتساب مهارات جديدة	تعلم التقنيات اللازمة لمجريات الحياة، واكتساب الخبرة الاجتماعية	
	زيادة الدخل	زيادة دخل الأشخاص (زيادة الأجور مدى الحياة)	
الأثر الاقتصادي	تحليل التكاليف والعوائد/المنافع	تقييم شامل للتكاليف الإجمالية مقابل الفوائد/المنافع للمشروع طوال فترة عمره المتوقع. يشمل ذلك التكاليف المباشرة (البناء، الصيانة) والفوائد المباشرة (زيادة النواتج التعليمية - زيادة فرص العمل).	
	الأثر على تنمية القوى العاملة	المساهمة في تنمية القوى العاملة الماهرة والمتعلمة، مما يساهم في توفير فرص عمل أفضل، وأجور أعلى، وزيادة النمو الاقتصادي.	
	زيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	دور التعليم في دفع النمو الاقتصادي، والذي ينعكس غالبًا في زيادة الإنتاجية، وزيادة مساهمات الأفراد المتعلمين في الناتج المحلي الإجمالي.	
	زيادة الدخل	زيادة متوسط دخل الأفراد الذين يستفيدون من تحسين التعليم، مما يشير إلى العوائد الاقتصادية طويلة المدى للتعليمي العالي.	
الأثر الاجتماعي	الحد من الفقر	انخفاض مستويات الفقر نتيجة لزيادة فرص الحصول على التعليم الجيد، وبالتالي تحسين فرص العمل والحراك الاقتصادي.	
	تحسين جودة الحياة	تحسينات عامة في نوعية حياة السكان، إذ يساعد التعليم على تحسين فرص العمل، وتعزيز الصحة، والنتائج الاجتماعية للأفراد والأسر.	

نوع المشروع	البند / المؤشر المتعلق بالعائد	الوصف	الأثر (من خلال تقدير القيمة المالية أو التقييم الاقتصادي)
	تنمية المجتمع	دور التعليم في دفع عجلة التنمية المجتمعية، من خلال خفض معدلات الجريمة، وتحسين الصحة العامة، وتعزيز القيادة المحلية.	
	المساواة والشمول	أثر مشروعات التعليم على الحد من التفاوت في الحصول على فرص التعليم، وخاصة بالنسبة للفئات المهمشة، مثل الأسر منخفضة الدخل، والأقليات العرقية، والأشخاص أصحاب الهمم	
الأثر البيئي	كفاءة استخدام الموارد	تحسينات في كفاءة الموارد داخل المؤسسات التعليمية، مثل خفض استهلاك المياه والطاقة، وتوليد النفايات، وتعزيز برامج إعادة تدوير النفايات.	
الصحة	تحليل التكاليف والعوائد/المنافع	تقييم شامل للتكاليف الإجمالية مقابل الفوائد/المنافع للمشروع طوال فترة عمره المتوقع. يشمل ذلك التكاليف المباشرة (البناء، الصيانة) والفوائد المباشرة (خفض معدلات الوفاة)	الأثر الاقتصادي
	نفقات الرعاية الصحية	التغيرات في الإنفاق على الرعاية الصحية، العامة والخاصة، بما في ذلك الإنفاق على البنية التحتية، والكادر الصحي، والأدوية.	
	الإنتاجية الاقتصادية	زيادة الإنتاجية الاقتصادية نتيجة لتحسن صحة السكان، نظرًا لانخفاض عدد أيام الغياب بسبب المرض، وقضاء الأفراد مدة أطول من حياتهم في العمل، وتعزيز مشاركة القوى العاملة.	
	خلق فرص العمل	زيادة فرص العمل في قطاع الرعاية الصحية، مثل وظائف الكادر الطبي المتخصص، والفريق الإداريين، وفريق الخدمات المساعدة	
	التغطية التأمينية	زيادة عدد الأفراد الذين يتمتعون بتغطية تأمينية صحية، مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق على الصحة من الجيوب الخاصة، والحوافز المالية التي تحول دون حصول السكان على الرعاية الصحية.	
	تقليل نفقات الرعاية الصحية	انخفاض تكاليف الرعاية الصحية الإجمالية نتيجة للإجراءات الوقائية، وبروتوكولات العلاج الفعالة، وتقليل عبء المرض.	
	تحسين جودة الحياة	تحسينات عامة في نوعية حياة السكان، نظرًا لتحسن أوضاعهم الصحية، بما يشمل زيادة متوسط العمر المتوقع، وانخفاض معدلات الإعاقة، وتعزيز السلامة.	الأثر الاجتماعي
	إدارة النفايات	تحسين إدارة النفايات الطبية، بما في ذلك التخلص السليم من المواد الخطرة، وبرامج إعادة التدوير، ومبادرات الحد من النفايات.	الأثر البيئي
	ممارسات الرعاية الصحية المستدامة	تنفيذ الممارسات المستدامة بيئيًا في المرافق الصحية، مثل المباني الموفرة للطاقة، والحد من النفايات، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة.	
	النقل	تحليل التكاليف والعوائد/المنافع	تقييم شامل للتكاليف الإجمالية مقابل الفوائد/المنافع للمشروع على مدار عمره المتوقع. يشمل ذلك التكاليف المباشرة (البناء، الصيانة) والفوائد المباشرة (تقليل وقت السفر، تكاليف تشغيل المركبات)
توفير فرص العمل		عدد الوظائف التي يتم إنشاؤها خلال مرحلة البناء والعمليات المستمرة، بالإضافة إلى الوظائف التي تنتج بشكل غير مباشر نتيجة لبيئة أنظف وقوى عاملة أكثر صحة.	
زيادة قيم العقارات		زيادة قيم العقارات في المناطق المحيطة بالبنية التحتية الجديدة أو المحسنة للنقل والمواصلات، مما يعكس تحسين إمكانية الوصول وجاذبية المنطقة.	
كفاءة نقل البضائع		تحسين كفاءة نقل البضائع، وكذا تقليل أوقات التسليم، وانخفاض تكاليف النقل للشركات، وزيادة القدرة على نقل البضائع.	
الاستثمارات العامة والخاصة		مستوى استثمار القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للنقل، مما يدل على جاذبية المشروع، والعوائد الاقتصادية الملموسة المحققة منه.	
تحسين جودة الحياة		تحسينات عامة في نوعية حياة السكان، نظرًا لإمكانية الحصول على الوظائف، والخدمات، والوسائل الترفيهية.	الأثر الاجتماعي
الأمن والأمان		تحسين السلامة العامة والأمن، بما في ذلك معابر المشاة الأكثر أمانًا، وتحسين الإضاءة، وتحسين أوقات الاستجابة للطوارئ.	

نوع المشروع	البند / المؤشر المتعلق بالعائد	الوصف	الأثر (من خلال تقدير القيمة المالية أو التقييم الاقتصادي)
	ربط المجتمع	تعزيز الروابط الاجتماعية والتماسك المجتمعي، وخاصة في المناطق التي تعمل فيها مشروعات النقل على تحسين الوصول إلى الأماكن العامة والمرافق المجتمعية.	
الأثر البيئي	تقليل الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري	انخفاض الانبعاثات الناتجة عن المركبات بسبب سلاسة حركة المرور، وزيادة استخدام وسائل النقل العام، وتبني التقنيات الأكثر نظافة.	
	كفاءة استخدام الطاقة	تحسين كفاءة استخدام الطاقة داخل شبكة النقل، مثل استخدام المركبات الكهربائية، وأنظمة النقل الموفرة للطاقة، واتباع ممارسات البناء الأخضر عند تطوير البنية التحتية.	
الإسكان	تحليل التكاليف والعوائد/المنافع	تقييم شامل للتكاليف الإجمالية مقابل الفوائد/المنافع للمشروع خلال عمره المتوقع. يشمل ذلك التكاليف المباشرة (البناء، الصيانة) والفوائد المباشرة (زيادة قيم الأراضي والممتلكات).	الأثر الاقتصادي
	توفير فرص العمل	عدد الوظائف التي يتم إنشاؤها خلال مرحلة البناء والعمليات المستمرة، بالإضافة إلى الوظائف التي تنتج بشكل غير مباشر نتيجة لبيئة أنظف وقوى عاملة أكثر صحة.	
	تغير قيمة العقارات	ارتفاع قيمة العقارات في المنطقة المحيطة بمشروع الإسكان، مما يعكس زيادة جاذبية المنطقة والرغبة في العيش فيها.	
	جاذبية الاستثمار	مدى قدرة مشروع الإسكان على جذب استثمارات إضافية، بما في ذلك تطوير البنية التحتية والمشروعات التجارية.	
الأثر الاجتماعي	تحسين جودة الحياة	تحسينات عامة في نوعية حياة السكان، من خلال تحسين ظروف المعيشة، وتخفيف التوتر وزيادة السلامة.	
	العدالة الاجتماعية	التقدم في مجال العدالة الاجتماعية، بما في ذلك تحسين فرص حصول الفئات المهمشة، أو منخفضة الدخل على السكن المناسب، والحد من التفاوت في فرص الإسكان.	
	الاستقرار الأسري	تأثيرات إيجابية على استقرار الأسرة، مثل تقليل الازدحام، وتحسين البيئة المنزلية، وتقديم دعم أفضل لنمو الأطفال.	
الأثر البيئي	شهادات المباني الخضراء	اعتماد شهادات ومعايير البناء الأخضر، مثل LEED أو BREEAM، التي تشير إلى ممارسات البناء الصديقة للبيئة.	
	استهلاك الطاقة	تقليل استهلاك الطاقة نظراً لاستخدام تقنيات موفرة للطاقة، والحرص على التصميم المستدام.	
	البصمة الكربونية	خفض البصمة الكربونية لوحدة الإسكان، بما في ذلك التدابير الرامية إلى خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتعزيز الاستدامة.	
الشباب والرياضة	المحفزات الاقتصادية المحلية	الأثر على الشركات والخدمات المحلية بسبب زيادة النشاط الناتج عن الفعاليات، والبطولات، والمرافق الرياضية.	الأثر الاقتصادي
	توليد الإيرادات	توليد الإيرادات من خلال إقامة الفعاليات، وأنشطة الرعاية، وإقامة الشركات، وكذا الإيرادات المحققة من مبيعات التذاكر والسلع والمنح.	
	جاذبية الاستثمار	مدى قدرة المشروع على جذب استثمارات إضافية، مثل صفقات الرعاية، والتمويل المجتمعي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.	
	توفير التكلفة	إمكانية تحقيق وفورات في التكاليف نتيجة اتباع أنماط حياة أكثر صحة، وانخفاض معدلات الجريمة، وتحسين الأداء الأكاديمي بين المشاركين الشباب.	
الأثر الاجتماعي	انخفاض معدلات الجريمة والانحراف	انخفاض معدلات الجريمة وانحراف الأحداث نتيجة لإشراك الشباب في الأنشطة البناءة، وخلق نماذج إيجابية يحتذى بها.	
	المشاركة المدنية	زيادة المشاركة المدنية والمشاركة المجتمعية بين الشباب، بما في ذلك المشاركة في الخدمة المجتمعية والمبادرات المحلية.	
	الإثراء الثقافي	المساهمة في الإثراء الثقافي من خلال البرامج الرياضية المتنوعة، بما في ذلك التعرف على ثقافات وتقاليد مختلفة.	

نوع المشروع	البند / المؤشر المتعلق بالعائد	الوصف	الأثر (من خلال تقدير القيمة المالية أو التقييم الاقتصادي)
الأثر البيئي	تصميم المرفق المستدام	اعتماد ممارسات التصميم، والبناء المستدامة للمرافق الرياضية، بما في ذلك أنظمة كفاءة استخدام الطاقة، والحد من النفايات، وشهادات البناء الأخضر.	
	المساحات الخضراء	إنشاء أو تعزيز المساحات الخضراء والمناطق الترفيهية، مما يسهم في جودة البيئة المحلية، وتوفير جو ممتع للعامة.	
ثقافي	تحليل التكاليف والعوائد/المنافع	تقييم شامل للتكاليف الإجمالية مقابل الفوائد/المنافع للمشروع خلال عمره المتوقع. يشمل ذلك التكاليف المباشرة (البناء، الصيانة) والفوائد المباشرة (زيادة الأعمال المحلية).	
	توفير فرص العمل	عدد الوظائف التي يتم إنشاؤها خلال مرحلة البناء والعمليات المستمرة، بالإضافة إلى الوظائف التي تنتج بشكل غير مباشر عن المشروع.	
	المحفزات الاقتصادية المحلية	الأثر على الشركات والخدمات المحلية، مثل زيادة الإقبال على المطاعم، والفنادق، والمتاجر، نتيجة للعروض والفعاليات الثقافية.	
	توليد الإيرادات	توليد الإيرادات من مبيعات التذاكر، واشتراكات العضوية، وأنشطة الرعاية، والمنح، مما يسهم في الاستدامة المالية للمشروعات الثقافية.	
	الأثر على السياحة	تعزيز الأنشطة السياحية، والإنفاق المرتبط بها، نتيجة للعروض والفعاليات الثقافية، بما يشمل أعداد الزوار والنفقات.	
	قيم العقارات	ارتفاع قيمة العقارات في المنطقة بالمرافق أو الفعاليات الثقافية، مما يعكس زيادة جاذبية المنطقة والرغبة في العيش فيها.	
	جاذبية الاستثمار	مدى قدرة المشروع الثقافي على جذب استثمارات إضافية، بما في ذلك التمويل الخاص، والرعاية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.	
	السلامة الشخصية	تحسين الصحة الشخصية، والصحة النفسية، نتيجة للمشاركة في الأنشطة الثقافية، مما يسهم في تقليل التوتر، وزيادة السعادة.	
	المهارات الاجتماعية والمشاركة	تعزيز المهارات الاجتماعية والمشاركة المجتمعية من خلال المشاركة في الأنشطة الثقافية، ومن بينها العمل الجماعي، والتواصل، والتطوع.	
	الهوية والتمثيل	الأثر على الهوية الثقافية والتمثيل الثقافي، بما في ذلك تمكين المجموعات المتنوعة، والحفاظ على التقاليد الثقافية.	
الأثر البيئي	محو الأمية الثقافية	زيادة أنشطة محو الأمية الثقافية والتقدير بين المشاركين، والمساعدة في تعزيز فهمهم للتقاليد والممارسات الثقافية المختلفة.	
	شهادات المباني الخضراء	الحصول على شهادات المباني الخضراء للمرافق الثقافية، شاملة التصميم الموفرة للطاقة، وطرق البناء المستدامة.	
	إدارة الموارد	الإدارة الفعالة للموارد في المرافق والفعاليات الثقافية، مثل موارد الطاقة والمياه.	

النهج (ب): نهج بديل لحساب العائد على الاستثمار الاجتماعي: مثال لمشروعات الطرق

جدول ٣٠: نهج بديل لحساب العائد على الاستثمار الاجتماعي: مثال لمشروعات الطرق (البديل ب)

الأثر الإجمالي	الأهمية منخفضة/متوسطة/مرتفعة	الحجم منخفض/متوسط/مرتفع	المدة دائم/مؤقت	الطبيعة سلبية / إيجابية	النوع مباشر / غير مباشر	الأثر الاقتصادي
						قيم العقارات والتطوير العقاري
						توفير فرص العمل
						نشاط الأعمال والنشاط التجاري
						كفاءة الخدمات اللوجستية وسلسلة التوريد

						النزوح وإعادة التوطين	الأثر الاجتماعي
						آراء وتعقيبات المجتمع	
						إمكانية الوصول إلى الأسواق والخدمات	
						اضطراب النظام البيئي	الأثر البيئي
						مستويات التلوث	
						البصمة الكربونية	

الخطوة ٢٣-٤ قياس الأثر الاقتصادي - الاجتماعي

البديل أ: تقييم العائد على الاستثمار الاجتماعي

قياس الأثر عن طريق جمع كافة العوائد المبينة في المؤشرات أعلاه. في مشروعات الطرق على سبيل المثال - يلزم جمع الأثر الاقتصادي (تحليل التكاليف والعوائد، وقيم العقارات، والتطوير العقاري، وخلق فرص العمل، ونشاط الأعمال والنشاط التجاري، والخدمات اللوجستية، وكفاءة سلسلة التوريد)، والأثر الاجتماعي (النزوح وإعادة التوطين، وتعقيبات المجتمع ومدى رضاه، والوصول إلى الأسواق والخدمات) والأثر البيئي (اضطراب النظام البيئي، ومستويات التلوث، والبصمة الكربونية)، ثم طرح الأثار السلبية منها، ثم إضافة الأثار الإيجابية إلى الإجمالي. وعليه يكون الإجمالي، هو الأثر الاجتماعي والاقتصادي. تتضمن عملية التنفيذ تحويل كل فائدة إلى مصطلحات مالية، مما يسمح بإجراء مقارنة متسقة بين أنواع مختلفة من الأثر. وفيما يلي بعض الأساليب الشائعة لهذا التحويل:

- **قيمة الوقت:** استخدام التقديرات الاقتصادية (مثل معدلات الأجور أو القيمة الوطنية للوقت) لترجمة توفير الوقت إلى مصطلحات نقدية. بمعنى أنه إذا أسهم طريقاً ما في تقليل وقت الانتقال بمقدار ٢٠ دقيقة لكل رحلة لمئة ألف راكب سنويًا، فسيتم تحويل إجمالي الوقت الموفر إلى نقود بناءً على قيمة الوقت بالساعة.
 - **تكلفة الحوادث:** حساب توفير التكاليف من انخفاض معدلات الحوادث باستخدام البيانات المُجمعة حول متوسط تكلفة الحوادث (بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالمتملكات، وتكاليف الرعاية الصحية، وفقدان الإنتاجية، وما إلى ذلك). على سبيل المثال، تترجم حوادث الطرق الأقل إلى انخفاض تكاليف الرعاية الصحية، وخسائر رأس المال البشري.
 - **تكاليف تشغيل المركبات:** تحديد التكلفة الموفرة من تحسين حالة الطرق. ويمكن أن تشمل الوفورات توفير الوقود، وتكاليف الصيانة المنخفضة، وانخفاض إهلاك المركبات.
 - **الأثار البيئية:** استثمار العوائد البيئية مثل الحد من تلوث الهواء (بناءً على تقديرات التكلفة المجتمعية لكل طن من ثاني أكسيد الكربون أو الملوثات الأخرى التي يتم تجنبها). غالبًا ما تنشر الحكومات أرقامًا للتكلفة الاجتماعية للكربون أو الملوثات الأخرى، فيمكن استخدام هذه الأرقام لتحديد القيمة.
 - **النمو الاقتصادي:** استخدام النماذج الاقتصادية لتقدير الزيادة في النشاط الاقتصادي المحلي أو الإقليمي، الناتج عن تحسين الوصول إلى الطرق، وخلق فرص لإقامة أنشطة تجارية جديدة، وخلق فرص العمل. ويُمكن أن يشمل ذلك زيادة قيمة العقارات، أو تحسين الوصول إلى السوق، أو زيادة الدخل للسكان.
- يمكن أيضًا قياس العوائد غير الملموسة باتباع ما يلي:
- **الاستعداد للدفع:** قياس مقدار ما يكون الأفراد على استعداد لدفعه مقابل تحسين وضع ما، أو الحصول على فائدة ما، مثل تقليل وقت الانتقال، أو تحسين السلامة على الطرق، أو الحد من تلوث الهواء.
 - **الاستعداد للقبول:** قياس مقدار التعويض الذي يقبله الأفراد مقابل تحمل الخسارة أو النتيجة السلبية، مثل زيادة التلوث الضوضائي أو زيادة فترات الانتقال.

حساب العائد على الاستثمار الاجتماعي

يُحدد العائد على الاستثمار الاجتماعي باستخدام المعادلة التالية: العائد على الاستثمار الاجتماعي = (القيمة الحالية الإجمالية للعوائد الاجتماعية / إجمالي تكلفة الاستثمار)

نطرح المثال التالي لحساب العائد على الاستثمار الاجتماعي لأحد مشروعات الطرق. يهدف المشروع إلى إنشاء طريق جديد يربط بين بلدين ريفيتين، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحسين النقل، وتقليل وقت الانتقال، وتعزيز السلامة، وزيادة النشاط الاقتصادي المحلي.

مثال: حساب عائد الاستثمار الاجتماعي لأحد مشروعات الطرق

١. تحديد إجمالي تكلفة الاستثمار: تتضمن هذه التكلفة رأس المال الأولي، وتكاليف التشغيل المطلوبة لمشروع الطريق.
- تكاليف البناء: ٨ مليون دولار (المواد والعمالة والمعدات وما إلى ذلك).
- تكاليف الصيانة السنوية: ٢٠٠,٠٠٠ دولار سنويًا لمدة ١٠ سنوات.

إجمالي تكلفة الاستثمار = ٨ مليون دولار + مليوني دولار (الصيانة على مدار ١٠ سنوات) = ١٠ مليون دولار.

٢. **تحديد العوائد وقياسها:** نحتاج إلى تقدير العوائد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي يولدها مشروع الطريق، ثم توزيعها على مدى ١٠ سنوات، وهي العمر الإنتاجي المتوقع للطريق.
العوائد (بالدولار سنويًا):

تقليل وقت الانتقال: يقلل تحسين الاتصال بالطرق من وقت الانتقال بنسبة ٢٠%، مما يوفر ٥٠٠ ألف دولار من الوقود والوقت سنويًا.

تحسين السلامة على الطرق: يقلل الطريق الجديد من الحوادث، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف الطبية، والتكاليف المتعلقة بفقدان الأرواح بقيمة ٣٠٠ ألف دولار سنويًا.

الدفعة الاقتصادية: زيادة النشاط الاقتصادي بسبب تحسين الوصول إلى الأسواق والوظائف، مما يولد ٤٠٠ ألف دولار سنويًا من الدخل الإضافي للسكان المحليين.

العوائد البيئية: يؤدي انخفاض استهلاك الوقود، وانخفاض الانبعاثات، إلى وفورات متعلقة بالبيئة بقيمة ٥٠ ألف دولار سنويًا.

٣. حساب إجمالي القيمة الحالية للعوائد: نحتاج الآن إلى خصم هذه العوائد السنوية من قيمتها الحالية. بافتراض أن نسبة الخصم هي ٥%، وأن العوائد تتراكم على مدى ٣ سنوات:
صيغة حساب القيمة الحالية للعوائد:

$$PV = \frac{B_1}{(1+r)^1} + \frac{B_2}{(1+r)^2} + \frac{B_3}{(1+r)^3}$$

حيث:

- B تشير إلى العائد.

- r تشير إلى نسبة الخصم (٥% أو ٠,٠٥).

- t تشير إلى السنة.

إجمالي العوائد السنوية: ١,٢٥٠,٠٠٠ = ٥٠٠,٠٠٠ + ٤٠٠,٠٠٠ + ٣٠٠,٠٠٠ + ٥٠٠,٠٠٠

الآن، لنحسب القيمة الحالية لهذه العوائد السنوية على مدار ١٠ سنوات بعد تطبيق معدل الخصم:

$$\text{القيمة الحالية} = ٩,٦٥٢,١٢٥ = ٧,٧٢١٧ \times ١,٢٥٠,٠٠٠$$

وبالتالي، تكون القيمة الحالية الإجمالية للعوائد هي ٩,٦٥٢,١٢٥ دولارًا.

٤. **حساب العائد على الاستثمار الاجتماعي:**

الآن، استخدم الصيغة التالية:

$$\text{العائد على الاستثمار الاجتماعي} = \frac{\text{إجمالي القيمة الحالية للعوائد}}{\text{إجمالي تكلفة الاستثمار}} = \frac{٩,٦٥٢,١٢٥}{١٠,٠٠٠,٠٠٠} = ٠.٩٦٥$$

يُساوي معدل العائد على الاستثمار الاجتماعي لهذا المشروع هو ٠,٩٦٥، وهذا يعني أنه مقابل كل دولار يتم استثماره، من المتوقع أن يحقق المشروع ٠,٩٦٥ دولار من العوائد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وهذا يشير إلى أن المشروع يكاد يكون متعادلاً من حيث القيمة الاجتماعية، ولكن ربما يتطلب بعض التحسين لزيادة العوائد، أو إعادة النظر في تنفيذه، وفقاً للحد الأدنى لعائد الاستثمار الاجتماعي المقبول.

أو

البديل ب: تقييم مختلف مستويات الأثر (ALT B)

في حالة عدم وجود معرفة كافية بكيفية قياس العائد على الاستثمار الاجتماعي، يمكن للوزارات أن تبدأ بتطبيق الجدول رقم ٣٠ "نهج بديل لحساب العائد على الاستثمار الاجتماعي: مثال لمشروعات الطرق (البديل ب)" لقياس حجم الأثر من خلال تحديد نوعه (مباشر أم غير مباشر)، وطبيعته (سليبي أم إيجابي)، ومدته (دائم أم مؤقت)، وحجمه (منخفض أم متوسط أم مرتفع)، وأهميته (منخفضة أم معتدلة أم مرتفعة). ولحساب الأثر الإجمالي، تُضرب جميع العوامل في بعضها

نوع الأثر (مباشر = ٢، غير مباشر = ١)، وطبيعة الأثر (سليبي = -١، إيجابي = ١)، ومدة الأثر (دائم = ٢، مؤقت = ١)، وحجم الأثر (منخفض = ١، معتدل = ٢، مرتفع = ٣) وأهمية الأثر (منخفض = ١، معتدل = ٢، مرتفع = ٣).

خطوة رقم ٢٤: الاستنتاجات

ينبغي أن يقدم الاستنتاج ملخصًا للنتائج الرئيسية لدراسة الجدوى، وأن يجيب عن سؤال ما إذا كان المشروع سيستمر أم لا. وينبغي كذلك أن ينقل بوضوح ما إذا كان المشروع مُجددًا بناءً على تحليل العوامل المالية والفنية، والموارد، والوقت. قرار الجدوى:

- تحديد ما إذا كان المشروع يعتبر قابلاً للتنفيذ، أم غير قابل للتنفيذ، أم يعد قابلاً للتنفيذ بشروط (إذا تم إجراء تغييرات معينة).
- ينبغي أن يستند هذا القرار إلى تحليل شامل لجميع جوانب المشروع (الجوانب الفنية والمالية وتوافر الموارد).

مبررات القرار

- تقديم أسباب واضحة تجعل المشروع قابلاً للتنفيذ، أو غير قابل للتنفيذ.
- الاستنتاج الإيجابي: إذا كان المشروع قابلاً للتنفيذ، اشرح العوامل التي تدعم إمكانية استمراره (على سبيل المثال، عائد الاستثمار المرتفع، وتوافر الموارد، والجدول الزمني الذي يُمكن الالتزام به).
- الاستنتاج السلبي: إذا كان المشروع غير قابل للتنفيذ، اشرح المعوقات الرئيسية (على سبيل المثال، التكاليف المفرطة، ونقص العمالة الماهرة، وعدم كفاية الطلب في السوق).

الجزء الخامس من دراسة الجدوى يركز على استنتاجات المشروع والتوصيات. سيقوم بتلخيص النتائج المالية والاقتصادية، بما في ذلك التحليلات مثل تحليل التكلفة والفائدة (CBA)، والقيمة الحالية الصافية (NPV)، والعائد الاجتماعي على الاستثمار (SROI). استنادًا إلى هذه الرؤى، ستحدد التوصيات ما إذا كان يجب المضي قدمًا في المشروع، أو رفضه، أو طلب تفاصيل إضافية، أو استكشاف استراتيجيات تنفيذ بديلة.

الملاحق

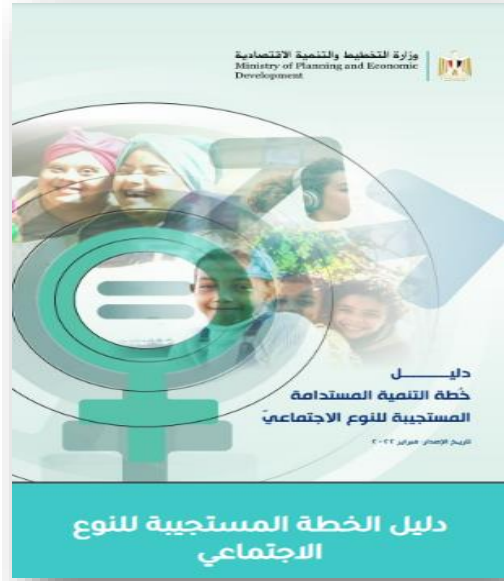
ملحق ١ : دليل الخطة المستجيبة للنوع الاجتماعي ودليل معايير الاستدامة البيئية

هذه الأدلة متاح على موقع الوزارة الرسمي من خلال الرابط التالي :

[دليل معايير الاستدامة البيئية \[ca٨.pdf\]](#)

[دليل الخطة المستجيبة للنوع الاجتماعي](#)

mped.gov.eg



ملحق ٢ : جدول الأهداف بين برنامج عمل الحكومة ٢٤/٢٥-٢٦/٢٧ ورؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثه

برنامج عمل الحكومة ٢٥/٢٤-٢٧/٢٠٢٦				رؤية مصر ٢٠٣٠		الأهداف الأمامية (SDGs)
البرامج الفرعية	البرامج الرئيسية	الأهداف	المحور	الأهداف العامة	الأهداف الاستراتيجية	
البرنامج الفرعي الأول: زيادة المخزون من المحاصيل الاستراتيجية	البرنامج الرئيسي الرابع: تحقيق الأمن الغذائي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	توفير الغذاء	٥	الهدف الثاني: القضاء على الجوع
البرنامج الفرعي الثاني: زيادة مساحة الرقعة الزراعية	البرنامج الرئيسي الرابع: تحقيق الأمن الغذائي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	توفير الغذاء		الهدف الثاني: القضاء على الجوع
البرنامج الفرعي الثالث: تحسين مناخ الاستثمار الزراعي	البرنامج الرئيسي الرابع: تحقيق الأمن الغذائي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	توفير الغذاء		الهدف الثاني: القضاء على الجوع
البرنامج الفرعي الرابع: رفع جودة المنتجات الزراعية	البرنامج الرئيسي الرابع: تحقيق الأمن الغذائي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	توفير الغذاء		الهدف الثاني: القضاء على الجوع
البرنامج الفرعي الخامس: الإرتقاء بالبحوث والممارسات الزراعية	البرنامج الرئيسي الرابع: تحقيق الأمن الغذائي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	توفير الغذاء		الهدف الثاني: القضاء على الجوع
البرنامج الفرعي السادس: دعم الفلاح المصري	البرنامج الرئيسي الرابع: تحقيق الأمن الغذائي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	توفير الغذاء		الهدف الثاني: القضاء على الجوع
البرنامج الفرعي الثامن: تنمية الثروة الحيوانية	البرنامج الرئيسي الرابع: تحقيق الأمن الغذائي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	توفير الغذاء		الهدف الثاني: القضاء على الجوع
البرنامج الفرعي التاسع: تنمية الثروة الداجنة	البرنامج الرئيسي الرابع: تحقيق الأمن الغذائي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	توفير الغذاء		الهدف الثاني: القضاء على الجوع
البرنامج الفرعي العاشر: تنمية الثروة السمكية	البرنامج الرئيسي الرابع: تحقيق الأمن الغذائي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	توفير الغذاء		الهدف الثاني: القضاء على الجوع
البرنامج الفرعي الأول: تعزيز صورة مصر الدولية	البرنامج الرئيسي السابع: تعزيز القوة الناعمة لمصر	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	إثراء الحياة الثقافية والرياضية		الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
البرنامج الفرعي الثاني: الترويج للعلامات التجارية المصرية	البرنامج الرئيسي السابع: تعزيز القوة الناعمة لمصر	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	إثراء الحياة الثقافية والرياضية		الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهيكل الأساسية
البرنامج الفرعي الثالث: تحسين الأداء المصري في الصناعات الثقافية	البرنامج الرئيسي السابع: تعزيز القوة الناعمة لمصر	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	إثراء الحياة الثقافية والرياضية		الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهيكل الأساسية
البرنامج الفرعي الرابع: تحسين الأداء المصري في الإعلام والاتصال	البرنامج الرئيسي السابع: تعزيز القوة الناعمة لمصر	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	إثراء الحياة الثقافية والرياضية		الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
البرنامج الفرعي الأول: تعزيز الهوية الوطنية	البرنامج الرئيسي الثامن: تعزيز الثقافة والهوية الوطنية وتجديد الخطاب الديني	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	إثراء الحياة الثقافية والرياضية		الهدف الرابع: التعليم الجيد
البرنامج الفرعي الثاني: تجديد الخطاب الديني	البرنامج الرئيسي الثامن: تعزيز الثقافة والهوية الوطنية وتجديد الخطاب الديني	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	إثراء الحياة الثقافية والرياضية		الهدف الرابع: التعليم الجيد
البرنامج الفرعي الثالث: تعزيز الوعي الثقافي والإبداعي	البرنامج الرئيسي الثامن: تعزيز الثقافة والهوية الوطنية وتجديد الخطاب الديني	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	إثراء الحياة الثقافية والرياضية		الهدف الرابع: التعليم الجيد
البرنامج الفرعي السادس: الإرتقاء بمعدل التخضير وضمان الاستدامة البيئية	البرنامج الرئيسي التاسع: نظام بيئي متكامل ومستدام	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	إتاحة السكن اللائق		الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
البرنامج الفرعي الأول: تقديم خدمات طبية عالية الجودة	البرنامج الرئيسي الأول: إتاحة خدمة صحية متميزة	الهدف الاستراتيجي الأول: نظام صحي يشمل الجميع	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	إتاحة خدمة صحية متميزة		الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه

الهدف الأول: الإرتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

البرنامج الفرعي الثاني: تعزيز الخدمات الوقائية وتعزيز الصحة العامة	البرنامج الرئيسي الأول: إتاحة خدمة صحية متميزة	الهدف الاستراتيجي الأول: نظام صحي يشمل الجميع	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	إتاحة خدمة صحية متميزة	الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه
البرنامج الفرعي الرابع: خدمات صيدلانية آمنة وفعالة	البرنامج الرئيسي الأول: إتاحة خدمة صحية متميزة	الهدف الاستراتيجي الأول: نظام صحي يشمل الجميع	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	إتاحة خدمة صحية متميزة	الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه
البرنامج الفرعي الأول: تفعيل دور الصحة الرقمية	البرنامج الرئيسي الثاني: تفعيل التحول الرقمي في مجال الرعاية الصحية	الهدف الاستراتيجي الأول: نظام صحي يشمل الجميع	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	إتاحة خدمة صحية متميزة	الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه
البرنامج الفرعي الأول: التنمية المستدامة للفريق الصحي وتحسين بيئة العمل	البرنامج الرئيسي الثالث: الاستثمار في بناء وتطوير القدرات البشرية في مجال الرعاية الصحية	الهدف الاستراتيجي الأول: نظام صحي يشمل الجميع	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	إتاحة خدمة صحية متميزة	الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه
البرنامج الفرعي الأول: رفع كفاءة النظام التعليمي	البرنامج الرئيسي الأول: الارتقاء بالمنظومة التعليمية	الهدف الاستراتيجي الثاني: نحو تعليم أفضل يُسهم في توفير وظائف المستقبل	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	الارتقاء بمنظومة التعليم	الهدف الرابع: التعليم الجيد
البرنامج الفرعي الثاني: تطوير المناهج الدراسية بمختلف المراحل التعليمية	البرنامج الرئيسي الأول: الارتقاء بالمنظومة التعليمية	الهدف الاستراتيجي الثاني: نحو تعليم أفضل يُسهم في توفير وظائف المستقبل	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	الارتقاء بمنظومة التعليم	الهدف الرابع: التعليم الجيد
البرنامج الفرعي الثالث: الارتقاء بمنظومة التعليم الفني	البرنامج الرئيسي الأول: الارتقاء بالمنظومة التعليمية	الهدف الاستراتيجي الثاني: نحو تعليم أفضل يُسهم في توفير وظائف المستقبل	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	الارتقاء بمنظومة التعليم	الهدف الرابع: التعليم الجيد
البرنامج الفرعي الرابع: رفع كفاءة وأداء المعلمين	البرنامج الرئيسي الأول: الارتقاء بالمنظومة التعليمية	الهدف الاستراتيجي الثاني: نحو تعليم أفضل يُسهم في توفير وظائف المستقبل	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	الارتقاء بمنظومة التعليم	الهدف الرابع: التعليم الجيد
البرنامج الفرعي الثاني: الإعداد التربوي والبدني للطلاب	البرنامج الرئيسي الثاني: تعليم شامل للجميع والتأهيل التعليمي والتربوي	الهدف الاستراتيجي الثاني: نحو تعليم أفضل يُسهم في توفير وظائف المستقبل	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	إثراء الحياة الثقافية والرياضية	الهدف الرابع: التعليم الجيد
البرنامج الفرعي الثالث: تأهيل الطلاب لسوق العمل	البرنامج الرئيسي الثاني: تعليم شامل للجميع والتأهيل التعليمي والتربوي	الهدف الاستراتيجي الثاني: نحو تعليم أفضل يُسهم في توفير وظائف المستقبل	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	الارتقاء بمنظومة التعليم	الهدف الرابع: التعليم الجيد
البرنامج الفرعي الأول: تعزيز دور البحث العلمي وتنوع مصادر التمويل	البرنامج الرئيسي الثالث: تشجيع البحث والتطوير وتنوع مصادر التمويل	الهدف الاستراتيجي الثاني: نحو تعليم أفضل يُسهم في توفير وظائف المستقبل	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	الارتقاء بمنظومة التعليم	الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
البرنامج الفرعي الأول: التوسع في المدن المستدامة ومدن الجيل الرابع	البرنامج الرئيسي الأول: التوسع العمراني وزيادة المساحة المأهولة بالسكان	الهدف الاستراتيجي الرابع: تنمية عمرانية متكاملة ومستدامة	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	إتاحة السكن اللائق	الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
البرنامج الفرعي الثاني: استكمال الارتقاء بمستويات التحضر والتطوير العمراني	البرنامج الرئيسي الأول: التوسع العمراني وزيادة المساحة المأهولة بالسكان	الهدف الاستراتيجي الرابع: تنمية عمرانية متكاملة ومستدامة	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	إتاحة السكن اللائق	الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
البرنامج الفرعي الثالث: تطوير المناطق غير المخططة	البرنامج الرئيسي الأول: التوسع العمراني وزيادة المساحة المأهولة بالسكان	الهدف الاستراتيجي الرابع: تنمية عمرانية متكاملة ومستدامة	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	إتاحة السكن اللائق	الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
البرنامج الفرعي الأول: توفير مياه نقية وخدمات صرف صحي لجميع المواطنين	البرنامج الرئيسي الثاني: ضمان توصيل المرافق لجميع المواطنين	الهدف الاستراتيجي الرابع: تنمية عمرانية متكاملة ومستدامة	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	إتاحة السكن اللائق	الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية
البرنامج الفرعي الأول: الارتقاء بالمستوى الصحي والنفسي للشباب والنشء	البرنامج الرئيسي الثاني: الارتقاء برأس المال البشري للشباب	الهدف الاستراتيجي السادس: الشباب شركاء اليوم وقادة الغد	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	إتاحة خدمة صحية متميزة	الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه
البرنامج الفرعي الثاني: مجتمع رياضي حيوي	البرنامج الرئيسي الثاني: الارتقاء برأس المال البشري للشباب	الهدف الاستراتيجي السادس: الشباب شركاء اليوم وقادة الغد	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	إثراء الحياة الثقافية والرياضية	الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه
البرنامج الفرعي الثاني: التوسع في الإنتاج الزراعي والغذائي	البرنامج الرئيسي الأول: ضمان توافر جميع السلع في الأسواق	الهدف الاستراتيجي الثالث: ضبط الأسعار والحد من التضخم	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	توفير الغذاء	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع
البرنامج الفرعي الأول: تطوير منظومة سلاسل التوريد	البرنامج الرئيسي الثاني: السيطرة على اختلالات سلاسل التوريد	الهدف الاستراتيجي الثالث: ضبط الأسعار والحد من التضخم	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	توفير الغذاء	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع
البرنامج الفرعي الثالث: ضمان الحريات الأكاديمية والبحث العلمي	البرنامج الرئيسي الأول: تعزيز المشاركة الرئيسية والحكم الرشيد	الهدف الاستراتيجي الأول: تحقيق الاستقرار السياسي	المحور الرابع: تحقيق الاستقرار السياسي و التماسك الوطني	الارتقاء بمنظومة التعليم	الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٥/٢٠٢٤-٢٠٢٦/٢٠٢٧				رؤية مصر ٢٠٣٠		الأهداف الاستراتيجية SDGs
البرامج الفرعية	البرامج الرئيسية	الأهداف	المحور	الأهداف العامة	الأهداف الاستراتيجية	
البرنامج الفرعي الثالث: تحسين الخدمات الصحية المقدمة للمرأة والطفل	البرنامج الرئيسي الأول: إتاحة خدمة صحية متميزة	الهدف الاستراتيجي الأول: نظام صحي يشمل الجميع	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	الإدماج وتكافؤ الفرص	الهدف الثاني: تنمية الاقتصاد الاجتماعي والمساواة	الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه
البرنامج الفرعي الأول: إتاحة التعليم للجميع دون تمييز	البرنامج الرئيسي الثاني: تعليم شامل للجميع والتأهيل التعليمي والتربوي	الهدف الاستراتيجي الثاني: نحو تعليم أفضل يسهم في توفير وظائف المستقبل	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	الإدماج وتكافؤ الفرص		الهدف الرابع: التعليم الجيد
البرنامج الفرعي الثالث: ضمان تكافؤ الفرص في توفير فرص العمل	البرنامج الرئيسي الثاني: تيسير عملية التوظيف وخلق فرص عمل ملائمة	الهدف الاستراتيجي الثالث: توفير العمل اللائق للجميع	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	الإدماج وتكافؤ الفرص		الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة
البرنامج الفرعي الثاني: تنمية وتطوير القرى المصرية والمراكز في المناطق الريفية	البرنامج الرئيسي الثاني: ضمان توصيل المرافق لجميع المواطنين	الهدف الاستراتيجي الرابع: تنمية عمرانية متكاملة ومستدامة	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	تعزيز التنمية المكانية والمحلية		الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
البرنامج الفرعي الأول: توسيع مظلة الحماية الاجتماعية	البرنامج الرئيسي الأول: توفير الأمان الاجتماعي والاقتصادي	الهدف الاستراتيجي الخامس: ضمان حياة كريمة لجميع المصريين	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	توفير الحماية الاجتماعية		الهدف الأول: القضاء على الفقر
البرنامج الفرعي الأول: حماية الأطفال	البرنامج الرئيسي الثاني: أولوية قصوى للفئات الأولى بالرعاية	الهدف الاستراتيجي الخامس: ضمان حياة كريمة لجميع المصريين	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	توفير الحماية الاجتماعية		الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة
البرنامج الفرعي الثاني: المسؤولية المشتركة تجاه كبار السن	البرنامج الرئيسي الثاني: أولوية قصوى للفئات الأولى بالرعاية	الهدف الاستراتيجي الخامس: ضمان حياة كريمة لجميع المصريين	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	الإدماج وتكافؤ الفرص		الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة
البرنامج الفرعي الثالث: تعزيز آليات دمج أصحاب ذوي الهمم	البرنامج الرئيسي الثاني: أولوية قصوى للفئات الأولى بالرعاية	الهدف الاستراتيجي الخامس: ضمان حياة كريمة لجميع المصريين	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	الإدماج وتكافؤ الفرص		الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة
البرنامج الفرعي الأول: تعزيز انخراط الشباب وإشراكهم في العمل المجتمعي والسياسي	البرنامج الرئيسي الأول: تمكين الشباب اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً	الهدف الاستراتيجي السادس: الشباب شركاء اليوم وقادة الغد	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	الإدماج وتكافؤ الفرص		الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة
البرنامج الفرعي الأول: تعزيز فرص الترقى العملي والعلمي للمرأة المصرية	البرنامج الرئيسي الأول: التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة	الهدف الاستراتيجي السابع: تمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص في جميع المجالات	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	الحد من الفجوة بين الجنسين		الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين
البرنامج الفرعي الثاني: تشجيع المرأة على المشاركة بفاعلية في برنامج ريادة الأعمال	البرنامج الرئيسي الأول: التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة	الهدف الاستراتيجي السابع: تمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص في جميع المجالات	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	الحد من الفجوة بين الجنسين		الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين
البرنامج الفرعي الثالث: تعزيز مشاركة المرأة سياسياً	البرنامج الرئيسي الأول: التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة	الهدف الاستراتيجي السابع: تمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص في جميع المجالات	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	الحد من الفجوة بين الجنسين		الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين
البرنامج الفرعي الأول: دعم صحة المرأة والفتيات	البرنامج الرئيسي الثاني: تعزيز صحة المرأة وحمايتها من العنف	الهدف الاستراتيجي السابع: تمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص في جميع المجالات	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	الحد من الفجوة بين الجنسين		الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين
البرنامج الفرعي الثاني: مكافحة العنف ضد المرأة	البرنامج الرئيسي الثاني: تعزيز صحة المرأة وحمايتها من العنف	الهدف الاستراتيجي السابع: تمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص في جميع المجالات	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	الحد من الفجوة بين الجنسين		الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين

البرنامج الفرعي الثالث: ضمان التمكين الاقتصادي والتنمية المكانية المتوازنة	البرنامج الرئيسي الأول: تحقيق معدلات نمو قوية ومستدامة وشاملة ومتوازنة	الهدف الاستراتيجي الأول: ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تعزيز التنمية المكانية والمحلية	الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
البرنامج الفرعي الثاني: تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية	البرنامج الرئيسي الأول: تعزيز المشاركة الرئيسية والحكم الرشيد	الهدف الاستراتيجي الأول: تحقيق الاستقرار السياسي	المحور الرابع: تحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الوطني	الادماج وتكافؤ الفرص	الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة
البرنامج الفرعي الأول: تعزيز مشاركة الشباب والمرأة	البرنامج الرئيسي الثاني: تعزيز ثقة المواطنين في الحكومة	الهدف الاستراتيجي الأول: تحقيق الاستقرار السياسي	المحور الرابع: تحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الوطني	الادماج وتكافؤ الفرص	الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة

برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٥/٢٠٢٤ - ٢٠٢٧/٢٠٢٦				رؤية مصر ٢٠٣٠		الأهداف الأممية (SDGs)
الأهداف العامة	البرامج الفرعية	البرامج الرئيسية	الأهداف	الأهداف العامة	الأهداف الاستراتيجية	
البرنامج الفرعي الثالث: ترشيد استخدام مياه الري	البرنامج الرئيسي الثالث: حماية أمن مصر المائي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	استدامة الموارد الطبيعية	الهدف الثالث: نظام بيئي متكامل ومستدام	الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية
البرنامج الفرعي الرابع: حماية الموارد المائية من التلوث	البرنامج الرئيسي الثالث: حماية أمن مصر المائي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	استدامة الموارد الطبيعية		الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية
البرنامج الفرعي السادس: تعزيز الإدارة والحوكمة المائية	البرنامج الرئيسي الثالث: حماية أمن مصر المائي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	استدامة الموارد الطبيعية		الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية
البرنامج الفرعي السابع: تمكين التكنولوجيا الحديثة في قطاع الري	البرنامج الرئيسي الثالث: حماية أمن مصر المائي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	استدامة الموارد الطبيعية		الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية
البرنامج الفرعي الثامن: استدامة قطاع الموارد المائية	البرنامج الرئيسي الثالث: حماية أمن مصر المائي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	استدامة الموارد الطبيعية		الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية
البرنامج الفرعي السابع: مراعاة تأثير التغيرات المناخية على قطاع الزراعة	البرنامج الرئيسي الرابع: تحقيق الأمن الغذائي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	مواجهة التغيرات المناخية		الهدف الثالث عشر: العمل المناخي
البرنامج الفرعي الخامس: تحسين البيئة التحتية وتطوير شبكات نقل وتوزيع الطاقة	البرنامج الرئيسي الخامس: تعزيز أمن الطاقة	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	استدامة الموارد الطبيعية		الهدف السابع: طاقة نظيفة بأسعار معقولة
البرنامج الفرعي السابع: تطوير الثروة المعدنية والبتروولية	البرنامج الرئيسي الخامس: تعزيز أمن الطاقة	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	استدامة الموارد الطبيعية		الهدف السابع: طاقة نظيفة بأسعار معقولة
البرنامج الفرعي الثامن: تنمية وتطوير صناعة البتروكيمياويات	البرنامج الرئيسي الخامس: تعزيز أمن الطاقة	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	استدامة الموارد الطبيعية		الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
البرنامج الفرعي الأول: التصدي لآثار تغير المناخ والتكيف معه	البرنامج الرئيسي التاسع: نظام بيئي متكامل ومستدام	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	مواجهة تحديات تغير المناخ		الهدف الثالث عشر: العمل المناخي
البرنامج الفرعي الثاني: الحد من التلوث	البرنامج الرئيسي التاسع: نظام بيئي متكامل ومستدام	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	مواجهة تحديات تغير المناخ	الهدف الثالث عشر: العمل المناخي	
البرنامج الفرعي الثالث: تنمية واستدامة الموارد الطبيعية	البرنامج الرئيسي التاسع: نظام بيئي متكامل ومستدام	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	استدامة الموارد الطبيعية	الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين	

البرنامج الفرعي الرابع: الاقتصاد الدائري (الصناعة الخضراء المستدامة وإدارة المخلفات)	البرنامج الرئيسي التاسع: نظام بيئي متكامل ومستدام	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	إدارة المخلفات	الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين
--	---	---	--	----------------	--

برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٥/٢٠٢٤ - ٢٠٢٧/٢٠٢٦				رؤية مصر ٢٠٣٠		الأهداف الاستراتيجية	الأهداف الأممية (SDGs)
البرامج الفرعية	البرامج الرئيسية	الأهداف	المحور	الأهداف العامة	الأهداف الاستراتيجية		
البرنامج الفرعي الخامس: المناخ الداعم للاستثمار البيئي	البرنامج الرئيسي التاسع: نظام بيئي متكامل ومستدام	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة	زيادة فرص العمل اللائق	الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين	الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين
البرنامج الفرعي الأول: رفع كفاءة المشتغلين في سوق العمل	البرنامج الرئيسي الأول: رفع مهارات العمالة المصرية	الهدف الاستراتيجي الثالث: توفير العمل اللائق للجميع	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	زيادة فرص العمل اللائق	زيادة فرص العمل اللائق	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
البرنامج الفرعي الأول: تعزيز العمل اللائق	البرنامج الرئيسي الثاني: تيسير عملية التوظيف وخلق فرص عمل ملائمة	الهدف الاستراتيجي الثالث: توفير العمل اللائق للجميع	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	زيادة فرص العمل اللائق	زيادة فرص العمل اللائق	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
البرنامج الفرعي الثاني: التوسع في مجال ريادة الأعمال ودعم المهنيين المستقلين	البرنامج الرئيسي الثاني: تيسير عملية التوظيف وخلق فرص عمل ملائمة	الهدف الاستراتيجي الثالث: توفير العمل اللائق للجميع	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	زيادة فرص العمل اللائق	زيادة فرص العمل اللائق	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
البرنامج الفرعي الرابع: تحسين أوضاع العمالة المصرية بالخارج	البرنامج الرئيسي الثاني: تيسير عملية التوظيف وخلق فرص عمل ملائمة	الهدف الاستراتيجي الثالث: توفير العمل اللائق للجميع	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	زيادة فرص العمل اللائق	زيادة فرص العمل اللائق	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
البرنامج الفرعي الخامس: تمكين ودعم العمالة غير المنتظمة	البرنامج الرئيسي الثاني: تيسير عملية التوظيف وخلق فرص عمل ملائمة	الهدف الاستراتيجي الثالث: توفير العمل اللائق للجميع	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	زيادة فرص العمل اللائق	زيادة فرص العمل اللائق	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
البرنامج الفرعي الثاني: تمكين الشباب اقتصادياً	البرنامج الرئيسي الأول: تمكين الشباب اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً	الهدف الاستراتيجي السادس: الشباب شركاء اليوم وقادة الغد	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	زيادة فرص العمل اللائق	زيادة فرص العمل اللائق	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
البرنامج الفرعي الأول: اقتصاد احتوائي قادر على توفير المزيد من فرص العمل	البرنامج الرئيسي الأول: تحقيق معدلات نمو قوية ومستدامة وشاملة ومتوازنة	الهدف الاستراتيجي الأول: ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	زيادة فرص العمل اللائق	زيادة فرص العمل اللائق	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
البرنامج الفرعي الثاني: تصحيح اختلالات جانبي العرض والطلب الكبيرين	البرنامج الرئيسي الأول: تحقيق معدلات نمو قوية ومستدامة وشاملة ومتوازنة	الهدف الاستراتيجي الأول: ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة	تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
البرنامج الفرعي الرابع: زيادة مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي	البرنامج الرئيسي الأول: تحقيق معدلات نمو قوية ومستدامة وشاملة ومتوازنة	الهدف الاستراتيجي الأول: ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة	تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
البرنامج الفرعي الخامس: اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة الرقمية	البرنامج الرئيسي الأول: تحقيق معدلات نمو قوية ومستدامة وشاملة ومتوازنة	الهدف الاستراتيجي الأول: ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية	تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
البرنامج الفرعي السادس: زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية	البرنامج الرئيسي الأول: تحقيق معدلات نمو قوية ومستدامة وشاملة ومتوازنة	الهدف الاستراتيجي الأول: ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية	تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
البرنامج الفرعي الأول: الانضباط المالي وتعزيز الاستدامة المالية	البرنامج الرئيسي الثاني: مواصلة مسيرة الإصلاح الاقتصادي عبر تبني إصلاحات اقتصادية كلية	الهدف الاستراتيجي الأول: ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحقيق الاستدامة المالية	تحقيق الاستدامة المالية	الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
البرنامج الفرعي الأول: زيادة تنافسية القطاع الصناعي	البرنامج الرئيسي الثالث: تبني إصلاحات اقتصادية قطاعية	الهدف الاستراتيجي الأول: ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحفيز التصنيع	تحفيز التصنيع	الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
البرنامج الفرعي الثاني: التوسع في الصناعات الاستخراجية	البرنامج الرئيسي الثالث: تبني إصلاحات اقتصادية قطاعية	الهدف الاستراتيجي الأول: ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة	تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة	الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
البرنامج الفرعي الثالث: تنمية القطاع الزراعي	البرنامج الرئيسي الثالث: تبني إصلاحات اقتصادية قطاعية	الهدف الاستراتيجي الأول: ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة	تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع	الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع

الهدف الرابع: اقتصاد تنافسي

البرنامج الفرعي الرابع: تطوير نظم الاتصالات وتوطين صناعة تقنية المعلومات	البرنامج الرئيسي الثالث: تبني إصلاحات اقتصادية قطاعية	الهدف الاستراتيجي الأول: ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
البرنامج الفرعي الخامس: تعزيز تنمية القطاع السياحي	البرنامج الرئيسي الثالث: تبني إصلاحات اقتصادية قطاعية	الهدف الاستراتيجي الأول: ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
البرنامج الفرعي السابع: تعزيز قطاع التشييد والبناء	البرنامج الرئيسي الثالث: تبني إصلاحات اقتصادية قطاعية	الهدف الاستراتيجي الأول: ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
البرنامج الفرعي الأول: تعزيز الإدارة الاستباقية وتحويل الأزمات إلى فرص داعمة	البرنامج الرئيسي الرابع: تعزيز الصلابة والمرونة والاستباقية في إدارة الأزمات	الهدف الاستراتيجي الأول: ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية	الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
البرنامج الفرعي الثاني: تبني سياسات لتعزيز صلابة ومرونة الاقتصاد المصري	البرنامج الرئيسي الرابع: تعزيز الصلابة والمرونة والاستباقية في إدارة الأزمات	الهدف الاستراتيجي الأول: ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية	الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
البرنامج الفرعي الأول: تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية	البرنامج الرئيسي الأول: رفع معدلات الاستثمار	الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية	الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
البرنامج الفرعي الأول: تعزيز مشاركة القطاع الخاص	البرنامج الرئيسي الثاني: مواصلة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول	الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية	الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
البرنامج الفرعي الثاني: تعظيم العائد على الأصول المملوكة للدولة	البرنامج الرئيسي الثالث: حوكمة الأصول المملوكة للدولة	الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحقيق الاستدامة المالية	الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
البرنامج الفرعي الأول: تعزيز المنافسة العادلة في الأسواق الإنتاجية	البرنامج الرئيسي الرابع: ضمان المنافسة والحياد التنافسي	الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
البرنامج الفرعي الأول: مواصلة تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الأعمال التجارية	البرنامج الرئيسي الخامس: زيادة مستويات تنافسية وجاذبية بيئة الأعمال	الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
البرنامج الفرعي الرابع: رفع كفاءة وتأهيل قوة العمل	البرنامج الرئيسي الخامس: زيادة مستويات تنافسية وجاذبية بيئة الأعمال	الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	زيادة فرص العمل اللائق	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
البرنامج الفرعي الخامس: دعم وتعزيز الخدمات المالية والدفع الرقمي وتسهيل النفاذ لمصادر التمويل المختلفة	البرنامج الرئيسي الخامس: زيادة مستويات تنافسية وجاذبية بيئة الأعمال	الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	التحول نحو الشمول المالي	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
البرنامج الفرعي السادس: التسوية الفعالة للمنازعات وسرعة الفصل في القضايا الاقتصادية وحل التحديات التي تواجه المستثمر	البرنامج الرئيسي الخامس: زيادة مستويات تنافسية وجاذبية بيئة الأعمال	الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية	الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية
البرنامج الفرعي الأول: ضمان تلبية احتياجات السوق المحلية	البرنامج الرئيسي الأول: ضمان توافر جميع السلع في الأسواق	الهدف الاستراتيجي الثالث: ضبط الأسعار والحد من التضخم	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ - ٢٠٢٦/٢٠٢٧				رؤية مصر ٢٠٣٠		الأهداف الأمامية (SDGs)
البرامج الفرعية	البرامج الرئيسية	الأهداف	المحور	الأهداف العامة	الأهداف الاستراتيجية	
البرنامج الفرعي الثاني: تنويع مزيج الطاقة الوطني	البرنامج الرئيسي الخامس: تعزيز أمن الطاقة	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	تعزيز موارد ونظم الطاقة المستدامة	الهدف الخامس: تنمية الطاقة	الهدف السابع: طاقة نظيفة بأسعار معقولة
البرنامج الفرعي الثالث: تحسين كفاءة استخدام الطاقة	البرنامج الرئيسي الخامس: تعزيز أمن الطاقة	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	تعزيز موارد ونظم الطاقة المستدامة		الهدف السابع: طاقة نظيفة بأسعار معقولة
البرنامج الفرعي الرابع: تعزيز الإنتاجية والابتكار في قطاع الطاقة	البرنامج الرئيسي الخامس: تعزيز أمن الطاقة	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	تعزيز موارد ونظم الطاقة المستدامة		الهدف السابع: طاقة نظيفة بأسعار معقولة
البرنامج الفرعي الأول: تعزيز الأطر التنظيمية والتشريعية	البرنامج الرئيسي السادس: تعزيز الأمن السيبراني	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	تطوير نظم الاتصالات والمعلومات		الهدف السادس عشر: السلام والعدل
البرنامج الفرعي الثاني: تعزيز جهود الرصد والإستجابة	البرنامج الرئيسي السادس: تعزيز الأمن السيبراني	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	تطوير نظم الاتصالات والمعلومات		الهدف السادس عشر: السلام والعدل
البرنامج الفرعي السادس: تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني	البرنامج الرئيسي السادس: تعزيز الأمن السيبراني	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	تطوير نظم الاتصالات والمعلومات		الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
البرنامج الفرعي الثامن: تعزيز تنمية قطاع الطيران المدني	البرنامج الرئيسي الثالث: تبني إصلاحات اقتصادية قطاعية	الهدف الاستراتيجي الأول: ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	توفير نظم نقل آمنة ومستدامة		الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
البرنامج الفرعي الثالث: رفع كفاءة الخدمات والمرافق العامة وتعزيز البنية التحتية	البرنامج الرئيسي الخامس: زيادة مستويات تنافسية وجاذبية بيئة الأعمال	الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تقديم خدمات أساسية وملائمة		الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
البرنامج الفرعي الثاني: رقمنة أسواق السلع الرئيسية	البرنامج الرئيسي الثاني: السيطرة على اختلالات سلاسل التوريد	الهدف الاستراتيجي الثالث: ضبط الأسعار والحد من التضخم	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تطوير نظم الاتصالات والمعلومات		الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
البرنامج الفرعي الأول: المشروع القومي للطرق	البرنامج الرئيسي الأول: تطوير شبكة الطرق والكباري	الهدف الاستراتيجي الرابع: مصر مركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	توفير نظم نقل آمنة ومستدامة		الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
البرنامج الفرعي الثاني: محاور النيل	البرنامج الرئيسي الأول: تطوير شبكة الطرق والكباري	الهدف الاستراتيجي الرابع: مصر مركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	توفير نظم نقل آمنة ومستدامة		الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
البرنامج الفرعي الثالث: الكباري العلوية والأنفاق	البرنامج الرئيسي الأول: تطوير شبكة الطرق والكباري	الهدف الاستراتيجي الرابع: مصر مركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	توفير نظم نقل آمنة ومستدامة		الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
البرنامج الفرعي الأول: تطوير البنية الأساسية لشبكة السكك الحديدية	البرنامج الرئيسي الثاني: تطوير منظومة السكك الحديدية	الهدف الاستراتيجي الرابع: مصر مركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	توفير نظم نقل آمنة ومستدامة	الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	
البرنامج الفرعي الأول: تطوير شبكة مترو الأنفاق والنقل الحضري	البرنامج الرئيسي الثالث: إنشاء شبكة مترو الأنفاق والجسر الكهربائي	الهدف الاستراتيجي الرابع: مصر مركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	توفير نظم نقل آمنة ومستدامة	الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	

برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ - ٢٠٢٦/٢٠٢٧				رؤية مصر ٢٠٣٠		الأهداف الأمامية (SDGs)
البرامج الفرعية	البرامج الرئيسية	الأهداف	المحور	الأهداف العامة	الأهداف الاستراتيجية	
البرنامج الفرعي الأول: حماية أمن واستقرار الحدود	البرنامج الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	الحفاظ على الأمن والاستقرار	الهدف السادس عشر: السلام والعدل	الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية
البرنامج الفرعي الثاني: دعم القدرات العسكرية للجيش في مواجهة التهديدات الخارجية	البرنامج الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	الحفاظ على الأمن والاستقرار		الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية
البرنامج الفرعي الثالث: تعزيز أمن البحر الأحمر وقناة السويس	البرنامج الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	الحفاظ على الأمن والاستقرار		الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية
البرنامج الفرعي الرابع: تعزيز جهود مكافحة الإرهاب	البرنامج الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	الحفاظ على الأمن والاستقرار		الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية
البرنامج الفرعي الخامس: مكافحة الجرائم العابرة للحدود والاتجار بالبشر	البرنامج الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	الحفاظ على الأمن والاستقرار		الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية
البرنامج الفرعي السادس: حماية الأمن الداخلي ودعم المنظومة الأمنية	البرنامج الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	الحفاظ على الأمن والاستقرار		الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية
البرنامج الفرعي الأول: حماية أمن مصر الإقليمي	البرنامج الرئيسي الثاني: تطوير سياسة خارجية فعالة	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	الحفاظ على الأمن والاستقرار		الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية
البرنامج الفرعي الثاني: تعزيز دور مصر في محيطها الأفريقي	البرنامج الرئيسي الثاني: تطوير سياسة خارجية فعالة	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	تعزيز التعاون الإقليمي والدولي		الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
البرنامج الفرعي الثالث: تعزيز دور مصر الدولي	البرنامج الرئيسي الثاني: تطوير سياسة خارجية فعالة	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	تعزيز التعاون الإقليمي والدولي		الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
البرنامج الفرعي الرابع: تعزيز مشاركة مصر في المنظمات الدولية	البرنامج الرئيسي الثاني: تطوير سياسة خارجية فعالة	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	تعزيز التعاون الإقليمي والدولي		الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
البرنامج الفرعي الأول: تعزيز التعاون الثنائي مع دول حوض النيل	البرنامج الرئيسي الثالث: حماية أمن مصر المائي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	تعزيز التعاون الإقليمي والدولي		الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
البرنامج الفرعي الثاني: تقليل الفاقد من المياه	البرنامج الرئيسي الثالث: حماية أمن مصر المائي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	الحفاظ على الأمن والاستقرار		الهدف السادس عشر: المياه النظيفة والنظافة الصحية
البرنامج الفرعي الخامس: تعزيز البحث العلمي والتعاون الدولي في مجال المياه	البرنامج الرئيسي الثالث: حماية أمن مصر المائي	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	الحفاظ على الأمن والاستقرار		الهدف السادس عشر: المياه النظيفة والنظافة الصحية
البرنامج الفرعي الأول: تأمين موارد الطاقة التقليدية والمتجددة	البرنامج الرئيسي الخامس: تعزيز أمن الطاقة	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	الحفاظ على الاستقرار والأمن		الهدف السابع عشر: طاقة نظيفة بأسعار معقولة
البرنامج الفرعي السادس: تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة	البرنامج الرئيسي الخامس: تعزيز أمن الطاقة	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	الحفاظ على الاستقرار والأمن		الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
البرنامج الفرعي الثالث: بناء دفاعات سيبرانية قوية	البرنامج الرئيسي السادس: تعزيز الأمن السيبراني	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	الحفاظ على الاستقرار والأمن	الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية	

الهدف السادس عشر: السلام والعدل

البرنامج الفرعي الرابع: تأهيل الكوادر البشرية	البرنامج الرئيسي السادس: تعزيز الأمن السيبراني	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	الحفاظ على الاستقرار والأمن	الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
البرنامج الفرعي الخامس: رفع الوعي المجتمعي بمخاطر الأمن السيبراني	البرنامج الرئيسي السادس: تعزيز الأمن السيبراني	الهدف الرئيسي الأول: حماية الأمن القومي	المحور الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	الحفاظ على الاستقرار والأمن	الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
البرنامج الفرعي الثالث: مكافحة الهجرة غير الشرعية	البرنامج الرئيسي الأول: تمكين الشباب اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً	الهدف الاستراتيجي السادس: الشباب شركاء اليوم وقادة الغد	المحور الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته	الحفاظ على الاستقرار والأمن	الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة
البرنامج الفرعي الثاني: مواصلة مسيرة الإصلاح الهيكلي والمؤسسي	البرنامج الرئيسي الثاني: مواصلة تبني إصلاحات اقتصادية كلية	الهدف الاستراتيجي الأول: ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم المقدرات الاقتصادية الوطنية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	الإصلاح الإداري	الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية
البرنامج الفرعي السادس: تحويل مصر إلى مركز عالمي للوجستيات والتجارة	البرنامج الرئيسي الثالث: تبني إصلاحات اقتصادية قطاعية	الهدف الاستراتيجي الأول: ترسيخ المقدرات الاقتصادية الوطنية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تعزيز التعاون الدولي والإقليمي	الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
البرنامج الفرعي الأول: تنظيم ملكية الدولة في الشركات المملوكة لها	البرنامج الرئيسي الثالث: حوكمة الأصول المملوكة للدولة	الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	ترسيخ الشفافية ومكافحة الفساد	الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية
البرنامج الفرعي الثاني: تبسيط الإطار التشريعي والتنظيمي والرقابي	البرنامج الرئيسي الخامس: زيادة مستويات تنافسية وجاذبية بيئة الأعمال	الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تعزيز المساءلة والمحاسبة	الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية
البرنامج الفرعي الثالث: ضمان الاستقرار سعري	البرنامج الرئيسي الأول: ضمان توافر جميع السلع في الأسواق	الهدف الاستراتيجي الثالث: ضبط الأسعار والحد من التضخم	المحور الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات	تعزيز المساءلة والمحاسبة	الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية
البرنامج الفرعي الأول: تعزيز دور المحليات	البرنامج الرئيسي الأول: تعزيز المشاركة الرئيسية والحكم الرشيد	الهدف الاستراتيجي الأول: تحقيق الاستقرار السياسي	المحور الرابع: تحقيق الاستقرار السياسي و التماسك الوطني	تمكين الإدارة المحلية	الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية
البرنامج الفرعي الرابع: التوصل إلى مجتمع مدني قوي	البرنامج الرئيسي الأول: تعزيز المشاركة الرئيسية والحكم الرشيد	الهدف الاستراتيجي الأول: تحقيق الاستقرار السياسي	المحور الرابع: تحقيق الاستقرار السياسي و التماسك الوطني	تعزيز الشراكات	الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
البرنامج الفرعي الخامس: تفعيل دور النقابات العمالية والمهنية	البرنامج الرئيسي الأول: تعزيز المشاركة الرئيسية والحكم الرشيد	الهدف الاستراتيجي الأول: تحقيق الاستقرار السياسي	المحور الرابع: تحقيق الاستقرار السياسي و التماسك الوطني	تعزيز الشراكات	الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
البرنامج الفرعي الثاني: بناء أواصر الثقة بين المواطن والدولة	البرنامج الرئيسي الثاني: تعزيز ثقة المواطنين في الحكومة	الهدف الاستراتيجي الأول: تحقيق الاستقرار السياسي	المحور الرابع: تحقيق الاستقرار السياسي و التماسك الوطني	ترسيخ الشفافية ومكافحة الفساد	الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية
البرنامج الفرعي الثالث: تعزيز سيادة القانون	البرنامج الرئيسي الثاني: تعزيز ثقة المواطنين في الحكومة	الهدف الاستراتيجي الأول: تحقيق الاستقرار السياسي	المحور الرابع: تحقيق الاستقرار السياسي و التماسك الوطني	الإصلاح الإداري	الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

ملحق ٣ : نموذجًا لتعريف المشروع - مثال لصندوق الاستثمار العام الذي اعتمده اللجنة الوطنية للاستثمار في مونتينيغرو

نموذج تعريف المشروع (PIF) قطاع النقل، مونتينيغرو

الجزء الأول

١. معلومات عامة

	اسم المشروع:
	القطاع التنموي
	القطاع الفرعي * (انظر القائمة في الصفحة الأخيرة)
	المستفيد الرئيسي من المشروع (جهة الاسناد):
	تعريف المشروع/الرقم
	الجهة مقدمة مقترح المشروع
	الموقع / الاحداثيات
	إجمالي الاستثمار المقدر: <ul style="list-style-type: none"> • الأنشطة التحضيرية (وثائق التخطيط، الوثائق الفنية، الاستحواذ على الأراضي، الخ) • مرحلة أعمال البناء (تشمل جميع الأنشطة ذات الصلة) • الإشراف
	الشخص المسؤول أو المخول للاتصال:
	الاسم - الوظيفة:
	عنوان البريد الإلكتروني - الهاتف:

٢. وصف المشروع

	غرض مشروع البنية التحتية
--	--------------------------

نتائج مشروع البنية التحتية
الوصف العام (الحد الأقصى ٢ صفحات)

٣. شروط/معايير الاهلية

لتوافق مع سياسات واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي (e١)
المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية الحالية؟ (e٢)
التوافق مع الإطار الاستراتيجي الوطني لقطاع النقل (e٣)

(e١, e٢, e٣) هي معايير الأهلية - الملحق الخاص بنموذج الاستثمار الشخصي

٤. الأهمية الاستراتيجية

اشرح مميزات المشروع من حيث:	
تحسين الربط بين وسائل النقل - (S١)	
تم إدراجها في أحدث خطة متعددة السنوات (MAP) ل SETTO - (S٢)	
توفير الاتصال بممرات ENT-T - (S٣)	
المساهمة في تحسين شروط السلامة والأمن - (S٤)	
تحسين خصائص وقدرة البنية التحتية (جديدة أو مطورة أو معاد تأهيلها) - (S٥)	
التأثير على نمو الطلب السنوي على حركة المرور (حركة البضائع والأشخاص) (S٦)	
تحسين إمكانية الوصول (عدد الأشخاص المتأثرين) - (S٧)	
التأثير على البيئة (تدابير التخفيف الممكنة، إجراءات الحد من تغير المناخ) - (S٨)	
المساهمة في النمو الاقتصادي الإجمالي (التأثيرات على البيئة الاقتصادية للبلد والدول في المنطقة) - (S٩)	
التكامل مع المشروعات الأخرى - (S١٠)	
وجود حلول بديلة للنقل في نفس الخط - (S١١)	
تحسين مرافق النقل/الترانزيت، والتنقل، والوصول إلى أسواق جديدة، وفرص العمل، والتعليم - (S١٢)	
تعريف المشروع - الحل المناسب، المساهمة في حل احتياجات النقل - (S١٣)	
قدرة مقدم الطلب فيما يتعلق بالمشروع - (S١٤)	

(S1...S14 هي معايير الأهمية الاستراتيجية - الملحق الخاص بإطار عمل السياسة العامة)
الجزء الثاني

5. مدى جاهزية المشروع

الدراسات والوثائق المتاحة	جاهز وموافق عليه	جاري العمل عليها	لم تبدأ بعد
الفكرة المفاهيمية/النظرية			
دراسة الجدوى الأولية			
التصميم المفاهيمي/النظري			
دراسة الجدوى + تحليل التكلفة والعائد			
دراسة تقييم الأثر البيئي (إذا لزم الأمر)			
وثائق التخطيط المكاني			
ملكية الأرض			
التصميم الأولي			
التصميم الرئيسي / التصميم التفصيلي			
وثائق العطاء (الشراء)			
تصاريح البناء وغيرها			
تم توقيع عقد البناء			

6. تحديد مصدر التمويل اعتماد علي اهداف المشروع

لا	كيف (وصف)	نعم
	هل يعزز المشروع الاتصال/الشراكة؟	
	هل للمشروع تأثير عابر للحدود أو تأثير على دول أخرى في المنطقة؟	
	هل يمكن تصنيف المشروع بطريقة أخرى كمشروع إقليمي؟	

7. جدول الإنفاق

٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٠
										التكاليف (بالیورو) ل:
										إعداد المشروع
										(المساعدة الفنية)
										استثمار

8. جوانب أخرى

هل تم التشاور مع المؤسسات المالية الدولية أو الجهات المانحة الأخرى بشأن المشروع؟ متى؟ وما هو حكمهم؟	
الدعم الحالي من الاتحاد الأوروبي أو صندوق الاستثمار الدولي (المساعدة الفنية): المبلغ والغرض	
هل تم التشاور مع وزارة المالية بشأن المشروع؟ وصف الملاحظات	
هل يعود المشروع بإيرادات من المستخدمين النهائيين؟	
وصف قدرة المستفيد على التنفيذ والمراقبة (على سبيل المثال: الفنيين الذين يمكنهم تقييم المشروعات ومراقبتها، وفحص الأعمال، ومراقبة العقود، وما إلى ذلك)	

*** قائمة توضيحية للقطاعات الفرعية**

- الطرق
- السكك الحديدية
- الممرات المائية الداخلية
- البحرية
- هواء

سجل الإصدار والمراجعة

المراجعة	تاريخ	صاحب الفكرة	فاحص	الموافق	وصف
أ	٢٠١٥/٠٥/٢٥	ادريانا اليكس	يوهانس بلانكيرت	فالكو سيلنر	العدد الأول
ب	٢٠١٥/٠٧/٩	ادريانا اليكس	يوهانس بلانكيرت		العدد الثاني

إن محتوى هذا المنشور هو مسؤولية اتحاد Mott MacDonald IFICO فقط ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره انعكاساً لآراء الاتحاد الأوروبي.

تم إصدار هذه الوثيقة للجهة التي كلفت بإعدادها ولأغراض محددة تتعلق بالمشروع المذكور أعلاه فقط، ولا يجوز لأي جهة أخرى الاعتماد عليها أو استخدامها لأي غرض آخر.

نحن لا نتحمل أي مسؤولية عن عواقب الاعتماد على هذه الوثيقة من قبل أي طرف آخر، أو استخدامها لأي غرض آخر، أو احتوائها على أي خطأ أو إغفال ناتج عن خطأ أو إغفال في البيانات المقدمة إلينا من قبل أطراف أخرى

تحتوي هذه الوثيقة على معلومات سرية وملكية فكرية خاصة. ولا يجوز عرضها على أطراف أخرى دون موافقة منا ومن الطرف الذي كلفنا بإعدادها.

ملحق ٤: نموذجًا لمعايير الأهمية الاستراتيجية – مثال النموذج المعتمد من قبل اللجنة الوطنية للاستثمار في مونتينيغرو

تحديد أولويات المشروعات

للقائمة الموحدة للمشروعات المرتقبة القطاعية (SSPP) Single Sectors Projects Pipeline قطاع النقل، مونتينيغرو

المعلومات الأساسية

في المذكرة الصادرة عن المفوضية الأوروبية إلى أعضاء اللجنة التوجيهية لصندوق الاستثمار في البنية التحتية في غرب البلقان WBIF، والتي تحدد "الدعم المقدم لمشروعات الاستثمار في البنية التحتية في غرب البلقان في الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠" { المرجع: Ares (٢٠١٤/٢٠٧/٠٢ - ٢٥/٢١٨٨/٢٠١٤)} تم تحديد منهجية عمل جديدة والمتطلبات المرافقة للدعم الأوروبي للاستثمارات في البنية التحتية في منطقة غرب البلقان.

أوضحت هذه المذكرة الحاجة إلى إنشاء والحفاظ على قائمة موحدة للمشروعات المرتقبة القطاعية (SSPP) للمشروعات التي من شأنها تعزيز تحديد وتحضير واختيار المشروعات الاستثمارية، خاصة في قطاعات الطاقة، النقل، البيئة، والقطاعات الاجتماعية. يجب دمج قائمة الموحدة للمشروعات المرتقبة القطاعية (SSPP) لمشروعات البنية التحتية وتفعيل القائمة الموحدة للمشروعات المرتقبة (SPP) لمشروعات الاستثمار في الدولة. جزء هام من هذا التمرين سيكون إعطاء الأولوية للمشروعات التابعة لجميع قطاعات البنية التحتية؛ ويجب أن يتم تنفيذ هذه المهمة بشكل مثالي في إطار عمل اللجنة الوطنية للاستثمار (NIC) (أو على الأقل هيئة وزارية مشتركة تضم جميع الأطراف المعنية ذات الصلة) وفقًا لمنهجية متفق عليها ومعتمدة لاختيار الأهمية الاستراتيجية.

النهج المتبع في تحديد الأولويات

ينطبق هذا النهج على جميع البلدان. ويفترض إنشاء مجموعات عمل قطاعية قائمة أو تأسيسها إذا لم تكن قائمة بعد. ومع ذلك، قد ترغب بعض البلدان في إنشاء هيئات مؤسسية مختلفة للقيام بدور مجموعات العمل القطاعية في عملية تحديد الأولويات. ولأسباب تتعلق باليسير، يُستخدم مصطلح مجموعات العمل القطاعية في جميع أنحاء هذه الوثيقة.

ويستند النهج إلى المتطلبات الإلزامية التالية للاتحاد الأوروبي:

- الملكية:** يجب إثباتها من خلال مشاركة/توقيع وزارة المالية أو رئيس الوزراء على المشروعات؛
- الشفافية:** والتي سيتم إثباتها من خلال المعالجة المنظمة للمشروعات من خلال قائمة موحدة للمشروعات المرتقبة؛ ما هي الجهات المعنية الرئيسية على المستوى الوطني؛
- تحديد الأولويات:** للمشروعات والتميز بين المشروعات الناضجة وغير الناضجة مما يؤدي إلى قائمة واحدة من المشروعات ذات الأولوية الجاهزة للتقديم (متبوعة بالملكية)؛
- المشاركة المنظمة من جانب الاتحاد الأوروبي/المؤسسات المالية الدولية:** متى تكون أفضل نقطة لتوفير المعلومات، والمناقشة، والتنسيق، وما إلى ذلك من جانب الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية؛ وينبغي أن يكون ذلك على مستوى السوق المحلية عندما يتم تحديد أولويات المشروعات وتصبح ناضجة بدرجة كافية للتنفيذ، وعلى مستوى المجلس الوطني للاستثمار، عندما يتم اتخاذ القرار الفعلي.

ومن المؤكد أنه بالإضافة إلى المشروعات الجديدة وأفكار المشروعات، ينبغي أيضًا تضمين المشروعات القائمة، أي التي قيد الإعداد أو قيد التنفيذ، في التقييم.

قائمة تقييم الأهمية الاستراتيجية – قطاع النقل، مونتينيغرو

تحديد المشروع

المستفيد من صندوق الاستثمار في البنية التحتية في غرب البلقان:	تاريخ:
قطاع:	
القطاع الفرعي	
الوزارة المختصة:	
مشروع البنية التحتية المقترح:	

معايير الأستحقاق

م	معايير الأستحقاق	نعم	لا	تعليقات
e1	هل يتوافق المشروع مع سياسات واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي السارية؟ - يجب على مجموعة العمل الاستراتيجية تحديد سياسات واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي			
e2	هل يساهم المشروع في تحقيق أهداف التنمية الوطنية الصالحة؟ - يجب على مجموعة العمل الاستراتيجية تحديد أهداف التنمية			
e3	هل يتماشى المشروع مع الإطار الاستراتيجي لقطاع النقل الوطني؟ - يجب على مجموعة العمل الاستراتيجية تحديد سياسات واستراتيجيات النقل			
النتيجة:				
هل المشروع يلي معايير الأستحقاق؟				
إذا لم تكن مؤهلاً، فلن يكون التقييم أدناه مطلوباً!				

معايير الأهمية الاستراتيجية

م	تحديد الأولويات للأهمية الاستراتيجية	النتيجة (٥-١)	دليل التسجيل	وزن	الحد الأقصى للنتيجة المرجحة
٥١	يعمل المشروع على تحسين الربط بين وسائل النقل		في نقطة واحدة، سيتم ربط ٣ وسائل نقل ببعضها البعض = ٥ في نقطة واحدة، سيتم ربط وسيلتين النقل ببعضهما البعض = ٣ لا يوجد تداخل بين الوسائل = ١	١	
٢٥	تم تضمين المشروع في أحدث خطة متعددة السنوات (MAP) لمراقبة النقل في جنوب شرق أوروبا (SEETO South-East Europe) (Transport Observator		تم إدراج المشروع ضمن الخطة المتعددة السنوات الأخيرة لل SEETO = ٥ المشروع موجود على شبكة SEETO = ٣ لا يوفر المشروع أو يسهل الاتصال بشبكة ال SEETO = ١	٢	
٣٥	يوفر المشروع ربط بممرات شبكة النقل عبر أوروبا-TEN (Trans-European) T (Transport Network		يوفر المشروع اتصالاً مباشراً بممرات TEN-T = ٥ يسهل المشروع الاتصال بممرات TEN-T = ٣ لا يوفر المشروع أو يسهل الاتصال بممرات TEN-T = ١	١	
٤٥	يعالج المشروع مشكلة أمنية كبيرة		مشاكل السلامة الهامة = ٥ مشاكل السلامة ذات الطبيعة المعتدلة = ٣ لا يوجد سجل لمشاكل السلامة = ١	١	
٥٥	يهدف المشروع إلى تحسين الخصائص العامة للبنية التحتية.		يقدم المشروع خصائص جديدة للبنية التحتية بمستويات دولية عالية = ٥ المشروع هو تحسين الخصائص التقنية و / أو قدرة البنية التحتية = ٣ يحافظ المشروع على نفس الخصائص التقنية وقدرة البنية التحتية = ١	٢	
٦٥	المشروع له تأثير على نمو الطلب السنوي على حركة المرور		يؤثر المشروع بشكل كبير على نمو الطلب السنوي على حركة المرور = ٥ يؤثر المشروع بشكل معتدل على نمو الطلب السنوي على حركة المرور = ٣ إن المشروع له تأثير محدود للغاية على نمو الطلب السنوي على حركة المرور = ١	٢	

	١	أكثر من ١٠٠ ألف نسمة متأثرة = ٥؛ بين ٣٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠ نسمة متأثرة = ٣؛ ما يصل إلى ٣٠,٠٠٠ نسمة متأثرة = ١؛		سوف يعمل المشروع على تحسين إمكانية الوصول/الاتاحة	VS
		لن يسبب المشروع أي ضرر على البيئة = ٥؛ سينتج المشروع تأثيرًا متوسطًا على البيئة = ٣؛ سوف ينتج المشروع إنتاجًا عاليًا للأضرار على البيئة = ١		المشروع له تأثير صديق للبيئة	AS
		إن المشروع يؤثر إيجابًا على البيئة الاقتصادية للبلاد والدول الأخرى في المنطقة = ٥؛ المشروع يحفز البيئة الاقتصادية للبلاد وجار واحد = ٣؛ المشروع يحقق عوائد اقتصادية للبلاد = ١؛		يساهم المشروع في النمو الاقتصادي الشامل	9S
		المشروع هو جزء من برنامج و استثمارًا مستمر أو سينتهي = ٥؛ المشروع هو جزء من برنامج أو استثمارًا مستمر أو سينتهي = ٣؛ المشروع مستقل عن أي برنامج أو استثمار مستمر = ١؛		المشروع هو جزء من برنامج و/أو استثمار مستمر	١.8
		المشروع هو الحل الوحيد للنقل في المنطقة/الخط = ٥؛ هناك حلول نقل أخرى، في نفس المنطقة/الخط ، ولكن وسائل نقل مختلفة عن المقترح = ٣؛ هناك حلول نقل أخرى، في نفس المنطقة/خط وبنفس وسيلة النقل = ١.		المشروع هو الحل الرئيسي للنقل في المنطقة/الخط	١S١
		تحسن كبير (الأسواق الإقليمية، والتنقل الإقليمي، والوصول إلى الوظائف والتعليم والصحة، والاستثمارات الجديدة) = ٥ يوفر المشروع تحسناً متوسطًا (الأسواق المحلية، والتنقل المحلي، وفرص العمل، والوصول إلى التعليم والصحة، والاستثمارات الجديدة) = ٣؛ يوفر المشروع تحسينات محدودة (الأسواق المحلية، والتنقل المحلي، والاستثمارات الجديدة المحدودة) = ١؛		يوفر المشروع مرافق نقل محسنة، والوصول إلى أسواق جديدة ووظائف/خدمات تعليمية وصحية، ويحفز التنقل والاستثمارات الجديدة	S١٢

	<p>يتم تحديد المشروع على المستوى الأولي أو التفصيلي والتأكد من خلال الدراسات = ٥</p> <p>تم تعريف المشروع على المستوى المفاهيمي = ٣</p> <p>تم تعريف المشروع على مستوى الفكرة = ١</p>	المشروع مُعرف بشكل كاف	٣٥١
	<p>القدرة الكافية = ٥</p> <p>الترتيبات الرامية إلى تعزيز القدرات القائمة = ٣</p> <p>سعة غير كافية = ١</p>	قدرة صاحب المشروع على التنفيذ الإداري/ التشغيل/ الصيانة كافية لهذا النوع من المشروع	٥١٤
النتيجة النهائية للمشروع:			

دليل التسجيل

تستخدم قائمة التقييم الاستراتيجي للمشروعات الاستثمارية للنقل معايير محددة لقطاع النقل، وتطبق على جميع قطاعات النقل الفرعية (الطرق/الطرق السريعة، والسكك الحديدية، والموانئ، والمطارات، والمرافئ، والممرات المائية) - ويتم تعديل دليل التسجيل على أساس كل حالة على حدة.

النتيجة النهائية (النتيجة المرجحة) لكل معيار هي نتيجة ضرب الوزن في (نتيجة) هذا المعيار.

تتراوح درجات المعايير من ١ إلى ٥ وتتراوح أوزان الدرجات من ١ إلى ٢. ويمكن تغيير أوزان المعايير إذا لزم الأمر، ولكن يجب الاحتفاظ بالقيمة النهائية التي تبلغ ١٠٠ نقطة كحد أقصى.

إرشادات التسجيل بخلاف ما هو محدد في القائمة

S٤- لا يزال يتعين تحديد معنى "الطبيعة المعتدلة لمشاكل السلامة" و"مشاكل السلامة الكبيرة" في كل بلد فيما يتعلق بإحصاءات السلامة وكل قطاع فرعي.

S٦- ينبغي تحديد النمو السنوي في الطلب على حركة المرور في كل دولة، اعتمادًا على الإحصاءات وخصائص شبكات النقل لكل قطاع فرعي، ولكن في المراحل المبكرة من المشروع، يمكن ربط المعيار بمتغيرات أخرى، والتي يمكن تحديدها بسهولة، مثل شبكة النقل والإحصاءات العامة حول حركة الأشخاص والبضائع. التوصية:

- لا يوجد تأثير - المشروع هو جزء من شبكة النقل المحلية، مع حركة مرور منخفضة للأشخاص والبضائع؛
- التأثير بشكل معتدل - المشروع جزء من شبكة محلية ذات حركة مرور كبيرة للأشخاص والبضائع؛
- تأثير كبير - المشروع هو جزء من شبكة دولية ذات حركة مرور كبيرة للأشخاص والبضائع؛

S٨- ينبغي تحديد معنى "التأثيرات العالية" و"التأثيرات المتوسطة" في كل بلد، اعتمادًا على الخصائص والخصوصيات البيئية الموجودة.

S١٢- التوجيه:

- محدود = الأسواق المحلية، والتنقل المحلي، والاستثمارات الجديدة المحدودة؛
- متوسط = الأسواق المحلية، والتنقل المحلي، وفرص العمل، والوصول إلى التعليم والصحة، والاستثمارات الجديدة؛
- كبير = الأسواق الإقليمية، والتنقل الإقليمي، والوصول إلى فرص العمل والتعليم والصحة، والاستثمارات الجديدة.

إقليمي = مناطق بين البلدان

S14- التوجيه

- القدرة الكافية = موظفون مهرة، قدرة على الإدارة المالية، موارد مالية، هيكل تنظيمي قوي، قدرة على إدارة المشروعات في مكانها - مشروعات أخرى قيد التنفيذ، برامج صيانة في مكانها؛
- الترتيبات الخاصة بتعزيز القدرات القائمة = برامج التدريب المقررة لإدارة المشروعات والإدارة المالية، وبرامج بناء القدرات الجارية، وبرامج الصيانة قيد التطوير؛
- تنظيم ضعيف ، إدارة مالية ضعيفة، نقص الموارد المالية، عدم وجود مهارات إدارة المشروعات والمالية، عدم وجود خبرة في برامج الصيانة

ملحق ٥: انواع/فئات المشروعات الاستثمارية

مشروعات الطرق	
الطرق السريعة	طرق جديدة
الطرق في المناطق الريفية	صيانة الطرق
الطرق في المناطق	التحسين/ التوسع

مشروعات الكباري العلوية	
كوبري طويل	كوبري جديد
كوبري متوسط	صيانة الكباري
كوبري صغير	التحسين/ التوسع
كوبري متعدد الامتدادات	
كوبري واحد	

مشروعات إمدادات الطاقة	
توليد الطاقة (الشمسية)	مشروع جديد
كابلات نقل الكهرباء	الصيانة
التوزيع	التحسين/ التوسع

مشروعات إمدادات المياه	
موارد المياه (الأنهار والمياه الجوفية)	مشروع جديد
مرافق سحب المياه: السدود، والآبار، ...	الصيانة
نقل المياه	التحسين/ التوسع
مرافق التطهير	
مرافق الري	
مرافق الصرف الصحي	

مشروعات معالجة المخلفات		
جمع المخلفات		مشروع جديد
فرز المخلفات		الصيانة
المعالجة النهائية وإعادة التدوير		التحسين/ التوسع

مشروعات اتصالات		
نظام الأقمار الصناعية	نظام حكومي	مشروع جديد
نظام الكابلات البحرية	منشأة مستقلة	الصيانة
نقاط الاتصال	نظام داخلي	التحسين/ التوسع
	مكتب للاتصالات السلكية واللاسلكية	

مشروعات المباني الحكومية والمرافق العامة		
الخدمة المدنية	المتنزهات العامة	مباني جديدة
المحاكم	المطارات	الصيانة
المرافق الشرطة	محطات القطارات	التحسين/ التوسع
المسرح	المنشآت الدينية	
مركز الأبحاث		

مشروعات التعليم		
مدارس	منطقة حضرية	مشروع جديد
جامعات	منطقة ريفية	الصيانة
مرافق المرور		التحسين/ التوسع

مشروعات الصحة		
مستشفى مركزي	سيارات الإسعاف	مشروع جديد
مستشفى في منطقة		الصيانة
مستشفى إقليمي		التحسين/ التوسع
مستشفى العيادات		

مشروعات النقل		
القطارات		مشروع جديد
الحافلات		الصيانة
السفن		رفع الكفاءة
الطائرات		التشغيل

مشروعات الإسكان		
وحدات إسكان حضرية		مشروع جديد
		الصيانة
		التحسين/ التوسع

مشروعات الشباب والرياضة		
المرافق الرياضية المركزية		مشروع جديد
المرافق الرياضية في الأقاليم		الصيانة
المرافق الرياضية في الحضر		التحسين/ التوسع

مشروعات الثقافة		
الوحدات الثقافية المركزية		مشروع جديد
الوحدات الثقافية الحضرية		الصيانة
الوحدات الثقافية في الأقاليم		التحسين/ التوسع

ملحق ٦: نموذج دراسة الجدوى

فئة المشروع

مشروعات الطرق	
طرق سريعة	مشروع جديد
طرق ريفية	الصيانة
طرق حضرية	التحسين / التوسع

جدول ٣١: نموذج دراسة الجدوى

اسم المشروع:		
أهداف وغايات المشروع:		
خريطة وصورة لموقع المشروع:		
نطاق المشروع:		
النطاق	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية
المساحة (إذا كان ينطبق)		
عدد المستفيدين المباشرين		
عدد المستفيدين غير المباشرين		
ما إلى ذلك		
مدى الارتباط/الصلة :		
الخطة	ذو صلة قوية	ذو صلة
الخطة الوطنية للتنمية المستدامة		
برنامج عمل الحكومة ٢٥-٢٦-٢٧		
الخطة القطاعية	-	
دليل الخطة المستجيب للنوع الاجتماعي		
دليل الاستدامة البيئية		
الوصف (تحديد أوجه الصلة)	الهدف/الصفحة	غير ذي صلة

					الاستثمارات العامة الخضراء
					الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان
					الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠
الخطة العامة					
الجدوى الفنية					
جدوى الموارد					
جدوى الجدول الزمني					
صافي القيمة الحالية، وحسابات التكاليف والعوائد، ومعدل العائد الداخلي					
التشاور مع المجتمع المحلي / أصحاب المصلحة لقياس الأثر الاجتماعي للمشروع					
التحليل البيئي					
التحليل الاقتصادي					
التحليل الاجتماعي					

قيمة المؤشر				المؤشر	البند الفرعي	البند الرئيسي	
غير محدد	≥ 100	١٠٠-٥٠ مليون	٥٠-١ مليون	التكلفة	التكاليف والعوائد	كفاءة الاستثمار	
أقل من ١	≥ 1	$\geq 1,5$	≥ 2		التكاليف والعوائد		
غير مهم	خطة الوزارة	الخطة القطاعية	الخطة الوطنية	الخطة الرئيسية	أهمية التخطيط	الأهمية	
لا تفاوض	بدء التفاوض	تم التفاوض	مقبول	موافقة أصحاب المصلحة	مدى الأهمية للوضع		
لا تحليل	من المزمع تحليل الوضع لاحقًا	جاري التحليل	مهم للغاية	مدى الأهمية للنظام القانوني			
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	تحسين الوصول إلى الخدمات العامة وجودتها	حياة الناس	أثر المشروع	
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	تحسين نظام النقل العام			
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	الترابط الاجتماعي			
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	إعادة التوطين			
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	تحسين السياحة			
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	المساهمة في الحياة الصحية			
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	تحسين التعليم			
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	معدل الإنتاجية والجودة			الأثر الاقتصادي
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	فرص العمل			
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	معدل الدخل			
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	تكلفة الخدمات			
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	الاقتصاد العام			
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	تقليل الكوارث الطبيعية	السلامة		
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	تقليل الحوادث			
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	أوضاع السلامة العامة			

لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	أوضاع الأمن العام	
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	الحد من تلوث الهواء	البيئة
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	الحد من تلوث المياه	
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	الحفاظ على التنوع البيولوجي	
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	الحد من الضوضاء	
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	الحفاظ على التربة	
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	الحفاظ على الأنواع النادرة	
لا يمكن أن توقعه	منخفض	متوسط	مرتفع	تحسين المناظر الطبيعية	
لا يمكن أن توقعه	مُتوقع إلى حد ما	في بعض المناطق فقط	تحسين مباشر	حقوق الإنسان	
لا يمكن أن توقعه	مُتوقع إلى حد ما	في بعض المناطق فقط	تحسين مباشر	النوع الاجتماعي	
لا يمكن أن توقعه	مُتوقع إلى حد ما	في بعض المناطق فقط	تحسين مباشر	تحسين المساواة بين الأقاليم	
لا يمكن أن توقعه	مُتوقع إلى حد ما	الحفاظ على الثقافة والتقاليد	تطوير الثقافة والتقاليد	تعزيز الثقافة المحلية	

ملحق ٧: منهجية تقييم ومتابعة البرامج لمنظومة أداء

(مستخرج من صفحة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي [/https://mped.gov.eg](https://mped.gov.eg))

الرؤية

قياس أداء الجهاز الإداري للدولة، وفق أحدث المعايير العالمية، للوصول إلى أداء حكومي متميز.

الرسالة

توفير أداة إلكترونية متطورة وفعالة، هي الأولى من نوعها، من شأنها تمكين الحكومة المصرية من رصد ومتابعة وتقييم أداء كل أجهزة الدولة، لتحقيق القدرة على معالجة نواحي القصور بإجراءات تدخّل عاجلة. وترتبط تلك الأداة بالموازنة العامة للدولة بما يضمن كفاءة تخصيص الموارد، وبما يجعلها أساساً علمياً محفزاً على التميز الحكومي والمؤسسي، وبما يحقق أهداف الدولة في ربط الزيادة في أجور العاملين بمستويات الإنتاجية.

المنهجية

إنطلاقاً من أن ما لا يمكن قياسه، لا يمكن إدارته، ومن ثم متابعة أدائه، أكدت رؤية مصر ٢٠٣٠ على أهمية إصلاح منظومتي التخطيط والمتابعة من خلال تطبيق منهجية موازنة البرامج وأداء، والتي أحدث تطبيقها بدايةً من خطة العام المالي ١٨/٢٠١٧ نقلة نوعية في محتوى الخطة، لتكون خطة تنمية مستدامة شاملة، ممولة من كل أبواب الموازنة، بدلاً من أن تكون مجرد خطة استثمارية، فضلاً عن تضمينها لمؤشرات أداء تنموية ومؤشرات تقيس دقة التخطيط المالي. وتتضمن المنظومة نماذج ومنهجيات وأدوات موحدة وملزمة لكل الجهات الحكومية.

الأهداف الاستراتيجية

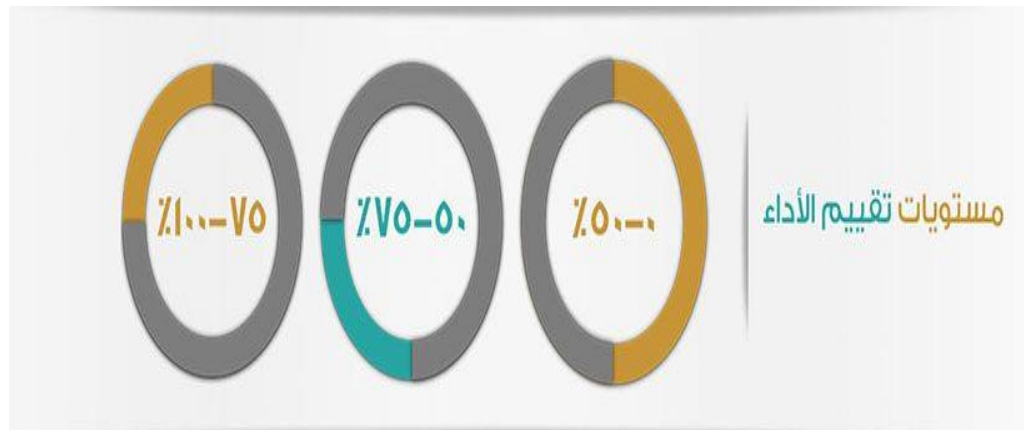
- ضمان تنفيذ المستهدفات التنموية التي توافقت عليها الحكومة.
- تحقيق أكبر قدر من التنسيق بين الوزارات والجهات المختلفة.
- تسليط الضوء على حجم الإنجازات التي تقوم بها الدولة.
- التنسيق بين أهداف الحكومة وبين الأداء الفردي للجهات الحكومية والعاملين بها.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
- ضمان تحقيق كفاءة وفاعلية الإنفاق العام.
- قياس أثر البرامج التنموية التي تنفذها الحكومة على تحقق أهداف التنمية المستدامة.
- وضع حلول عاجلة للمعوقات، وتقويم الأداء ضماناً لتنفيذ المستهدفات.
- مأسسة التخطيط الاستراتيجي وقياس أداء داخل الجهاز الإداري للدولة.
- تعزيز قدرات العاملين بالجهاز الإداري للدولة في مجال خطط البرامج وأداء.

المنهج التشاركي في إعداد وتطوير منظومة أداء

منظومة أداء في نسختها الحالية هي الانطلاقة الأساسية تجاه بناء منظومة أداء متكاملة وشاملة تلي متطلبات كل الجهات المعنية بعملية المتابعة، لذا حرصت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على تنظيم ورش عمل مكثفة لعرض ومناقشة منهجية منظومة الأداء، لمراعاة مختلف المتطلبات والتطورات الحديثة في مجال المتابعة والتقييم، ومن هذه الجهات:

- مجلس الوزراء المصري.
- هيئة الرقابة الإدارية.
- الجهاز المركزي للمحاسبات.
- لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب.
- معهد التخطيط القومي.
- الجمعية المصرية للتقييم.
- شركة مايكروسوفت.
- مكتب رئاسة مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- مركز قياس الأداء بالمملكة العربية السعودية.

المراحل المختلفة لمنظومة المتابعة



- المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط: أعدت خطة عمل تنفيذية ربع سنوية لعام ٢٠١٩/٢٠١٨ لكافة الجهات.
- المرحلة الثانية: مرحلة المتابعة: استلام نماذج المتابعة من كل الجهات بشكل ربع سنوي، ومراجعتها، قبل إدخالها على منظومة المتابعة.
- المرحلة الثالثة: مرحلة التقييم: تقوم المنظومة بتقييم الأداء بشكل تلقائي، عن طريق مقارنة الحصص المنقذة في كل مؤشر أداء مع القيمة المستهدفة في ذات الفترة.
- منهجية التحقق من بيانات المتابعة
 - تسلم بيانات المتابعة من كل وزارة موقعة من الوزير المختص.
 - يراجع فريق المتابعة بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية البيانات، ويعد تقريراً فنياً يتضمن أهم الملاحظات الواجب مراعاتها.
 - تنظم ورشة عمل لمناقشة كل مؤشرات الأداء مع فريق المتابعة بالوزارة المعنية.
 - تُطلب التفاصيل عن كل مؤشر فيما يخص وصف الإنجاز النوعي، والتوزيع الجغرافي.
 - إرسال تقارير الأداء للجهات الرقابية للمعاونة في التحقق من كل مؤشرات الأداء.
- مخرجات منظومة أداء
 - تقرير ربع سنوي يتضمن تقييم أداء كل وزارة، ويوضح المؤشرات ذات الأداء المرتفع والمتوسط والمنخفض.
 - تقرير ربع سنوي بعنوان: حصاد مرحلة البناء في ٩٠ يوماً يتضمن توثيقاً شاملاً لكل المشروعات الاستثمارية التي انتهى تنفيذها كل ربع سنة، ويتضمن بيانات عن أهمية كل مشروع، وتكلفته الكلية، وموقعه الجغرافي، وتاريخ بداية العمل فيه، وتاريخ الانتهاء من تنفيذه، وكذلك صورته للمشروع.
 - تقرير دوري عن المعوقات التي تحول دون تنفيذ المستهدفات التنموية.
- الإطار المنطقي لمنظومة المتابعة

من الممكن توضيح الإطار المنطقي لمنظومة المتابعة في الشكل التالي:



ملحق ٨: التكامل بين برنامج العمل الحكومي السنوي والخطة العامة للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية السنوية

أن العمليات الجارية لإعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية وبرنامج عمل الحكومة السنوي (لتفعيل برنامج عمل الحكومة متوسط الأجل ٢٠٢٥-٢٠٢٧) تكمل بعضها البعض بشكل كبير ومترابطة للغاية، حيث تركز كلتاها على تقديم آليات تنفيذ محددة قدر الإمكان لتحقيق الأهداف والغايات المحددة.

ومع ذلك، فيما يتعلق بتحديد الأهداف، ينطلق برنامج عمل الحكومة السنوي من قائمة محددة مسبقاً من البرامج (كما هو موضح بوضوح في منهجية البرامج والأداء المذكورة أعلاه، حيث يُعرّف البرنامج على أنه "مجموعة من المشاريع الاستثمارية والأنشطة الجارية التي تشترك في تحقيق هدف محدد") والبرامج الفرعية التي تم وضعها في برنامج عمل الحكومة متوسط الأجل ٢٠٢٥-٢٠٢٧.

أما بالنسبة إلى الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، فهي مُعدة لتسليط الضوء على تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار الاستراتيجيات القطاعية الوطنية وبرنامج عمل الحكومة متوسط الأجل ٢٠٢٥-٢٠٢٧.

التركيز

يتطلب نموذج برنامج عمل الحكومة (GWP) من كل جهة فرعية تعبئة نموذج مخصص لكل برنامج فرعي ضمن برنامج عمل الحكومة الأوسع (٢٤/٢٠٢٥ - ٢٦/٢٠٢٧)، مع التركيز على المهام المحددة للجهة. يجب أن يتوافق النموذج مع الإرشادات المحددة لضمان التوافق مع الإطار الاستراتيجي الوطني.

أما دليل الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية (AESDP)، فيدمج رؤية مصر ٢٠٣٠ في عملية التخطيط، مما يضمن التوافق مع الاستراتيجيات الوطنية الشاملة وبرنامج عمل الحكومة (٢٤/٢٠٢٥ - ٢٦/٢٠٢٧). كما يعزز التوجيه العام لتحقيق الأهداف التنموية من خلال التنسيق والتشاور بين القطاعات المختلفة، وبالتالي تعزيز التكامل عبر الاستراتيجيات المتنوعة.

المحاور

في دليل برنامج عمل الحكومة (GWP)، يُطلب من الجهات تحديد المحور الرئيسي الذي يتماشى مع عملها، لضمان تصنيف الأنشطة ضمن الإطار الأوسع للحكومة. كما يضمن التوافق الفعال للجهات مع الأهداف الوطنية.

دليل الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية (AESDP) يوسع هذا التوجه من خلال تقديم آليات التنسيق التي تسهل العمل المشترك على كل من محاور/أهداف استراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠. تعمل ست مجموعات عمل على مناقشة وتفصيل متطلبات كل محور بناءً على "الوسائل - ويقصد بها وسائل تحقيق الأهداف الفرعية للرؤية" المحددة. يجب على الجهات إجراء تحليل شامل لمحتوى المحور لضمان التوافق الاستراتيجي قبل اختياره.

الأهداف

يطلب دليل برنامج عمل الحكومة (GWP) تحديد هدف واضح لكل برنامج فرعي، مع ضمان توافقه مع الأهداف الاستراتيجية الوطنية أو الأولويات السياسية.

من جهة أخرى، يقدم دليل الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية (AESDP) مفهوم "أهداف السياسات Policy objectives"، الذي يمكن صياغته بأخذ رؤية مصر ٢٠٣٠ والاستراتيجيات الوطنية وبرنامج عمل الحكومة (٢٤/٢٠٢٥ - ٢٦/٢٠٢٧) في الاعتبار. وتعد أهداف السياسات هذه الأساس لأداة بطاقة القطاع المقترحة في دليل الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية.

البرامج الرئيسية والفرعية

في دليل برنامج عمل الحكومة (GWP)، يتعين على الجهات اختيار البرنامج الرئيسي المعني وبرامجه الفرعية المرتبطة به بناءً على مهامها، مما يضمن التوافق المباشر مع الهدف الأوسع.

أما في دليل الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية (AESDP)، فيُعرّف البرنامج على أنه "مجموعة من المشاريع الاستثمارية والأنشطة الجارية التي تساهم معاً في تحقيق هدف محدد". كما يمكن أن يتوافق البرنامج الرئيسي مع

هدف السياسات، حسب نطاقه. ومن الجدير بالذكر أن هدف السياسات يميل إلى أن يكون أوسع قليلاً، حيث يدمج ثلاثة جوانب رئيسية: وسائل رؤية مصر ٢٠٣٠، الاستراتيجيات الوطنية، وبرنامج عمل الحكومة (٢٤/٢٠٢٥ - ٢٧/٢٠٢٦).

آليات التنفيذ

وفقاً لدليل برنامج عمل الحكومة (GWP)، يجب على كل جهة فرعية وصف آليات التنفيذ الخاصة به، مع ضمان التوافق مع البرامج الفرعية أو المبادرات الاستراتيجية للجهة. يشمل ذلك توضيح الأنشطة الرئيسية وتفصيل الإجراءات الرئيسية التي تسهم في نجاح البرنامج الفرعي. أما في دليل الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية (AESDP)، فقد تم تقديم مصطلح "الإجراءات الرئيسية"، التي تشمل ليس فقط المشاريع ولكن أيضاً الأدوات والإجراءات الأخرى مثل اللوائح والاستراتيجيات. تدعم هذه الإجراءات أهداف السياسات وتساهم في الأهداف الوطنية الشاملة.

إدارة القطاع

يُبرز دليل برنامج عمل الحكومة (GWP) أهمية تحديد وحدة مسؤولة داخل الجهة لمتابعة تنفيذ ومتابعة مؤشرات الأداء المتعلقة بالبرامج الفرعية.

أما في دليل الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية (AESDP)، يتم تعزيز هذه الفكرة بتوصية بأن تلعب مجموعات العمل الستة دوراً نشطاً في اختيار الوحدة المسؤولة، لضمان اشراك أصحاب المصلحة والتوافق مع أهداف السياسات والإجراءات الرئيسية.

الربط مع البرنامج التنفيذي والبرامج الفرعية

يشدد دليل برنامج عمل الحكومة (GWP) على ربط كل آلية تنفيذ بالبرنامج الفرعي المعني داخل الجهة. يضمن ذلك تتبع الأداء بشكل فعال وضمان التوافق مع البرنامج الأوسع ومصفوفة الأداء.

وفي دليل الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية (AESDP)، يتم التركيز على استخدام الآليات والمصفوفات الحالية، مما يشجع على دمج مساهمات الوزارات ذات الصلة بسلسلة في الخطة، أساساً من خلال التحديثات النصية في مصفوفة البرنامج والأداء الحالية.

المؤشرات

يصنف دليل برنامج عمل الحكومة (GWP) المؤشرات إلى فئات مالية وتشغيلية واستراتيجية، مع تحديد كيفية تماشيها مع آليات التنفيذ وأهداف البرامج الفرعية.

أما في دليل الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية (AESDP)، فيتبع نهج "سلسلة النتائج"، مما يبرز الحاجة إلى تعاريف ثابتة عبر المؤشرات الخاصة بالآثار والنتائج والمخرجات. كما يشدد الدليل على أنه لا ينبغي تقديم مؤشرات جديدة إلا إذا كان ذلك ضرورياً للغاية.

دليل الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية (AESDP)	برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٠٢٤ - ٢٠٢٦/٢٠٢٧)	
يؤكد دليل الخطة على أهمية تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ (EGV٢٠٣٠)، مع ضمان التوافق مع الاستراتيجيات الوطنية وبرنامج عمل الحكومة ٢٠٢٥/٢٠٢٤ - ٢٠٢٦/٢٠٢٧.	يطلب من كل جهة فرعية إعداد نموذج منفصل لكل برنامج فرعي ضمن برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٠٢٤ - ٢٠٢٦/٢٠٢٧). يجب تخصيص النموذج ليعكس مهام واختصاصات الجهة، مع الالتزام بالإرشادات المقدمة.	التركيز
يكمل دليل الخطة العامة محاور برنامج عمل الحكومة من خلال توفير آليات تنسيق للعمل المشترك على كل محور من محاور (يقصد بها الأهداف الاستراتيجية بالرؤية) رؤية مصر ٢٠٣٠ (EGV٢٠٣٠) حيث تقوم ست مجموعات عمل بمناقشة متطلبات كل محور بالتفصيل بناءً على "الوسائل - والتي يقصد بها وسائل تحقيق الأهداف الفرعية" المحددة.	اختيار المحور: يجب تحديد المحور الرئيسي أو الهدف الذي يتماشى مع عمل الجهة داخل الإطار العام لبرنامج عمل الحكومة. يضمن هذا التصنيف الفعال لأنشطة الجهة ضمن الإطار الحكومي الأوسع.	المحور
يُقدّم مصطلح "هدف السياسات" باعتباره مفهومًا مرناً يتم صياغته من خلال مراعاة رؤية مصر ٢٠٣٠ (EGV٢٠٣٠)، الاستراتيجيات الوطنية، برنامج عمل الحكومة (٢٤/٢٠٢٥ - ٢٧/٢٠٢٦)، وأولويات السياسات العامة.	تحديد الهدف: يُعرّف الهدف الذي تسعى الجهة لتحقيقه، مع التأكد من توافقه مع الأهداف الاستراتيجية الوطنية أو أولويات السياسات العامة.	الاهداف

<p>تُعد أهداف السياسات الأساس الذي يعتمد عليه أداة بطاقة القطاع المقترحة في دليل الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية.</p>		
<p>يُعرّف البرنامج بأنه: "مجموعة من المشاريع الاستثمارية والأنشطة الجارية التي تسهم معاً في تحقيق هدف محدد". ملاحظات هامة: يمكن أن يتوافق البرنامج الرئيسي مع هدف السياسات، وذلك بناءً على مدى تعريف البرنامج بصفة عامة أو تفصيلية. عادةً ما يكون هدف السياسات أوسع قليلاً من البرنامج، حيث يدمج ثلاثة جوانب رئيسية: • وسائل تحقيق الاهداف الفرعية لرؤية مصر ٢٠٣٠ (EGV٢٠٣٠). • الاستراتيجيات الوطنية. • برنامج عمل الحكومة (٢٤/٢٠٢٥ - ٢٦/٢٠٢٧)</p>	<p>اختيار البرنامج المناسب: يتم اختيار البرنامج الرئيسي المناسب والبرنامج الفرعي المرتبط به، مع ضمان أنهما يعكسان التركيز والكفاءات الخاصة بالجهة.</p>	<p>البرامج الرئيسية والفرعية</p>
<p>هدف السياسات: يمكن أن يتماشى هدف السياسات بشكل وثيق مع البرنامج ولكنه قد يكون أوسع نطاقاً إذا تم تطبيق مبدأ SMART محدد، قابل للقياس، قابل للتحقيق، ذو صلة، محدد زمنياً مثال: "تعزيز الموارد والأنظمة المستدامة للطاقة من خلال زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة مع التركيز على إنتاج طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وتحسين قدرات الشبكة الكهربائية، وتنفيذ مبادرات لدعم استخدام مصادر الطاقة المتجددة على نطاق صغير".</p>	<p>البرنامج: "تعزيز أمن الطاقة، بما يشمل تأمين وتنويع مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة، وتعزيز مكانة الدولة كمركز إقليمي للطاقة".</p>	<p>مثال</p>
<p>عرّف الدليل آليات التنفيذ كـ"أجراءات رئيسية" مجمعة ضمن كل هدف السياسات. تشمل الإجراءات الرئيسية مجموعة من المشاريع التي تساهم في تحقيق هدف السياسات ذاته، بالإضافة إلى أدوات أخرى مثل اللوائح والاستراتيجيات، التي تتطلب إعدادها وتنفيذها تكاليف موازنة. مثال لهدف السياسات أعلاه: • مشاريع لإنتاج طاقة الرياح. • مشاريع لإنتاج الطاقة العامة. • مشاريع لتحسين الشبكة الكهربائية. • مبادرات لدعم استخدام مصادر الطاقة المتجددة الصغيرة (مثل: سخانات المياه الشمسية، أنظمة الطاقة الكهروضوئية على الأسطح، واستخدام الغاز الحيوي). • تطوير برنامج وطني لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) صياغة استراتيجية للتنمية منخفضة الانبعاثات. • وضع تشريعات ومعايير بيئية للائتمثال للاتفاقيات البيئية الدولية في قطاع الطاقة.</p>	<p>الآليات: يجب أن تتماشى آليات التنفيذ مع برامج أو مشاريع استراتيجية (مبادرات) الجهة. وينبغي أن تتضمن التفاصيل التالية: • الأنشطة الرئيسية: تقديم وصف تفصيلي للأنشطة الرئيسية ضمن كل آلية، بحيث تمثل الخطوات أو الإجراءات الأساسية الضرورية لنجاح البرنامج الفرعي، مع استبعاد المشاريع الصغيرة أو العمليات ذات النطاق المحدود. • العلاقة التخطيطية: توضيح العلاقة بين الآلية وبرنامج عمل الحكومة أو خطط الأداء والميزانية. يجب الإشارة إلى ما إذا كانت الآلية جزءاً من برنامج عمل الحكومة أو ترتبط أساساً بخطط الأداء والميزانية. مثال: قد تتضمن إحدى الآليات تطوير مبان حكومية كجزء من برنامج بنية تحتية أوسع، بحيث ترتبط كل من برنامج عمل الحكومة وخطط الأداء والميزانية.</p>	<p>آليات التنفيذ</p>
<p>يوصي الدليل بأن تقوم مجموعات العمل الست المرتبطة بأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ بدور فعال في ضمان ما يلي: • التشاور مع جميع الجهات المعنية ذات الصلة خلال عملية التخطيط. • اختيار الوحدة المسؤولة الأنسب لكل هدف سياسات والأعمال الرئيسية المرتبطة به</p>	<p>تحديد الوحدة المسؤولة: تحديد الوحدة المسؤولة داخل الجهة عن الإشراف على تنفيذ آليات التنفيذ ومتابعة مؤشرات الأداء المرتبطة بها. • يمكن أن تكون هذه الوحدة قسمًا أو إدارة محددة تُعنى بالجوانب التقنية أو التشغيلية للبرنامج الفرعي، بما يضمن توافقها مع أهداف البرنامج.</p>	<p>إدارة القطاع</p>
<p>يؤكد الدليل على أهمية استغلال الآليات والمصفوفات القائمة لضمان أن تُدمج مساهمات الوزارات والجهات المعنية في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية بشكل سلس كجزء من التحديات النصية في مصفوفة البرامج والأداء الحالية. التطبيق العملي: بطاقة سياسة القطاع: • إعداد بطاقة سياسة القطاع يُسهم في إجراء مناقشات معمقة حول أهداف السياسات الرئيسية. • يُعزز الاستفادة من أنظمة جمع البيانات والمؤشرات القائمة، مما يُضيف قيمة إلى الإطار الحالي دون الحاجة إلى إعادة هيكلته بالكامل.</p>	<p>متطلبات الربط: يجب ربط كل آلية تنفيذ بشكل واضح بالبرنامج الفرعي المناسب داخل الجهة. يُعد هذا الربط ضروريًا لتتبع الأداء والنتائج بفعالية، مع ضمان التوافق مع الإطار العام للبرنامج ومصفوفة الأداء.</p>	<p>الربط بالبرنامج التنفيذي والبرنامج الفرعي</p>

المؤشرات	تصنيف المؤشر وفقاً لمجال القياس: المؤشر المالي: ١. يتتبع النتائج المالية مثل كفاءة التكاليف، توليد الإيرادات، أو تخصيصات الميزانية. المؤشر التشغيلي: ٢. يراقب المخرجات أو النتائج الفورية مثل عدد المشاريع المكتملة، المشاركين في برنامج، أو الخدمات المقدمة. المؤشر الاستراتيجي: ٣. يقيم النتائج أو الآثار مثل التغييرات في معدلات البطالة، الحد من الفقر، أو غيرها من الفوائد الاجتماعية طويلة المدى.	المؤشرات
<ul style="list-style-type: none"> • ينصح الدليل بشكل واضح بعدم إدخال مؤشرات أداء جديدة إلا في الحالات الاستثنائية. ويؤكد على الاعتماد على المؤشرات الموجودة بالفعل في مصفوفة البرنامج والأداء. • تعريفات المؤشرات في الدليل يعتمد تعريفات المؤشرات مع إطار "سلسلة النتائج"، والذي يصنف المؤشرات إلى المخرجات (OUTPUT) ، النتائج (OUTCOME)، والآثار (IMPACT) ، مع هيكل هرمي وأطر زمنية وفقاً لمصفوفة الإطار المنطقي (Log Frame Matrix). • مقارنة مع برنامج عمل الحكومة • المؤشرات الخاصة بالمخرجات (OUTPUT) في دليل AESDP تتوافق مع المؤشرات التشغيلية (OPERATIONAL) في نموذج برنامج عمل الحكومة • المؤشرات الخاصة بالنتائج (OUTCOME) في دليل AESDP تتماشى مع المؤشرات الاستراتيجية (STRATEGIC) في نموذج برنامج عمل الحكومة 	<p>تحديد نوع المؤشر بناءً على هدف الآلية: المؤشر التصاعدي: ١. الهدف هو زيادة المخرجات (مثل زيادة عدد الدروس، تحسين تقديم الخدمات). المؤشر التنازلي: ٢. الهدف هو تقليل المخرجات (مثل تقليل معدل البطالة، تقليل استهلاك الطاقة).</p>	<p>نوع المؤشر</p>

جميع الوثائق ذات الصلة والمراجع يمكن الوصول إليها من خلال الاكواد الرمزية (QR) التالية

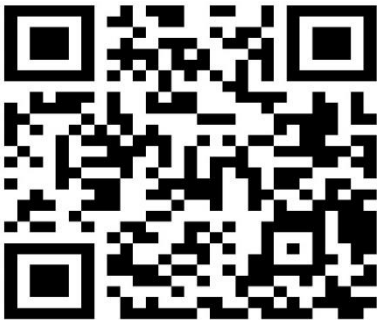
الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠



رؤية مصر ٢٠٣٠



دليل معايير الاستدامة البيئية



الخطة المستجيبة للنوع الاجتماعي



الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١-

٢٠٢٦



وثيقة سياسة ملكية الدولة



دليل إطار الموازنة المتوسطة الأجل



دليل موازنة أداء البرنامج





تم إعداد هذا الدليل من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في إطار أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر ٢٠٢١-٢٠٢٧، ومن خلال الدعم الفني المقدم من مشروع " دعم الحوكمة العامة والاقتصادية في مصر"، الممول من الاتحاد الأوروبي والذي تنفذه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

محتوى هذا الدليل هو مسؤولية وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وحدها، ولا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي

